

# الدَّرَرُ النَقِيَّةُ فِي فِقْهِ السَّادَةِ الشَّافِعِيَّةِ

وفق المنهج المقرر على الصف الثالث الثانوي  
بالمعاهد الأزهرية

تأليف

محمد الصادق قنحاوي

المفتش بالمعاهد الأزهرية

## الجزء الثالث

١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م

( حقوق الطبع محفوظة )

الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث

٩ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر الشريف ت: ٥١٢٠٨٤٧



# الدَّرَرُ النقيّة في فقه السّادة الشافعيّة

وفق المنهج المقرر على طلاب السنة الثالثة الثانوية بالمعاهد الأزهرية

محمد الصادق قمحاوي

المفتش العام بالمعاهد الأزهرية

الجزء الثالث

١٤١٤ هـ — ١٩٩٤ م

حقوق الطبع محفوظة للناسخ

الناسخ

المكتبة الأزهرية للناسخ  
٩ درب الاتراك خلف الجامع الأزهر الشريف  
٥١٢٠٨٤٧ ت



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« منهج الصف الثالث الثانوى الأدبى »

وأوله باب الوصية • وتعريفها • ودليلها • وأركانها • والوصية •  
فيما زاد على الثلث • ووقت اعتبار الوصية - والإيصاء والنكاح وتعريفه  
والدليل على مشروعيته الى آخر المقرر المعروف فى المنهج •

\*\*\*

« وهما الصف الثالث العلمى »

فتدرس موضوعات المنهج للصف الأدبى ما عدا الأبواب الآتية :  
القسم والنشوز - الخلع - الظهار - الإيلاء - الحضنة •

\*\*\*



## باب الوصية

### فصل فى الوصية الشاملة للايضاء

والوصية فى اللغة الايضال مأخوذة من وصيت الشيء أوصيته اذا وصلتته . فالوصى وصل ما كان له فى حياته بما بعد موته . وهى فى الشرع تهميضى تصرف خاص بعد الموت . وكانت فى ابتداء الاسلام واجبة بجميع المال للأقربين لقوله تعالى :

( كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان تترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين ) ثم نسخت بآية المواريث وبقي استحبابها فى الثلث فما دونه فى حق غير الوارث .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( ما حق امرئ مسلم له شيء يوصى فيه يبيت ليلتين الا ووصيته مكتوبة عند رأسه ) رواه الشيخان وغيرهما ، وفى لفظ مسلم « بيت ثلاث ليال » وأجمع المسلمون على استحبابها . نعم الصلقة فى حال الحياة أفضل للأحاديث المشهورة \* اذا عرفت هذا فاعلم أن الوصية لها أركان : أحدها الموصى به ، ويشترط فيه كونه غير معصية ، فلو أوصى ببناء كنيسة للتعبد أو كتب التوراة وألحق بذلك كتب النجوم والفلسفة ، كتابة الغزل فافها محرمة ووجه عدم الصحة : أن الوصية شرعت اجتلاباً للحسنات ، واستدراكاً لما فات ، وذلك يناهى المقصود ، ولو أوصى بما يسرجه فى الكنائس ان قصد تعظيمها لم يجزء وان قصد الضوء على من يأوى اليها صح : كذا قاله جماعة : وقد ذكرنا فظيره فى الوقف أنه لا يجوز ؛ قال ابن الرفعة \* واعلم أن المنوع منه فى الوصية يستنع على الحق أيضاً صرف المال اليه ، وكل ما يحرم الانتفاع به فلا تصح الوصية به لأن منافعه معنومة شرعاً ، ولا يشترط فى الوصى به

أن يكون طاهراً • نعم الشرط كونه يجوز الانتفاع به كالزبل والكلب الذى يجوز اقتناؤه ؛ والزيت النجس لأن هذه الأمور اختصاصات تقتل الى الورثة فيجوز نقلها الى الموصى له ، بخلاف الكلب العقور والخمر والخنزير ، لأنه يحرم الانتفاع بها ولا مقر فى اليد ، ولا يشترط كون الموصى به عيناً ؛ بل تجوز الوصية بالمنافع فتصح الوصية بمنفعة هذا العبد ونحوه ؛ وهذه الدار ونحوها ، وتجوز مؤقتة ومؤبدة والاطلاق يقتضى التأييد ، ويجوز أن يوصى لزيد بمنفعة دار وللآخر بركة وكما تجوز الوصية بالمنافع كذلك تجوز بالمجهول كما ذكره الشيخ كالوصية بشاة من شياهه واحدى دوابه ، وكذا بالأعيان الغائبة ربما لا يقدر على تسليمه كالطير فى الهواء والعبد الآبق ؛ وكما تجوز الوصية بالمجهول تجوز أيضاً بالمعلوم بما تحمله هذه الناقه ونحوها أو بما تحمله هذه الأشجار ونحو ذلك ؛ ووجه ذلك بأن المعلوم يجوز أن يملك بالمساقاة والاجارة مع أنها عقدا معاوضة فالوصية أولى : لأن باب الوصية أوسع من غيره ، وقيل لا تصح مطلقاً ، وقيل تصح بالثمرة دون الولد ؛ وفرق بينهما بأن الثمرة تحدث بلا صنع بخلاف الولد ، وإذا صحت الوصية بالحمل لذي سيحدث فتصح بالحمل الموجود أولى ، وشرط استحقاقه تحقق وجوده حال الوصية •

ومن أوصى له بحمل جارية فألقت جنينها بجناية جان فالأرش للموصى له بخلاف البهيمة فافه لا شئ للنوصى له ، والفرق أن أرش الجنين بدل له : أى بدل الحمل وما وجب فى جنين البهيمة بدل ما نقص من قيمة الأم والله أعلم •

وإذا قال أوصيت لك بهذه الدابة وهى ملك غيره أو قال أوصيت لك بهذا العبد إن ملكته فهل تصح الوصية ؟ فيه وجهان : قطع الغزالي بعدم الصحة لأن هذه العين يملك مالئها الوصية بها فلو صححنا الوصية لأدى الى أن الشئ الواحد يكون مجزأ لتصرف اثنين وهو مستنع •



والثاني أنه يصح لأنه إذا صحت الوصية بالمعلوم : فبهذا أولى  
 قاله النووي في الروضة ، وهذا أقفه وأجرى على قواعد الباب \*  
 قلت وهو الذي جرى عليه الشيخ في التنبيه ، وأقره النووي في الصحيح  
 والله أعلم . قال : ( وهي من الثلث فإن زاد وقف على إجازة الورثة ،  
 ولا تجوز الوصية للوارث إلا أن يجيزها باقي الورثة ) يعني تجوز الوصية  
 بثلاث المال بعد سداد الدين لأن البراء بن معمر رضى الله عنه أوصى  
 للنبي صلى الله عليه وسلم بثلاث ماله فقبله النبي صلى الله عليه وسلم  
 ورده على ورثته ، وسواء كان الموصى عالماً بقدر ماله أو جاهلاً :  
 فإن زاد على الثلث كما إذا أوصى بنصف ماله فهل تصح الوصية ؟  
 وجهان : قيل لا تصح لأنه عليه الصلاة والسلام نهى سعلماً عن الزائد ،  
 والنهي يقتضى الفساد ، والصحيح الصحة ويوقف على إجازة الورثة :  
 فإن أجازوا صحت في الزائد وإلا بطلت فيه ، ووجه الصحة أنها وصية  
 صادفت ملكه ، وإنما تعلق بها حق الغير فأشبه بيع الشقص المشفوع .  
 ثم الرد والإجازة لا يكونان إلا بعد الموت ، إذ لا حق للوارث قبله فأشبهه  
 غفر الشفيع قبل البيع . ولو لم يكن له وارث بطلت الوصية فيما زاد  
 على الثلث لأن الأنصارى أعتق ستة أعبد فجزأهم النبي صلى الله عليه  
 وسلم ثلاثة أجزاء فأعتق اثنين وأرق أربعة .

قال الأصحاب : لم يكن له وارث إذ لو كان له وارث لوقفه على  
 إجازتهم ، وهل تستحب الوصية بالثلث ؟ فظهر أن كان ورثته أغنياء  
 أما بما لهم أو بما يحصل من ثلثي التركة استحب أن يستوفي الثلث ،  
 وإن كانوا فقراء استحب أن لا يستوفي الثلث لقضية سعد قال ابن الصباغ  
 في هذه الحالة يوصى بالربع فما دونه وقال القاضي أبو الطيب إن كان  
 ورثته لا يفضل ماله عن غناهم : فالأفضل أن لا يوصى ، وأطلق الرافعي  
 النقص عن الثلث لخبر سعد ، ولقول علي رضى الله عنه : لأن أوصى  
 بالخمس أحب إلى أن أوصى بالربع ، وبالربع أحب إلى أن أوصى بالثلث ،  
 والتفصيل الأول هو الذي جزم به في التنبيه ، وأقره عليه النووي في  
 التصحيح ، وجزم به في شرح مسلم ، وحكاة عن الأصحاب والله أعلم .

وهل تصح الوصية للوارث ؟ فيه خلاف : قيل لا تصح ألبنه لقوله عليه الصلاة والسلام « لا وصية لوارث » وهو حديث حسن صحيح • قال الترمذى والأصح الصحة ، وتوقف على اجازة الورثة لقوله عليه الصلاة والسلام « لا تجوز الوصية لوارث الا أن يشاء الورثة » رواه الدارقطنى • قال عبد الحق المشهور أنه منقطع ووصله بعضهم ، فعلى الصحيح اجازة الورثة تنفيذ على الصحيح لا يحتاج الى ايجاب وقبول وتكفى الاجازة والله أعلم •

والهبة للوارث كالوصية له وكذلك ضمان الدين عنه لأجنبى ، وأطلق العراقيون ابن الوصية لعبد الوارث كالوصية له والله أعلم •

الاعتبار بكونه وارثاً عند الموت فلو أوصى لأجنبى ثم تزوجها أو لأخ وله ابن فمات الابن فهي وصية لوارث ولو أوصى لأخ ولا ولد له ثم ولد له ولد فنذت الوصية والله أعلم • قال : ( وتصح الوصية من كل مالك عاقل لكل متملك أو فى سبيل الله ) من أركان الوصية الموصى والموصى له : فالموصى أن كان جائز التصرف فى ماله جازت وصيته لأن صحة للاخبار ، وإن لم يكن جائز التصرف كالمجنون والمبرس والمعتوه فلا تصح وصيته لأن صحة الوصية تتعلق بالقول ، وقول من هذه صفته ملغى ، والمبرسام والعتة نوعان من اختلال العقل كالمجنون ، والصبى غير المتميز كالمجنون •

وأما المتميز فلا تصح أيضاً وصيته وتديره كاعتاقه وهبته اذ لا عبارة له كالمجنون ، وفى السفيه خلاف : المذهب صحة وصيته لأنه صحيح العبارة بخلاف الصبى والله أعلم ( وقوله لكل متملك ) اشارة الى الموصى له فالموصى له ان كان جهة عامة فالشرط أن لا تكون جهة معصية سواء أوصى به مسلم أو ذمى ، فلو أوصى مسلم ببناء بقعة لبعض المعاصى كما اذا أوصى شخص بشراء بقعة ليقام فيها سماع فقراء الرجس الذين يتضلعون من أموال الظلمة ، ويتقربون الى الله تعالى بالرقص على آلهة

اللهو مع الأحداث والنساء ويتواجدون بسبب ذلك فهذه الوصية باطلة  
كسا لو أوصى ذمى ببناء كنيسة حتى لو حكم بصحة ذلك نقض ، وإن كانت  
الوصية لمعين فينبغي أن يتصور له الملك فلو أوصى بحمل جارية فظر  
أن قال أوصيت بحمل فلانة أو بحملها المتوجود الآن فلا بد لنفوذ هذه  
الوصية من شرطين :

**أحدهما : أن يعلم وجوده حال الوصية** بأن يفصل لأقل من ستة  
أشهر • فإن انفصل بستة أشهر فأكثر : نظر إن كانت المرأة فراشا  
للسيد أو لزوج لم يستحق شيئا لاحتمال غلوقة بعد الوصية وإن لم  
تكن فراشا بأن فارقها زوجها أو سيدها قبل الوصية فظر إن كان الانفصال  
لأكثر من أربع سنين من وقت الوصية لم يستحق شيئا فلو انفصل لدون  
ذلك ففيه خلاف • **الراجح أنه يستحق لأن الظاهر وجوده •**

**والشرط الثاني : أن يفصل حيا** فإن انفصل ميتا فلا شيء له  
والله أعلم •

ولو أوصى في سبيل الله تعالى أو لسبيل الله تعالى صرف إلى الغزاة  
من أهل الصدقات لأئمة المفهوم شرعا • وأقل من تصرف إليه ثلاثة •  
ويجوز للمسلم والذمى الوصية لعبارة المسجد الأقصى وغيره من  
المساجد • وكذا العبارة قبور الأنبياء والصالحين والعلماء لها في ذلك  
من أحياء الزيارة والتبرك بها والله أعلم • قال :

( وتجوز الوصية إلى من اجتمعت فيه خمس خصال : الإسلام •  
والبلوغ • والعقل • والحرية • والأمانة ) •

قال الرافعي الوصية مستحبة في رد المظالم وقضاء الديون وتنفيذ  
الوصايا وأمور الأطفال •

قال النووي هي في رد المظالم وقضاء الديون التي يعجز عنها في الحال واجبة والله أعلم •

فإذا علم هذا فيشترط في الوصي أمور :

أولها الاسلام فلا يجوز أن يوصى المسلم الى ذمي لأن الوصاية أمانة وولاية فاشترط فيهما الاسلام •

الثاني البلوغ فلا يجوز أن يكون الصبي وصياً لأنه ليس من أهل الولاية ولأنه موالي عليه فكيف يلي أمر غيره • والمجنون كالصبي • ولأنه لا يهتدى الى التصرف ولأنه عاجز عن التصرف لنفسه فكيف يكون متصرفاً لغيره •

وأما اشتراط الحرية فلأن العبد ناقص عن مرتبة الولاية مع اشتغاله بخدمة السيد • ولأنه لا يصلح أن يتصرف في مال ابنه فكيف يصلح أن يكون وصياً للمجنون • والمندبر • والملكاتب • والمبعض • وأم الولد كذلك • وفي المدبر • والمستولدة خلاف •

وأما الأمانة فلا بد منها فيشترط في الوصي العدالة فلا تجوز الوصية الى فاسق لما فيها من معنى الولاية ومقصودها الأعظم الأمانة فالفاسق غير مأمون •

وأهل الشيخ شروطا : منها عدم عجزه فلا تجوز الوصية الى عاجز عن التصرف لهرم أو غيره • ومنها أن تكون له هداية في التصرف

فلا يوصى الى السفیه • وهذا هو الصحيح فيهما • ومنها أن لا يكون الوصي عدواً للطفل المفوض إليه أمره • وهذا الشرط ذكره الروياني وآخرون •

وأعلم أن كل ما يعتبر من الشرط ففى وقت اعتباره أوجه : أصحهما  
• حالة الموت وقيل عند الوصاية والموت جميعا • وتجاوز الوصية الى المرأة •  
• وإذا حصلت الشروط فى أم الأطفال فهى أولى من غيرها • وتجاوز الى  
الأعشى فى الأصح •

وأعلم أن الوصى إذا علم من نفسه الأمانة والقدرة فالمختار له  
القبول • وإن علم ذلك فالمختار له الرد • قال الرويانى فى البحر  
والله أعلم •

( فرع ) إذا أوصى لجيرانه صرف الى أربعين داراً من كل جانب  
من الجوانب الأربع على الصحيح وقيل يصرف للملاصق داره • وقال  
النووى : ويصرف الى عدد الدور دون عدد سكانها والله أعلم •

( فرع ) إذا أوصى لاعتقل الناس فى البلد صرف الى ازهدهم فى  
الدنيا : نص عليه الشافعى ولو أوصى لأجهل الناس : حكى الرويانى أنه  
يصرف لعبدة الأوثان • فإن قال من المسلمين فيصرف الى من سب الصحابة  
رضى الله عنهم أجمعين •

وقال المتولى يصرف الى الامامية المنتظرة للقائم والى المجسمة •  
قال النووى • وقيل يصرف الى من ارتكب الكبائر من المسلمين لأنه  
لا شبهة لهم والله أعلم •

قلت : وعلى هذا القول أولاهم بالمصرف الفقهاء الذين يؤازرونه  
أمراء الجور • لأنهم يقرونهم على أحكام الجاهلية اذ يلزم من السكوت  
اندراس الشريعة المطهرة على أن الفرع مشكل والله أعلم •

\*\*\*

### اسئلة وتمرنات على باب الوصية

س - ما هي الوصية لغة واصطلاحاً ؟

س - وما الدليل عليها ؟

س - وما أركان الوصية ولمن تجوز وبما تجوز وهل تجوز بالشئ المجهول ؟

س - ما مقدار الوصية وهل تجوز الوصية لأحد الورثة ؟

س - ومن تصح الوصية وهل تجوز لغير معين •

س - وما شروط الوصي ؟ وما شرائط الإيضاء ؟

\* \* \*

## كتاب النكاح وما يتصل به من الأحكام والقضايا

النكاح فى اللغة الضم والجمع ، يقال نكحت الأشجار اذا انتفت بعضها على بعض •

وفى الشرع عبارة عن العقد المشهور المشتمل على الأركان والشروط ، ويطلق على العقد • وعلى الوطء لغة • قانه الزجاجة ، وقال الأزهرى أصل النكاح فى كلام العرب الوطء وقيل ، للتزوج نكاح لأنه سبب الوطء قال الفارسى : فرقت العرب بينهما بفرق لطيف فاذا قالوا نكح فلانة أو بنت فلان أو أخته أرادوا عقد عليها ، واذا قالوا نكح امرأته أو زوجته لم يريدوا إلا الوطء ، وقال الجوهري النكاح الوطء وقد يكون العقد : واختلف العلماء فى أنه حقيقة فيماذا ؟ •

على أوجه : حكاهما القاضى حسين : أحدها أنه حقيقة فى الوطء مجاز فى العقد ، والثانى أنه حقيقة فى العقد مجاز فى الوطء ، وهذا هو الصحيح ، وصححه القاضى أبو الطيب وأطنب فى الاستدلال له ، وبه قطع المتولى وغيره ، وبه جاء القرآن العظيم والسنة قال الله تعالى :

( فافحصوا ما طاب لكم من النساء ) الآية وغيرها من الآيات ، وقال عليه الصلاة والسلام « أنكحوا الولود » وغير ذلك من الأحاديث ، والثالث أنه حقيقة فىهما بلا اشتراك ، ( وقوله فى عنوان الباب وما يتصل به من الأحكام ) الأحكام جمع حكم ، والحكم خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين سواء كان طلب فعل كالواجب والمندوب : أو طلب كف كالحرمان والمكروه أو كان فيه تخيير كالإباحة •

( وقوله والقضايا ) القضايا جمع قضية ، والقضية قول يقال لقائله بأنه صادق فيه أو كاذب والله أعلم • قال : ( والنكاح مستحب لمن احتاج إليه ) : الأصل فى مشروعية النكاح والسنة واجماع الأمة قال الله تعالى :

( وأنحكوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم ) الآية ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تناكحوا تكثروا فإني أباهي بكم الأمم » ونحوه ، ثم الناس ضربان : تائق الى النكاح ، وغير تائق ، فالتائق هو الذى عبر الشيخ عنه بأنه محتاج اليه : فتارة يجد أهبة النكاح ، وتارة لا يجدها : فإن وجد أهبة النكاح يستحب له أن يتزوج : سواء كان متعبدا أو غير متعبد لقوله عليه الصلاة والسلام « يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء » والباءة فى اللغة الجماع ، مأخوذة من المباءة ، وهى المنزل ثم قيل لعقد النكاح بآهة لأن من نكح امرأة بواها منزله ، واختلف فى معناها : ف قيل المراد بالباءة الجماع ، وتقدير الكلام من استطاع منكم الجماع لقدرته على مؤن النكاح فليتزوج ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن المؤونة فليصم شر منه كما يقطعه الوجاء . والوجاء بالمد ترخص الخصية ، وقيل إن المراد بالباءة مؤونة النكاح .

وفى الحديث الأمر بالنكاح لمن له استطاعة وتاقت نفسه اليه وهو أمر فذب عند الشافعية وكافة العلماء . قاله النووي : وعند أحمد يلزمه الزواج أو التسرى اذا خاف العنت وهو الزنا ، وهو وجه لنا ، وحجة من قال بعدم الوجوب . قوله عز وجل :

( فانكحوا ما طاب لكم من النساء ) أفاط الحكم باختيارنا واستطابتنا . والواجب ليس كذلك ، وأما التائق ولكنه عاجز عن مؤن النكاح مثل الصداق وغيره . فالأولى فى حقه عدم الزواج : ويكسر شهوته بالصوم للخبر ، فإن لم تنكسر به فلا يكسرها بالكافور ونحوه ، بل يتزوج ففعل الله أن يغنيه من فضله ، الضرب الثانى غير التائق الى النكاح لما فيه من التزام ما لا يقدر على القيام به من غير حاجة ، وفى قوله عليه الصلاة والسلام « يا معشر الشباب » اشارة الى مثل ذلك . الحالة الثانية أن يجد مؤن النكاح ، ولكنه غير محتاج اليه . أما لعجزه



يجب ، أو تعنين ، أو كان به مرض دائم ونحوه ، فهذا يكره له النكاح ، وإن لم يكن به علة وهو واجد الأهبة فهذا لا يكره له النكاح ، نعم التخلي للعبادة له أفضل ، فإن لم يكن مشتملا بالعبادة فما الأفضل في حقه ؟ فيه خلاف • الرأى أن النكاح أفضل لثلاث تفضى به البطالة والفراغ الى الفواحش والله أعلم •

قال : ( ويجوز للحر أن يجمع بين أربع حرائر والعبد بين اثنتين )  
يعنى يحرم على الرجل الحر أن يجمع بين أكثر من أربع نسوة ، لأن غيلان أسلم على عشرة نسوة ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ( أمسك عليك أربعاً وفارق سائرهن ) رواه أبو داود والترمذى وابن حبان وغيرهم ، فلو كان يجوز الجمع بين أكثر من أربع نسوة لما أمره بذلك ، وأسلم نوفل بن معاوية على خمس ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ( أمسك أربعاً وفارق الأخرى ) وأما العبد فلقوله عليه الصلاة والسلام ( لا يتزوج العبد فوق اثنتين ) رواه عبد الحق ، ونقله غيره عن أجماع الصحابة والآية المختصة بالأحرار بدليل قوله ( أو ما ملكت أيافكم ) والله أعلم •

وأما المبعوض اذا اشترى أمة بما ملكه ببعضه الحر ، قال فى التهمة ظاهر المذهب المنصوص يحرم وطؤها والله أعلم • قال :

« ولا ينكح الحر أمة الا بشرطين ، عدم صديق الحرية وخوف العنت » لا يحل للحر أن ينكح أمة الغير الا بشروط : الأول والثانى ما ذكره الشيخ • الثالث أن لا يقدر على فكاح حرة مسلمة أو كناية على الصحيح ، فإن قدر على حرة مسلمة أو كناية لم تحل له الأمة ، فإن فقدت الحرية بالكلية أو وجدت ، ولكن كان بها مانع ، ككونها رتقاء ، أو قرفاء ، أو مجذومة ، أو رضية ، أو معتدة عن غيره ، فله فكاح الأمة على الأصح ، وحجة ذلك قوله تعالى :

( ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات ) الى قوله ( ذلك لمن خشى العنت منكم ) ، فذكر الله تعالى الطول ، و ذكر المحصنات

ومن الحرائر ، وذكر العنت : أما الطول فهو الصداق ، ولهذا قال جابر رضى الله عنه « من وجد صداق حرة لا ينكح أمة » ومثله عن ابن عباس رضى الله عنهما « فمن وجد صداق حرة فى موضعه لم يحصل له نكاح الأمة » فلو قدر على صداق حرة لكن به علة لا ترضى به حرة أصلا بسببها؟ فله نكاح الأمة للضرورة ، ولو كان قادرا على صداق حرة لكن فى غير موضعه بأن كان الصداق فى بلدة أخرى ، فله نكاح الأمة كما تصرف إليه الزكاة ، فقول الشيخ عدم صداق الحرة أى فى موضعه ، ولو رضى الحرة بلا مهر ، أو بسوجل ، وغلب على ظنه قدرته عليه عند المحل ، أو بيع منه شئ بالأجل بقدر ما يفي بصداقها ، أو وجد من يستأجره بأجرة حالة ، أو كان له مسكن ، أو خادم يفي ثمنه بالصداق وهو محتاج إليه حلت له الأمة فى الأصح ، ولو وجد من يقرضه المهر حلت له الأمة فى الأصح ، ولو وهب له مال أو جارية لم يلزمه القبول وحلت له الأمة لكثرة المنفعة فى ذلك . ولو لم يجد إلا حرة لم يقرض إلا بأكثر من مهر مثلها وهو قادر عليه . فقال البغوى لا ينكح الأمة ثقله الرافعى . قلت وقاله الثقفان والطبرى والله أعلم .

وقتل المتولى جوازه والله أعلم . وقال الامام الغزالى إن كانت زيادة يعد بذلها اسرافا حلت الأمة وإلا فلا . قال النووى قطع آخرون بموافقة المتولى وهو الأصح .

لو كان للشخص ولد يلزمه انعفاف أبيه وبذل له مهر حرة له لا يحصل له نكاح الأمة ، وكذا لو وجد دون مهر المثل فقط . ووجد حرة ترضى به لم تحل له الأمة فى الأصح والله أعلم . أما العنت فى الأصل فهو المشقة والهلاك . والمراد به هنا الزنا لأن سبب مشقة الجلد أو الرجم الذى فيه هلاكه وليس المراد بخوف الزنا أن يغلب على ظنه الوقوع فيه بل المراد أن يتوقعه لا على وجد الندور أن يغلب على ظنه الوقوع فيه . بل المراد أن يتوقعه لا على وجه الندور . وليس غير الخائف من علم أنه يتجنب الزنا . ولكن غلبة الظن بالتقوى . والاجتناب ينافى الخوف . فمن غلبته شهوته ورق تقواه فهو خائف من علم أنه يتجنب الزنا . ولكن تقواه فهو خائف . ومن ضعف شهوته . وهو يستبشع الزنا . لدين .

غلبة الظن بالتقوى • والاجتناب ينأى الخوف فمن غلبته شهوته ورق  
أو مروءة • أو حياء • فهو غير خائف العنت • وإن غلبت شهوته وقوى  
تقواه ففيه تردد لامام الحرمين • والأصح أنه لا يجوز له نكاح الأمة •  
وبه قطع الغزالي • لأنه لا يخاف الوقوع فى الزنا • وخائف العنت لو قدر  
على شراء أمة لم يحل نكاح الأمة فى الأصح • ولو كان فى ملكه أمة  
لم يحل له نكاح الأمة والله أعلم •

الشرط الرابع فى جواز فكاك الأمة أن لا تكون تحت حرة يمكنه  
الاستمتاع بها • فإن كان متزوجا بحرة كذلك • فليس له نكاح الأمة  
إما لو كانت لا يمكنه الاستمتاع بها لصغرها • أو هرمها • أو غيبتها •  
سواء كانت زوجته مسلمة أو كتابية حرة أو أمة لأنه غير خائف العنت •  
أو جنونها • أو جذامها • أو برصها • أو رتق • أو قرينه • أو أفضاء بها  
ففيه خلاف • والصحيح الحل لعدم فائدة هذه الزوجة إذ لا تمنع خوف  
العنت • الشرط الخامس أن تكون الأمة المنكوحة مسلمة لقوله تعالى :  
« فإمّا ملكت إيمانكم من فتياتكم المؤمنات » • وأعلم أن سبب منع نكاح  
الأمة إرقاق الولد لأن الولد يتبع الأم فى الرق والحرية والشارع متشوف  
إلى دفع لرق • فلو كانت الأمة المسلمة لكافر • فهل يجوز أم لا ؟ وجهان  
أحدهما لا يجوز • ويشترط كون الأمة لمسلم لئلا يملك الكافر الولد المسلم  
والأصح الجواز لحصول الاسلام فى الأمة المنكوحة والله أعلم •

وللحر المسلم أن يظأ أمة الكتابية دون المجوسية والوثنية اعتبارا  
بالنكاح والله أعلم •

( فرع ) من اجتمعت فيه الشروط ليس له فكاك أمة صغيرة  
لا توطأ على الأصح ، لأنه لا يأمن العنت ، ومن بعضها حر كالرقيقة  
فلا ينكحها حر الا لوجود الشروط • ولو قدر على نكاح المبعضة فهل  
يباح له نكاح الرقيقة المحصنة ؟ فيه تردد لامام الحرمين • لأن إرقاق  
بعض الولد أهون من إرقاقه كله • وإذا جاء ولد من الأمة المنكوحة  
فالولد رقيق لمالكها سواء كان الزوج حرا عريبا أو غيره ، وفى القديم

أن العرب لا يجرى عليهم الرق فيكون ولد العربي على هذا حراً ،  
وهل على الزوج قيمته كالمغرور أم لا شيء عليه ، لأن السيد حين زوجها  
عربياً رضى فيه قبولاً ، والحاصل أن شروط نكاح الأمة أربعة أن لا يجد  
صداق حرة ، وأن يخاف الزنا ، وأن لا يكون تحت حرة صالحة  
الاستمتاع ، وأن تكون الأمة مسلمة والله أعلم •

( فرع ) نكح الحر الأمة بالشروط ، ثم أيسر ونكح حرة لا يفسخ  
نكاح الأمة على الصحيح ، لأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء  
والله أعلم •

( مسألة ) نقل الرافعي عن فتاوى القاضي حسين • لو أن الشخص  
زوج أمته بواجد صداق حرة فأولادها أرقاء لأن شبهة النكاح كالنكاح  
الصحيح والله أعلم • قال :

\* \* \*

### « انواع نظر الرجل الى المرأة »

( ونظر الرجل الى المرأة على سبعة أضرب : أحدها نظره الى أجنبية  
لمير حاجة لغير جائز ) : وقال صاحب المنظومة :

ونظر الفحل الى النساء      على ضروب سبعة : فالرائى  
ان كان قد قيل الأجنبية      فامنع لغير حاجة مرضية

والرجل هو البالغ من الذكور ، وكذا المرأة هي البالغة من الإناث  
ان لم يرد بالألف واللام الجنس ، ثم أن النظر قد لا تدعو اليه الحاجة  
وقد تدعو اليه الحاجة : الضرب الأول أن لا تس الى الحاجة • فحينئذ  
يحرم نظر الرجل الى عورة المرأة الأجنبية مطلقاً • وكذا يحرم الى وجهها  
رأيتها ان خاف فتنة • فإن لم يخف ففيه خلاف الصحيح التحريم •

قاله الاصطخري وأبو على الطبرى ، واختاره الشيخ أبو محمد ،  
وبه قطع الشيخ أبو اسحق الشيرازى والرويانى ، ووجه الامام باتفاق

المسلمين على منع النساء من الخروج حاسرات مافرات ، وبأن النظر مظنة الفتنة وهو محرك الشهوة فالأليق بمحاسن الشرع سد الباب والاعراض عن تفاصيل الأحوال كما تحرم الخلوة بالأجنبية ، ويحتج له بعدم قوله تعالى ( قل للؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ) وهل للمراهق النظر ؟ وجهان : أحدهما أن نظره كنظر البالغ لظهوره فيه على عورات النساء •

فعلى هذا المعنى أنه كالبالغ ، ويجب على المرأة أن تحتجب عنه كما أنه أيضاً يلزمها الاحتجاب من المجنون قطعاً ؛ ويلزم الولي أن يمنعه من الزنا وسائر المحرمات ؛ وأما حكم المسوح وهو الطواشي : قال الأكثرون نظره الى المرأة الأجنبية كنظر الرجل الى محارمه ، وعليه يحصل قوله تعالى ( أو التابعين غير أولى الاربعة من الرجال ) والثاني أنه كالفضل مع الأجنبية ولأنه يحل له نكاحها •

قال النووي المختار في تفسير غير أولى الاربعة أنه المغفل في عقله الذي لا يكثرث بالنساء أو لا يشتتهين • كذا قاله أبى عباس وغيره رضى الله عنهم والله أعلم •

واعلم أن من جب ذكره فقط ؛ أو سلت خصيته فقط ؛ والعنين والشيخ الهرم حكهم كحكم الفضل على ما قاله الأكثرون ، وأما مملوك المرأة وغبدها فهل هو كالمعمر ؟ فيه خلاف • قال الرافعي الأصح نعم ، قال النووي : ونص عليه الشافعي وهو ظاهر الكتاب والسنة ، وفيه نظر من جهة المعنى والله أعلم •

قلت : صحح النووي في نكت المذهب أنه كالرجل الأجنبي فيحرم عليه النظر ، ويجب عليها الاحتجاب منه ، كذا صححه ابن الرفعة في المطلب وهو قوى حسن • فلتكن الفتوى عليه ، والقانون بالجواز شرطوا أن يكون العبد ثقة ذكره البغوى ، وكذا المرأة قاله الهروى وهو ظاهر متعين وتسمية بعضهم له بأنه معمر لها فيه تساهل ، ولهذا لو لمسها

أو لمسته انتقض وضوءهما قطعاً ، والمحرم لا ينتقض وضوءه ولا ينتقض وضوءها ، فاطلاق المحرمية مع ذلك ممنوع والله أعلم •

وهذا الذى ذكرناه من نظر الرجل الى المرأة هو فيما اذا كانت حرة ، وأما اذا كانت المرأة أمة فماذا ينظر منها ؟ فيه أوجه قال الرافعى : أسحبها فيما ذكره البغوى ، والرويانى يحرم النظر الى ما بين سرتها وركبتها وفيما سواه يكره ، والثانى يحرم ما لا يبدو حال الخدمة دون غيره ، والثالث أنها كالحرّة ، وهذا عريب لا يكاد يوجد لغير الغزالي انتهى •

قال النووى قد صرح العمرانى وغيره بأن الأمة كالحرّة وهو مقتضى اطلاق الاتنين ، وهو أرجح دليلاً والله أعلم •

قلت ينبغى أن يفصل ، فيقال ان كانت الأمة شوهاء ، فالمتحج ما قاله الرافعى وان كانت جميلة كبعض جوارى الترك ، فالصواب الجزم بالتحريم ، فان بعض الجوار لها حسن تام والبعض بالعكس ، والمعنى المحرم للنظر الجمال ، لأنه مظنة الاقتتان والله أعلم •

ولو كانت الحرّة عجوزاً فألحقها الغزالي بالشابة ، قال لأن الشهوة لا تنسبط وهى محل الوطء ، وقال الرويانى ان بلغت مبلغاً يؤمن الاقتتان بالنظر اليها جاز النظر الى وجهها وكفيها لقوله تعالى ( والقواعد من النساء اللاتى لا يرجون نكاحاً ) الآية •

( مسألة ) ما حكم الصغيرة ؟ حكى الرافعى فى النظر اليها وجهان ؛ وقال الأصل الجواز ؛ ولا فرق بين عورتها وغيرها غير أنه لا ينظر الى الفرج •

قال النووى جزم الرافعى بأنه لا ينظر الى فرج الصغيرة ؛ وتقل صاحب العدة الاتفاق على هذا وليس كذلك ؛ بل قطع القاضى حسين بجواز النظر الى فرج الصغيرة التى لا تشتهى والصغير ؛ وقطع به فى

الصغير المروزي : وذكر المتولى فيه وجهين : والصحيح الجواز لتسامح الناس بذلك فديما وحديثا ، وأن اباحة ذلك تبغى الى بلوغه سن التمييز ، ومصيره بحيث يسكنه ستر عورته عن الناس والله أعلم •

( مسألة ) ما حكم نظر المرأة الى الرجل الأجنبي ؟ فيه أوجه :  
أصحها عند الرافعي أنها تنظر الى جسيح يدهه الا ما بين سرتة وركبتة •  
الثاني لا ترى منه الا ما يرى منها • قال النووي : وهذا هو الأصح عند جماعة • وقطع به صاحب المذهب وغيره لقوله تعالى ( وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ) وللقوله صلى الله عليه وسلم « أفصيا وإن أنتما ألتسا تبصرانه » الحديث وهو حديث حسن والله أعلم •

قال : ( والثاني ظنره الى زوجته وأمتة ، فيجوز أن ينظر الى ما عدا الفرج منهما ) يجوز للرجل أن ينظر الى جميع بدن زوجته • لأنه يجوز له الاستمتاع بها • نعم في النظر الى فرجها وجه أنه يحرم لقوله صلى الله عليه وسلم « النظر الى الفرج يورث الطمس » أي العمى • وقال في العدة يولد الولد أعمى • ومنهم من قال يورث العمى للناظر •

والحديث قال ابن الصلاح فيه : ان ابن عدى والبيهقي روياه باسناد جيد ، والصحيح أنه لا يحرم النظر الى الفرج ، لأنه يجوز له الاستمتاع به ، بل هو محل الاستمتاع الأعظم ، فالنظر أولى والخبر ان صح فمحمول على الكراهة ، والنظر الى باطن الفرج أشد كراهة ، ولهذا يكره للامسان أن ينظر الى فرجه لغير حاجة ، ونظر السيد الى أمتة التي يجوز له الاستمتاع بها كنظر الزوج الى زوجته ، سواء كانت قنة أو مدبرة أو مستولدة أو عرض مانع قريب الزوال كالحيض والرحمن ، وإن كانت مزوجة أو مكاثبة أو مشتركة بينه وبين غيره أو مجوسية أو وثنية أو مرتدة حرم نظره الى ما بين سرتها وركبتها ، ولا يحرم ما زاد على الصحيح •

واعلم أن نظر الزوجة الى زوجها كنظره اليها ، وقيل يجوز نظرها الى فرجه قطعا ، ونظر الأمة الى سيدها كنظره اليها والله أعلم • قال :

( والثالث نظره الى ذوات محارمه أو أمته المزوجة فيجوز أن ينظر فيما عدا ما بين سرتها وركبتها قطعاً لأنه عورة ، وهل له النظر الى غير ذلك من بدنها ؟ المذهب نعم لقوله تعالى ﴿ ولا يبدن زينتهن الا لبعولتهن أو آبائهن ﴾ الآية • ولأن المحرمية معنى توجب حرمة المناكحة فيكونان كالأرجلين ، ألا نرى أنه لا ينتقض وضوؤه بلمسها في الأظهر وسواء في ذلك المحرم بنسب أو مصاهرة أو رضاع على الصحيح ، وقيل لا ينظر من محارمه الا ما يبدو عند المهنة وهي الخلعة ؟ وهل الشدى مما يبدو عند المهنة ، فيه وجهان : وكما يجوز للمحرم النظر يجوز له الخلوة بمحرمه • والمصاهرة بها • وحكم الأمة قد مر والله أعلم •

( مسألة ) الأول : نظر الرجل الى الرجل جائز في جميع البدن الا ما بين السرة والركبة عند أمن الفتنة • فإن خشي الافتتان به حرم • وكذا يحرم النظر الى المحارم بشهوة بلا خلاف • وهو أولى بالتحريم من النظر الى النساء • وهذا لو لم يكن بشهوة ولم يخف من النظر فتنة • قال الرافعي لا يحرم ، فإن لم تكن شهوة وخاف الفتنة حرم على الصحيح وهو قول الأكثرين • قال النووي في غير موضع من شرح المذهب الصحيح تحريم النظر الى الامرد مطلقاً • ونص عليه الشافعي • ومعنى مطلقاً : أى سواء كان بشهوة أو بغير شهوة • نعم شرط في الرياض أن يكون حسناً والله أعلم •

\* قلت الحسن أمر نسبي يختلف باختلاف الطباع • ولا شك أن الامرد مظنة الفتنة كما أن المرأة كذلك • وإذا كافت الحكمة غير منضبطة فالقاعدة الغاؤها وإفالة الحكم بما ينضبط • ألا ترى أن المشقة في السفر هي الحكمة في جواز القصر • فلما لم تكن منضبطة ألغيناها وأفظنا الحكم بالمنظة وهو السفر فكذلك ههنا • فالوجه المنع مطلقاً • وكذا أطلقه غير واحد من الأصحاب • بل نص الشافعي على إطلاقه والله أعلم •



**الفرع قاعد :** اعلم أن نظر المرأة الى المرأة كنظر الرجل الى الرجل . وهذا في المسئلة الى المسئلة . وأما نظر الذمية الى المسلمة ففيه خلاف . قال الغزالي : الأصح أنها كالمسئلة . وقال البغوي : الصحيح المنع . فعلى هذا لا تدخل مع المسلمات الى الحمام . وما الذى ترى من المسئلة ؟ قيل ترى ما يرى الرجل . وقيل ما يبدو عند المهنة . قال الرافعى وهذا أشبه . قال النووي : الصحيح ما صححه البغوي وسائر الكافرات كالذمية فى هذا : ذكره العمرانى واحتج البغوي لما قاله بقوله تعالى :

(أو نسائهن) وليست الكافرات من نسائهن أى من نساء المؤمنات بل قال الامام عز الدين بن عبد السلام إن المرأة الفاسقة فى ذلك حكمتها حكم الذمية . فيجب على ولاية الأمور منع الذميات والفاسقات من دخول الحمامات مع المحصنات من المؤمنات فإن تعذر ذلك لقلّة مبالاة ولاية الأمور بانكار ذلك فلتحترز المؤمنة الحرة عن الكافرة والفاسقة :

**المسئلة الثالثة :** أنه كل ما لا يجوز النظر اليه متصلا كالذكر وساعد الحرة وشعر رأسها وقلامة ظفر رجلها وشعر عانة الرجل وما أشبه ذلك . فيحرم النظر اليه بعد الانفصال على الصحيح . فينبغى لمن حلق عاقته . وكذا المرأة الحرة ان مشطت رأسها أن يوارى ذلك \* واعلم أنه حيث حرم النظر حرم المس بطريق الأولى لأنه أبلغ لذة . فيحرم على الرجل مس فخذ الرجل بلا حائل . فان كان من فوق حائل وخاف فتنة حرم أيضا وقد يحرم المس وإن لم يحرم النظر فيحرم مس المحارم حتى يحرم على الشخص مس بطن أمه وظهرها . وكذلك يحرم عليه أن يكبس ساقها ورجلها . وكذا يحرم تقبيل وجهها : قاله القفال . وكذا لا يجوز للرجل أن يأمر ابنته أو أخته أن تكبس رجله ولهذا قال القاضى حسين : العجائز اللاتي يكطن الرجال يوم عاشوراء مرتكبات الحرام والله أعلم .

**المسألة الرابعة :** يحرم على الرجل أن يضاجع الرجل ، وكذا يحرم على المرأة أن تضاجع المرأة في فراش واحد ، وإن كان كل واحد منهما في جانب الفراش كذا أطلقه الرافعي ، وتبعه النووي على ذلك في الروضة . وقيد النووي التحريم في شرح مسلم بما إذا كانا عازيين ، وهذا القيد صرح به التاضي حسين والهروي وغيرهما ، وقد ورد في بعض الروايات ذلك وإذا بلغ الصبي والصبية عشر سنين وجب التفريق بينه وبين أمه وأبيه وأخته وأخيه في المضجع للنصوص الواردة في ذلك والله أعلم . قال :

**( والرابع**  النظر لأجل النكاح ، فيجوز إلى الوجه والكفين ) **تقدم** ابن النظر قد لا تدعو إليه الحاجة ، وقد تمس الحاجة إليه وقد مضى الضرب الأول : الضرب الثاني ما تمس الحاجة إليه والحاجة أمور : منها قصد النكاح ، فإذا أراد الرجل أن يتزوج امرأة ورغب في فكاحها فلا شك في جواز النظر إليها ، وهل يستحب لثلاثين لأن النكاح يراد به اللوام أو يباح ، الصحيح أنه يستحب لفعله عليه الصلاة والسلام للغيرة بن شعبة « أنظر فافه أخرى أن يؤدم بينكما » رواه النسائي وابن ماجه ، وحسنه الترمذى ، وصححه ابن حبان ، والحاكم ، وقال انه على شرط الشيخين ، ويجوز تكرير النظر ليتين له ، وسواء نظر بإذنها أو بغير إذنها ، فإنه لم يتيسر له بعث امرأة تتأملها وتصفها له لأنه عليه الصلاة والسلام بعث أم سليم إلى امرأة وقال « انظري إلى عرقوبها وشمى معاففها » والمرأة أيضا إذا رغبت في نكاح رجل تنظر إليه فافه يعجبها منه ما يعجبه منها . قاله عمر رضى الله عنه : ثم المنظور إليه الوجه والكفان ظهرا وبطنا ، ولا ينظر إلى غير ذلك ، وفي وجه ينظر إليها كنظر الرجل إلى الرجل ، وهذا النظر مباح وإن خافا فتنة لغرض التزويج ، ووقت النظر بعد العزم على نكاحها وقبل الخطبة لئلا يتركها بعد الخطبة فيؤذيها ، هذا هو الصحيح . وقيل ينظر حين يأذن في عقد نكاحها . وقيل عند ركوان كل واحد إلى صاحبه وإذا نظر ولم تعجبه فليسكت ولا يقول ائني لا أريدها لأنه ائذاء والله أعلم . قال :

( **والخامس** النظر للمداواة فيجوز الى المواضع التي يحتاج اليها )  
يعنى من مواضع الحاجة للنظر الى المرأة الأجنبية لاحتياجها الى الفصد والحجامة ومعالجة العلة لأن أم سلسة رضى الله عنها استأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الحجامة فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أبا طيبة أن يحجها : رواه : رواه مسلم . وليكن ذلك بحضرة محرم أو زوج خشية الخلوة بشرط أن لا تكون هناك امرأة تعالجهما . وكذلك يشترط فى معالجة المرأة أن لا يكون هناك رجل : قال الزبيرى والرويانى . قال النووى وهو الأصح وبه قطع القاضى حسين والمتولى قالوا : والأولى أن لا يكون ذميا مع وجود مسلم \* وأعلم أن أصل الحاجة كاف فى النظر الى الوجه واليدين وفى النظر الى بقية الأعضاء يعتبر تأكد الحاجة قال الغزالى وذلك بأن تكون الحاجة بحيث لا تعد الكشف بسببها هتكا لاروة وتعذرا فى العادة والله أعلم . قال :

( **والسادس** النظر للشهادة والمعاملة . فيجوز الى الوجه خاصة )  
من مواضع الحاجة جواز النظر الى ثدى المرأة المرضعة لأجل الشهادة على الرضاع . وكذا النظر الى فرجها لأجل الشهادة على الولادة . وكذا النظر الى فرج الزانين لأجل الشهادة عليهما لأن الحاجة تدعو الى ذلك . وقيل لا يجوز كل ذلك لأن الزنا مندوب الى السترة . والولادة والرضاع بشهادة النساء مقبولة فيهما والصحيح الأول لأنه بالزنا هتك حرمة الشرع . فجاز أن تهتك حرمة . وأما الرضاع والولادة ففي الجواب عنهما وقمة . وكما يجوز النظر لهذه الأمور كذا يجوز النظر لأجل المعاملة لأن الحاجة قد تدعو الى ذلك . وتقييد الشيخ بالوجه فقط لأن الحاجة به تندفع والباقي م نوع منه فبقى على أصله والله أعلم . قال :

( **والسابع** النظر الى الأمة عند ابتياعها . فيجوز الى الموضع الذى يحتاج اليه فى ثقلها ) من مواضع الحاجة للنظر لأجل الشراء . وقد ذكرناه فى البيع فراجع . والله أعلم .

\*\*\*

## « شروط عقد النكاح »

قال : ( ولا يصح عقد النكاح الا بولي ذكر وشاهدي عدل \* ويفتقر الولي والشاهدان الى ستة شروط ) الولي أحد أركان النكاح فلا يصح الا بولي لقوله تعالى ( فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن ) نزلت في معقل بن يسار حين حلف أن لا يزوج أخته من مطلقها \* وهو في البخاري فلو كان للسراة أن تعقد لما نهى عن عضلها \* ولقوله صلى الله عليه وسلم « لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل وما كان من نكاح غير ذلك فهو باطل » ؛ رواه ابن حبان في صحيحه \* وقال لا يصح في ذكر الشاهدين غيره \* وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج نفسها : وكنا نقول \* التي تزوج نفسها هي الزانية » رواه الدارقطني بإسناده على شرط الصحيح \* وعن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ثلاث مرات مرات » رواه أبو داود وابن ماجة والترمذي \* وقال انه حسن وابن حبان والحاكم \* وقال صحيح على شرط الشيخين \* وقال ابن معين أنه أصح ما في الباب \*

( وقوله ذكر ) احتراز به عن الخشى والمرأة \* فلا تصح عبارة المرأة في النكاح ايجاباً وقبولاً فلا تزوج نفسها باذن الولي ولا بغير اذنه ولا غيرها لا بولاية ولا بوكالة للأخبار ، ثم شرط الولي والشاهدين ما ذكره والله أعلم \*

مسألة روى يونس بن عبد الأعلى أن الشافعي رضى الله عنه قال : اذا كان في الرقعة امرأة لا ولي لها فولت أمرها رجلاً حتى زوجها جاز لأن هذا من قبيل التحكيم والمحكم يقوم مقام الحاكم : قال النووي ذكر الماوردي فيما اذا كانت امرأة في موضع ليس فيه ولي ولا حاكم ثلاثة أوجه : أحدها لا تزوج \* والثاني تزوج نفسها للضرورة \* والثالث تولى أمرها رجلاً زوجها \* وحكى الشافعي أن صاحب المذهب كان يقول في هذا : تحكم فقيهاً مجتهداً \* وهذا الذي ذكره في التحكيم صحيح

بناء على الأظهر في جواره في النكاح ، ولكن شرط المحكم أن يكون صالحا للقضاء ، وهذا يسر في مثل هذه الحال ، والذي نختاره صحة النكاح اذا ولت أمرها عدلا وإن لم يكن مجتهدا وهو ظاهر نصه الذي نقله يونس وهو ثقة والله أعلم :

قال : ( الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورة والعدالة الا أنه لا يفتقر فكاح الذمية الى اسلام الولي ولا نكاح الأمة الى عدالة السيد ) لا يجوز أن يكون ولي المسلمة كافراً .

قال الله تعالى ( والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ) فالكافر ليس بناصر لها الاختلاف الدين . فلا يكون وليا . . وكذا أيضاً لا يجوز لمسلم أن يكون وليا لكافرة لقوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم بعض ) فقطع سبحانه وتعالى الموالاة بين المؤمنين والكافرين ، وهذا هو المذهب ، ويؤخذ من الآية وإلاية الكافر للكافرة كما ذكره الشيخ في قوله : الا أنه لا يفتقر فكاح الذمية الى اسلام الولي ، وهو كذلك على الصحيح ، وإلا بد أن يكون الولي عدلا في دينه فلو كان يرتكب المحرمات . قال الرافعي : فتزويجه إياها كتزويج المسلم الفاسق ابنته . وقال الحلبي : أن الكافر لا يلي التزويج ، وأن المسلم اذا أراد أن يتزوج بذمية زوجه الفاضى ، والصحيح أن الكافر يلي للآية ، ثم شرط هنا أن لا يكون الولي قاضيا . فإن كان ولي الذمية قاضيا فلا يجوز للمسلم أن يقبل نكاحها من قاضيه على المذهب .

واعلم أنه يستثنى من قولنا أن المسلم لا يلي الكافرة السلطان فإنه يزوج نساء أهل الذمة اذا لم يكن لهم ولي نسيب ويقول السلطان أمرهم بالولاية العامة .

( وقوله والبلوغ والعقل ) يحترز به عن الصبي والمجنون فلا يجوز أن يكون الصبي والمجنون وليين لأنه مولى عليهما لاختلاف ظرهما في مصلحتهما ، فكيف يكونان وليين لغيرهما . ثم هذا في الجنون المطبق .

أما المنقطع فيه خلاف • والصحيح أيضاً أنه كالمطبق ، فعلى هذا تنتقل  
الولاية الى الأبعد لا الى القاضى • ويزوج يوم جنونه دون يوم افاقته •  
واعلم أن اختلال العقل لهم أو خبل أو عارض يمنع الولاية أيضاً  
وينقلها الى الأبعد ، وكذا الحجر بالسفه على المذهب لاختلال نظره فى  
حق نفسه • فغيره أولى • ولهذا أولى عليه فأشبهه الصبى •

وفى معنى ذلك كثرة الأسقام والآلام الشاغلة عن معرفة مواضع  
النظر والمصلحة فتنتقل الولاية الى الأبعد : نص عليه الشافعى رضى الله  
سنة وتبعه عليه الأصحاب رضى الله عنهم •

وأما الاغماء فإن كان لا يدوم غالباً فهو كالنوم ينتظر افاقته وإن كان  
يدوم يومين أو ثلاثة فقليل كالجنون ، والصحيح المنع ، فعلى هذا قال  
البعوى وغيره ينتظر افاقته كالنائم • وجزم به فى المحرر والله أعلم •

( وقوله والحرية ) احترز به عن الرق ، فلا يجوز أن يكون العبد  
ولياً لأنه لا يلى على نفسه فكيف يزوج غيره ، نعم لو وكله غيره فى قبول  
فكاح ، فإن كان باذن سيده صح قطعاً ، وإن كان بغير اذن السيد جاز  
أيضاً على الأصح •

وهل يجوز أن يكونه وكيلاً فى جانب الايجاب ؟ قيل نعم كما يجوز  
أن يكون وكيلاً فى جانب القبول ، والصحيح عند الجمهور المنع ،  
والفرق أن جانب الايجاب ولاية وهو غير أهل للولاية •

( وقوله والذكورة ) احترز به عن غيرها فلا تكون المرأة والخنى  
ولين للأخبار السابقة •

( وقوله والعنانة ) احترز به عن غيرها ، فالفاسق هل يلى تزويج  
موليته ؟ فيه خلاف منتشر : المذهب أنه لا يلى كولاية المال ، ولقوله  
صلى الله عليه وسلم « لا فكاح الا بولى مرشد » أى رشيد لأن الفسق  
يقدح فى الشاهد فكذا فى الولى كالأرق ويستثنى من هذا السيد فإنه  
يزوج أمته ولو كان فاسقاً لأنه يزوج بالملك على الأصل لا بالولاية •

واعلم أن الرافعي قال : ان أكثر المتأخرين أفتى بأن الفاسق يلي  
لا سببا الخراسانيون ، واختاره الروياني قال النووي وسئل الغزالي في  
ولاية الفاسق فقال : انه لو سلبناه الولاية لا تنقلت الى الحاكم ما نسقه  
ولي والا فلا •

قال النووي وهذا الذي قاله حسن ، فينبغي أن يكون العمل به  
والله أعلم •

( مسألة ) اذا فرعنا على أن الفسق يسلب الولاية فلو تاب ، قال  
البعوي يزوج في الحال ، وقال الرافعي القياس الظاهر ، وهو المذكور  
في الشهادات أنه لا بد من استيرائه لعود ولايته حيث يعتبر الشهادة  
والله أعلم •

( مسألة ) يجوز للأعمى أن يتزوج بلا خلاف ، وله أن يزوج على  
الأصح ، وأما الآخرس فان كان له كتابة أو إشارة مفهمة فيه الخلاف  
الذي في الأعمى والا فلا ولاية له والله أعلم •

واعلم أن هذه الشروط كما تعتبر في الولي كذلك تعتبر في  
الشاهدين ، فلا يصح عقد النكاح الا بحضرة شاهدين مسلمين وان كانت  
الزوجة ذمية ، مكلفين حزين ذكرين عدلين ، يعني في الظاهر ، ويشترط  
مع ذلك أن يكونا ممن تقبل شهادتهما لكل واحد من الزوجين وعليه ،  
وأن يكونا سميعين بصيرين عارفين بلسان المتعاقدين متيقظين فلا ينقد  
بحضرة المعفل الذي لا يضبط •

وحجة ذلك قوله صلى الله عليه وسلم « لا فكاك الا بولي مرشد  
وشاهدي عدل » والمعنى في ذلك الاحتياط للأبضاع وصيانة النكاح عن  
الجهود ، ولحفظ الأنساب • فلو عقد بحضرة الفاسقين كشهود قضاة  
الرشا وشهود قسم الظلمة وشبههم فالنكاح باطل كما لو عقد بحضرة  
كافرين أو عيدين فينبغي أن يتنبه لمثل ذلك ، ويتحرى مرید النكاح شهودا

عدولا كما جاء فى التنزيل وأخبريه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
والله أعلم •

ويشترط فى صحة عقد النكاح حضور أربعة • ولئى وزوج وشاهدى  
عدل • ويجوز أن يوكل الولى والزوج أو أحدهما أو حضر الولى ووكيله  
وعقد الوكيل لم يصح النكاح لأن الوكيل نائب الولى والله أعلم • قال :

\*\*\*

« أولى الولاية »

( وأولى الولاية الأب ثم الجد أبو الأ ثم الأخ للأب ، والأم ثم الأخ  
للأب ثم ابن الأخ للأب والأم ثم ابن الأخ للأب ثم العم ثم ابنه على هذا  
الترتيب ) فأولى الولاية الأب لابن من عداه يدلى به ثم الجد : أى أبو الأب  
وإن علا لأن له ولاية وعصوبة • فقدم على العاصب فقط • ثم الأخ من  
الأبوين أو من الأب ثم ابنه وإن سفل لادلائهم بالأب ثم العم لأبوين  
أو لأب ثم ابنه وإن سفل ثم سائر العصبات والترتيب فى التزويج  
كالترتيب فى الارث الا فى الجد فانه يقدم على الأخ هنا بخلاف الارث  
والا فى الابن فانه لا يزوج بالنبوة وإن قدم فى الارث • ووجه عدم  
ولايته فى النكاح أنه لا مشاركة بينه وبين الأم فى النسب فلا يعتنى بلفع  
العار عنه فلو شارك الأم فى النسب كابن هو ابن ابن عمها فله الولاية  
بذلك لا بالنبوة • وكذا اذا كان معتقا أو قاضيا أو ولدت قرابة من  
وطء الشبهة • بأن كان ابنها أخاها أو ابن أخيها أو ابن عمها • ولا تمنعه  
النبوة التزويج بالجهة الأخرى والله أعلم • قال :

( فإن عدمت العصبات فالمولى المعتق ثم عصباته ) أى الرجل ثم  
غضبة المولى • وهكذا على ترتيب الارث لقوله عليه الصلاة والسلام  
( الولاء لحمه كلحمه النسب ) فإن كان المعتق امرأة فالأصح أنه يزوجه  
من يزوج المعتقة لكن برضا العتيقة • ولا يشترط رضا المعتقة • بكسر  
التاء على الأصح وأما بعد موت المعتقة فيزوج من له الولاء فيقدم  
ابن المعتقة • وفى وجه تبقى ولاية الأب والله أعلم :



( فرع ) تزوج عتيق بحرة الأصل • فأتت بابنة زوجها بعد العصابات  
الحاكم وقيل مولى الأب والله أعلم :

( فان عدمت العصابات فالمولى المعتق ثم عصابته ) أى الرجل ثم  
عصبة المولى ، وهكذا على ترتيب الارث لقوله عليه الصلاة والسلام  
« الولاء لحمة كلحممة النسب » فان ذان المعتق امرأة فالأصح أنه يزوجه  
من يزوج المعتقة لكن برضا العتيقة ، ولا يشترط رضا المعتقة ، بكسر  
التاء على الأصح وأما بعد موت المعتقة ، فيزوج من له الولاء ، فيقدم  
ابن المعتقة ، وفى وجه تبقى ولاية الأب والله أعلم •

تزوج عتيق بحرة الأصل ، فأتت بابنة فيزوجها بعد العصابات  
الحاكم ، وقيل مولى الأب والله أعلم •

ولو خلف المعتق ابنة قال ابن الحداد يزوجه كل منهما على الانفراد  
كالنسب والله أعلم •

( ثم الحاكم ) : أى حاكم الموضع الذى هى فيه لقوله عليه الصلاة  
والسلام « السلطان والى من لا ولى له » فلو أذنت لحاكم بلد آخر  
لم يصح قاله الغزالي والله أعلم :

على أن الترتيب الذى ذكرناه فى الأولياء معتبر فى صحة النكاح ،  
فلا يزوج أحد وهنالك من هو أقرب منه لأنه حق مستحق بالتعصيب  
فأشبهه الارث ، فلو زوج أحد منهم علا خلاف الترتيب المذكور لم يصح  
النكاح والله أعلم • قال :

\*\*\*

« خطبة المعتدة »

( ولا يجوز أن يصرح بخطبة معتدة ويجوز أن يعرض لنكاحها قبل  
انقضاء العدة ) والخطبة بكسر الخاء هى التماس النكاح ، ثم المرأة ان  
كانت خلية عن النكاح والعدة جازت خطبتها تصريحاً وتعريضاً قطعاً ،

وان كانت مزوجة حرماً قطعاً ، وإن كانت معتلة حرم التصريح بخطبتها .  
وأما التعريض فإن كانت رجعية حرم التعريض ، لأنها زوجة ، وإن كانت  
فى عدة الوفاة وما فى مصاها كالبائن والمفوخ نكاحها فلا يحرم التعريض  
لقوله تعالى ( ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء ) لأن فاطمة  
بنت قيس طلقها زوجها فبت طلاقها ، فقال لها النبى صلى الله عليه وسلم  
( اذا حلت فأذينى ) وفرق بين التصريح والتعريض بأنه اذا صرح تحققت  
الرغبة فيها ، فربما كذبت فى انقضاء العدة لغلبة الشهوة أو غيرها ،  
وفى التعريض لا يتحقق ذلك ، وهذا الفرق يصح فيما اذا كانت عدتها  
بالأقراء دون الأشهر مع أن الصحيح أنه لا فرق بين العدة بالأقراء أو  
بالأشهر . ثم ألفاظ التصريح ما كان نصاً فى ارادة التزويج ، نحو أريد  
أن أنكحك ، واذا حلت نكحتك ، والتعريض ما يحتمل الرغبة وعدمها  
كقوله رب راغب فيك . واذا حلت فأذينى ، ومن يجد مثلك . ونحو  
ذلك ثم هذا كله فيما اذا خطبها غير صاحب العدة . أما صاحبها الذى  
يحل له نكاحها فيها فله التصريح بخطبتها والله أعلم . قال :

\*\*\*

### « الاجبار على التزويج »

( والنساء على ضربين : ثيبات وأبكار . فالبكر يجوز للأب والجد  
اجبارها على النكاح . والثيب لا يجوز تزويجها الا بعد بلوغها واذنها .  
وقد تقدم لك ترتيب الأولياء من النسب وغيره . ولا شك أن أقوى أسباب  
الولاية الأبوة ثم الجدودة لكمال شفقتهم . فلهذا كان للأب والجد تزويج  
البكر من كفء بغير اذنها ، صغيرة كانت أو كبيرة بمهر المثل لقوله عليه  
الصلاة والسلام ( الثيب أحق بنفسها من وليها . والبكر تستأمر واذنها  
صماقتها . رواه مسلم . وفى رواية ( واذنها سكوتها ) والاجبار منوط  
بالبكار لا بالصغر عندنا خلافاً لأبى حنيفة . ثم هذا اذا لم يكن بين  
الأب والجد عداوة ظاهرة فإن كان قفى جواز اجبارها وجهان : والله أعلم .

ويستحب أن تستأذن البالغة للجد . ولو أقر الأب أو الجد بالنكاح  
حيث له الاجبار قبل على الأصح لأنه يقدر على الانشاء ومن قدر على

الانشاء قدر على الاقرار ، وفى وجه لا يقبل حتى تشاهده البالغة ، ولو استاذنها فى دونه مهر المثل فسكتت لم يكف ، أو فى أن يزوجها بغير كفء فسكتت كفى فى أصح الوجهين ، وإن زوج غير الأب والجد ، فلا بد من إذن البكر بعد البلوغ ، ويكفى السكوت على الأصح لسوم الخبر ، ثم حيث يكفى السكوت فسواء ضحكت أو بكت إلا أن تبكى بصياح أو ضرب خد فلا يكفى ولا يكون رضا والله أعلم .

\* وأما الثيب أى العاقلة ، فلا يجوز تزويجها إلا بأذنها بعد البلوغ ، وأذنها النطق لقوله صلى الله عليه وسلم ( الثيب تستنطق ) ولا استنطاق إلا بعد البلوغ بالاجماع فإن كانت مجنونة أو صغيرة جاز للأب والجد تزويجها لأن الجنون إذا انضم إلى الصغر تأكدت الولاية ، وليس لها حالة تستأذن فيها ، ولهما ولاية الاجبار فى الجسلة فاقتضت المصلحة تزويجها ، ويكفى ظهور المصلحة وإن لم يكن بها حاجة إلى النكاح لأن النكاح يفيد المهر والنفقة ، هذا هو الصحيح ، وقيل لا تزوج الثيب الصغيرة المجنونة ولو كانت كبيرة ، وإن بلغت مجنونة جاز للأب والجد تزويجها ، وكذا يجوز للحاكم عند عدم الأب والجد ، وإن كان لها قريب من أخ وغيره ، وهذا هو الصحيح لأن ولايته عامة وله ولاية على ما لها ويرجى شفاؤها وبهذا فارقت الصغيرة ، وقيل يزوجها القريب كالأخ ، وهل يلزمه مراجعة أقاربها أو يستحب وجهاً ، ثم الحاكم اغالة أن يزوجها بظهور الحاجة بأن تظهر مخايل شهوتها ، أو لقول الأطباء أن شفاءها يتوقع بالزواج فيجب حينئذ ، وقال ابن الصباغ لا يزوجها الحاكم إلا إذا قال الأطباء أن شفاءها فيه فلو انتهى ذلك فزوج لأجل النفقة أو لمصلحة أخرى لم يجز فى الأصح لأن تزويجها يقع اجباراً ، وغير الأب والجد لا يجبر ، وقيل يجوز ، كما يزوج الأب للمصلحة ، أما إذا بلغت عاقلة ثم جنت فهل للأب والجد تزويجها ، إذا قلنا لا تعود ولاية المال إليهما ولأن أصحهما نعم ، وفى التمسة يزوجها الأب بلا خلاف والصحيح أنه تعود ولاية من له الولاية بالجنون ، ولا يلى القاضى ، فعلى هذا الأب والجد يزوج لا محالة

(وقول الشيخ والشيخ لا تزوج الا بعد بلوغها وأذنها ) يستثنى الصغيرة والمجنونة .الشيخ على ما تقدم والله أعلم .

واعلم أن البكارة تزول بوطء حلال أو شبهة أو زنا ، وفي المذهب القديم أن الزانية حكمها حكم البكر وهو ضعيف ولو حصلت الثبوتية بالسقطة أو باصبع أو حدة الطمث ، وهو الحيض أو طول التعيس : وهو بقاءها زمنا بعد أن بلغت حد التزويج ولم تزوج فالصحيح أنها كالبكر ، ولو وطئت مكرهة أو نائمة أو مجنونة فالأصح أنها كالشيخ ، فلا بد من نطقها ، وقيل كالبكر قال الصميري ولو خلقت المرأة بلا بكارة فهي بكر والله أعلم :

إذا ادعت المرأة البكارة أو الثبوتية فقطع الصميري والمبارودي بأن تقول قولها ولا يكشف حالها لأنها أعلم . قال المبارودي ولا تسأل من الوطء . ولا يشترط أن يكون لها زوج قال الشاشي وفي هذا نظر لأنها ربما ذهبت بكارتها باصبعها فله أن يسألها فإن اتهمها حلقها \* قلت : طبع النساء نزاع الى ادعاء نفى ما يجزى الى العار فينبغي مراجعة القوابل في ذلك وان كان الأصل البكارة لأن الزمان قد كثر فسادة . فلا بد من مراجعة القوابل . ولا يكفي السكوت احتباطا للأصناف والألساب والله أعلم :

مسألة في أصل الروضة أقرت لزوج وأقر وليها المقبول اقراره لآخر . فهل المقبول اقرارها أو اقراره ؟ فيه وجهان بلا ترجيح والله أعلم . قلت : وفي الكفاية لابن الرفعة إذا أقرت المرأة بالنكاح وصدقها الزوج قبل على القول الجديد . فعلى هذا لا يكفي الإطلاق على الأصح . فلا بد أن تقول زوجي ولي بعد لين ورضاي حيث يعتب . وكذا لو ادعى الزوج . فهل يشترط عدم تكذيب الولي والشهود لها فيه أوجه أصحها لا . ثم قال : فإذا قبلنا اقرارها وإن كذبها الولي فلو أقرت لشخص وأقر المجير لآخر فهل يقبل اقراره أم اقرارها وجهان . وحكى الامام عن الأصحاب ترددا في قبول اقرار البكر ومعها مجبر ورجح علم القبول انتهى ملخصا والله أعلم .

\*\*\*

## « المحرمات فى النكاح »

قال : ( والمحرمات بالنص أربع عشرة • سبع من جهة النسب • وهن الأم وابن عمت • والبنت وإن سفلت • والأخت والعمة والخالة وبنت الأخ وبنت الأخت ) فاعلم أن أسباب الحرمة المؤبدة للنكاح ثلاثة أنواع : قرابة • ورضاع • ومصاهرة • السبب الأول القرابة • ويحرم بها سبع كما ذكر لقوله تعالى :

( حرمت عليكم أمهاتكم • إلى قوله : وبنيات الأخ ) فهؤلاء محرمات بالنص ولا تحرم بنات الأعمام والعمات والأخوال والخالات : قربن أم بعدن عكس السابقات • قال الأستاذ أبو منصور : ويحرم نساء القرابة إلا من دخلت فى اسم ولد العمومة أو ولد الخؤولة والله أعلم :



## « المحرمات بالرضاع »

قال : ( واثنتان تحرماني بالرضاع : وهما الأم من الرضاع والأخت من الرضاع ) : هذا هو السبب الثانى من المحرم • وهو الرضاعة لقوله تعالى :

( وأمهاتكم اللاتى أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة ) واعلم إن كل ما حرم بالنسب حرم بالرضاعة كما ذكره الشيخ بعد : لقوله صلى الله عليه وسلم ( يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ) رواه الشيخان • وفى رواية « ما يحرم من الولادة » ويستثنى من ذلك صور • منها أم أخيك أو أختك من الرضاع فانها قد لا تحرم كما إذا أرضعت أجنبية أخاك أو أختك • فانها لا تحرم عليك • وفى انساب تحرم لأنها أما أمك أو زوجة أبيك • ومنها أم فاختك أى أم ولد ولدك وهى من النسب حرام لأنها أما بنتك أو زوجة أبك • وفى الرضاع قد لا تكون بنتا ولا زوجة ابن بأن أرضعت أجنبية ولد ولدك ، ومنها جدة ولدك حرام فى النسب لأنها أم أمك أو أم زوجتك • وفى الرضاع قد لا تكون كذلك بأن أرضعت

أجنبية ولدك فان أمها جدته وليست بأمك ولا بأم زوجتك ، ومنها أخت ولدك حرام بالنسب لأنها اما بنتك أو ريبتك واذا أرضعت أجنبية ولدك فبنتها أخته وليست بنتك ولا ريبتك •

واعلم أن أخت الأخ في النسب والرضاع لا تحرم ، وصورته في النسب أن يكون لك اخت لأم. واخ لأب فيجوز له نكاحها لأنها ليست بأخته من أبيه ولا أخته من أمه بل هي من رجل آخر وأم أخرى ، فهي أجنبية ، وصورته من الرضاع أن امرأة أرضعتك صغيرة أجنبية منك يجوز لأخيك نكاحها وهي اختك من الرضاع •

وقد ذكر الرافعي هذه المسائل الأربع في كونهن لا يحرم من الرضاع ويحرم من النسب وقد نظمها بعضهم فقال :

أربع في الرضاع هن حلال      وإذا ما ناسبتهن حرام  
جدة ابن وأخته ثم أم      الأخيه وحافد والسلام

وقال في الروضة : قلت كذا قال جماعة من أصحابنا تستثنى الأربع وقال المحققون لا حاجة الى استثناءها لأنها داخلة في الضابط ، ولهذا لم يستثنها الشافعي انتهى •

وكذا لم يستثنى في الصحيح وهو « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » وبيان كونها لم تدخل في الضابط أن أم الأخ في النسب لم تحرم لكونها أم أخ بل لكونها أما أو حيلة أب ولا كذلك الرضاع رخص الباقي والله أعلم •

وزاد ابن الرفعة أم العم وأم العمة وأم الخال وأم الخالة من الرضاع لا يحرم فلا تحرم عليك أم عمك ولا أم عمتك ولا أم خالك وإلا أم خالتك من الرضاع والله أعلم • قال :

( وأربع بالمصاهرة : وهن أم الزوجة ، والريبة اذا خلا بالأم ،

وزوجة الأب - وزوجة الابن ) هذا هو السبب الثالث وهو المصاهرة .  
فيحرم بها على التأييد أربع :

احداهن أم امرأتك ، وكذا جاراتها بمجرد العقد سواء في ذلك من  
النسب أو الرضاع لقوله تعالى ( وأمهات نسائكم ) وفي وجه لا تحرم  
الا بالدخول كالريية ، وهو ضعيف •

والثانية بنت الزوجة سواء بنت النسب أو الرضاع ، وكذا بنات  
أولادها بشرط أن يدخل بالأم فإن بانت منه قبل الدخول بها حللت له ،  
وان دخل بها حرمن عليه على التأييد لقوله تعالى ( وربائبكم اللاتي في  
جحوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن  
فلا جناح عليكم ) •

وقول الشيخ اذا خلا بالأم : المراد بالخلوة الدخول بها لأنه ادعى الاح  
عرفى والريية بنت الزوجة من غيره وان لم تكن في حجره • وذكر  
الحجور ورد على الغالب •

فان قلت لم حرمت أم الزوجة بمجرد العقد بخلاف البنت فانها  
لا تحرم الا بالدخول على أمها فالجواب أن الزوج يتلى في العادة بمعاملة  
أم الزوجة عقب العقد فانها تقرب أمر بنتها بمجرد العقد ليتسكن من  
الخلوة بها لذلك بخلاف البنت •

واعلم أنه لا يحرم على الرجل بنت زوج الأم ولا أمه ولا بنت زوج  
البنت ولا ابنته ولا أم زوجة الأب ولا ابنتها ولا أم زوجة الابن  
ولا ابنتها ولا زوجة الزيب ولا زوجة الأب •

والثالثة زوجة الأب حرام ، وكذا زوجة الأجداد سواء في ذلك  
من جهة الأب والأم • وسواء في ذلك من النسب أو الرضاع لقوله  
تعالى ( ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء ) فاسم الابوة صادق على  
الكل باعتبار الحقيقة والمجاز أو باعتبار الحقيقة مطلقا والله أعلم •

والرابعة زوجة الابن حرام وكذا بنو الابن وابن سفلوا . سواء في ذلك النسب والرضاع لقوله تعالى ( وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم ) والمراد أنه لا تحرم زوجة الولد الذي تبناه . وهذا التحريم بالعقد والله أعلم .

واعلم ان هذا التحريم محله في العقد الصحيح . أما بالنكاح الفاسد فلا تتعلق به حرمة المصاهرة لأنه لا يفيد حل المنكوحة . نعم وطء الشبهة يحرم . فإذا تزوج امرأة ووطئها أبوه أو ابنه بشبهة انفسخ نكاحها لأنه معنى يؤيد الحرمة فإذا طرأ بطل النكاح كالرضاع ( وقول الشيخ يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ) قد تقدم وما يستثنى منه والله أعلم . قال :

( وواحدة من جهة الجمع . وهى أخت الزوجة ولا يجمع بين المرأة وعمتها وخالتها يعنى ) يحرم على الرجل ان يجمع فى نكاحه بين المرأة وأختها : سواء فى ذلك الاختان من الأبوين أو من الأب أو من الأم . وسواء فى ذلك الأخت فى النسب أو الرضاع لقوله تعالى ( وإن تجمعوا بين الأختين الا ما قد سلف ) عطف سبحانه وتعالى تحريم الجمع على تحريم المحرمات المذكورات فى أول الآية وفى الحديث ( ملعون من جمع بآءه فى رحم أختين ) وكذلك يحرم الجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها لقوله صلى الله عليه وسلم ( لا يجمع المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها ) رواه الشيخان والمعنى فى منع الجمع فيما تقدم انه يؤدى الى قطع الرحم . وكما يحرم الجمع بين المرأة وعمتها . كذلك يحرم الجمع بين المرأة وبنت أخيها وبنات أولاد أخيها . وكذلك بين المرأة وبنت أختها وبنات أولاد أختها سواء فى ذلك النسب والرضاع .

وضابط من يحرم الجمع بينهما كل امرأتين ولو قدرت احدهما ذكرًا لما حل نكاح الأخرى لأجل القرابة . واحترزنا بالقرابة عن المرأة وأم زوجها وعن المرأة وابنة زوجها فانه يجوز الجمع بينهما . وإن كانت احدهما لو كانت ذكرًا لم تحل للأخرى والله أعلم .



ولو ملك أمة فادعت أنها أخته من الرضاع : فإن كان ذلك قبل أن يسلكها لم تحل له ، وإن ادعته بعد أن مكنته من الوطء لم تحرم عليه .  
 وإن ادعته بعد الملك وقبل الوطء فوجهان جاريان فيما إذا ادعت أنها موطوءة أبيه . ولو أدعت أخوة نسب لم تحرم عليه إلا أن النسب لا يثبت بالنساء فلا يثبت بهن التجريم بالنسب بخلاف الرضاع قاله القاضي حسين والله أعلم .

( مسألة ) كل امرأتين يحرم الجمع بينهما في النكاح يحرم الجمع بينهما في الوطء بملك اليمين لكن يجوز الجمع بينهما في أصل الملك والله أعلم . قال :

( وترد المرأة بخمسة عيوب : بالجنون . والجذام . والبرص . والرتق . والقرن . ويرد الرجل أيضا بخمسة عيون : بالجنون . والجذام . والبرص . والجب . والعنة ) لا شك أن النكاح يراد للدوام . ومقصوده الأعظم الاستمتاع وهذه العيوب منها ما يمنع المقصود الأعظم . وهو الوطء كالجب . وهو قطع الذكر . والعنة وهي ارتضاء الذكر وعدم القدرة على الجماع فانها تمنع الجماع : أو الرتق . وهو انسداد محل الجماع باللحم . وكذا القرن : لأنه عظم في الفرج يمنع الجماع أو ما يشوش النفس فيمنع كمال الاستمتاع كالجنون والجذام . وهو علة صعبة يحس منها العضو ثم يسود ثم ينقطع ويتأثر : نسأل الله الكريم العافية . والبرص وهو مرض معروف مستعص عن الشفاء فيثبت الخيار بسبب ذلك لأن لو لم تثبت الخيار في الفسخ بذلك لأدى إلى دوام الضرر ولا ضرر في الإسلام ولا ضرار .

والأصل في ذلك ما روى أنه عليه الصلاة والسلام تزوج امرأة من غفار فلما دخلت عليه رأى بكشعها بياضا فقال : « البسي ثيابا والحقي بأهلك » وقال لأهلها « دلستم على » رواه البيهقي في السنن الكبير من رواية ابن عمر رضى الله عنهما قال : والكشع الجنب فثبت في البرص النص . وقيس الباقي عليه لأنه في معناه في المنع من كمال الاستمتاع وأولى . وروى ابن عمر رضى الله عنهما قال :

« ايما رجل تزوج امرأة بها جنون أو جذام أو برص فمسخها فلها صداقها وذلك لزوجها على وليها ) ولأن النكاح عقد معاوضة قابل للرفع فجاز رفعه بسبب العيوب المؤثرة في المقصود كالبيع ولا فرق في الجنون بين المطبق والمتقطع • وسواء كان يقبل العلاج أم لا ولا يلحق به الاغماء الا أن يزول المرض • ويبقى زوال العقل • وبالجمله فهذه العيوب سبعة : ثلاثة يشترك فيها الزوجان • وهى الجنون والجذام والبرص • واثنان يختصان بالزوج • وهما الجب والعنة • واثنان يختصان بالمرأة • وهما الرق والقرن • ويسكن حصول خمسة فى كل الزوجين كما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى :

قال الرافعى • والعبارة للروضة : وما سواها من العيوب لا خيار به على الصحيح الذى قطع به الجمهور • فلا يثبت الخيار بالصناب واليخمر وان لم يقبل العلاج • ولا بدوام الاستعاضة والقروح السائلة وما فى معنى ذلك • وقيل يثبت فى ذلك لحصول التنفير •

ثم ان الرافعى ذكر فى باب الديات : أن المرأة ان كانت لا تتحصل الوطء الا بالافضاء لم يجز للزوج وطؤها •

قال الغزالى ان كان سببه ضيق المنفذ بحيث يخالف العادة فله الخيار • والمشهور من كلام الأصحاب أنه لا يثبت الخيار بمثله ثم قال : ويشبه أن يقال ان كانت المرأة تتحصل وطء خفيف مثلها فلا فسخ وان كان بسبب ضيق المنفذ بحيث يحصل به الافضاء من وطء فهذا كالرق •

وينزل ما قاله الأصحاب على الحالة الأولى • وما قاله الغزالى على الحالة الثانية •

قال الرافعى : ولا خيار بكون الزوج أو المرأة عقيما ولا بكونها مفضاة • والافضاء هو رفع الحاجز بين مخرج البول ومدخل الذكر والله أعلم • قال :

\*\*\*

### « تسمية المهر »

( مسألة : ويستحب تسمية المهر فى النكاح فان لم يسم صح العقد ووجب مهر المثل بثلاثة أشياء : أن يفرض الحاكم أو يفرضه الزوجان أو يدخل بها فيجب مهر المثل ) فالصداق بفتح الصاد وكسرهما هو اسم للمال الواجب للمرأة على الرجل بالنكاح أو الوطاء وله أسماء : صداق ونحلة وفريضة وأجر • وهذه فى القرآن العزيز : ومهر وعليقة وعقر • وهذه فى السنة الشريفة • والصداق مأخوذ من الصدق ، وهو الشديد الصلب لأنه أشد الأعراض ثبوتاً فانه لا يسقط بالتراضى •

والأصل فيه الكتاب والسنة قال الله تعالى « وآتوا النساء صدقاتهن نحلة » والنحلة الهبة • وسى نحلة لأن المرأة تستمتع بالزوج كهو • بل هى أكثر فكأنها تأخذ الصداق من غير مقابلة شيء • ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم « التمس ولو خاتماً من حديد » ثم انه لم يجده فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « زوجتكها بما معك من القرآن » اذا عرفت هذا فالمستحب ان لا يعقد النكاح الا بصداق اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم فانه لم يعقد الا بمسمى • ولأنه ادفع للخصومة • ومقتضى كلام الشيخ ان المهر ليس ركناً فى النكاح • وهو كذلك قال للأصحاب : ليس المهر ركناً فى النكاح بخلاف البيع : فان ذكر الثمن ركن فيه • والفرق ان المقصود الأعظم من النكاح الاستمتاع بخلاف البيع : فان العوض مقصود فيه • ويدل على ما ذكرناه فى النكاح باعتبار جواز اخلائه عن ذكر الصداق وقوله تعالى « لا جناح عليكم ان تطلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة » وهو دليل على مسألة التفويض التى ذكرها الشيخ بقوله « فان لم يسم صح العقد » ومعنى التفويض اخلاء النكاح عن ذكر الصداق • وصورته من مستحق المهر • وذلك بأن تقول البالغة الرشيدة ثيبا كانت أو بكر زوجنى بلا مهر • أو على أن لى فيزوجها الولي وينفى المهر أو يسكت • ومن التفويض الصحيح أيضاً أن يقول سيد الأمة زوجتكها بلا مهر أو يسكت لأنه مستحق المهر فاذا وقع العقد صحيحاً لم يجب به مهر على الجديد الأظهر

كما هو مفتضى كلام الشيخ رحمه الله \* ووجه عدم ثبوته بالعقد أنه حتما ،  
فإذا رضيت بعدم ثبوته لم يثبت ، ولأن الصداق لو وجب بالعقد لتتصف  
بالطلاق ، وعلى الأظهر هل يقول ملكت بالعقد أن تملك مهر المثل أو أن  
تملك مهراما ؟

فيه قولان : وبالجمله فلها مطالبة الزوج بفرض مهر قبل الممس وهو  
الوطء لأن خلو العقد عن المهر خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم  
ولتكن على تثبت ما تسلم نفسها به \* .  
وله طرق كما ذكره الشيخ : أهدهما أن يفرضه القاضي وذلك عند  
امتناع الزوج من الفرض أو عند تنازعهما فى القدر المفروض فيقرض  
الحاكم مهر المثل بنقد البلد حالا ولا يزيد على مهر المثل ولا ينقص كما  
فى قيم المتلفات ، نعم الزيادة والنقص اليسيران الواقع منها فى محل  
الاجتهاد لا اعتبار به ، ويشترط على الحاكم بقدر مهر المثل \*

وإذا فرض لم يتوقف لزومه على رضا الخصمين لأنه حكم منه ،  
وحكم القاضي لا يقتقر لزومه الى رضا الخصمين \*

الطريق الثانى أن يفرضه الزوجان فإن قدرا قدر مهر المثل وهما  
يعلمانه فلا كلام وإن جهلا قدر مهر المثل أو أحدهما وقدرا فرضا فقولان :

أظهرهما عند الجمهور صحة ما قدراه نص عليه فى الأم \* سواء  
كان قدر مهر المثل أو دونه أو فوقه ، وسواء كان من جنسه أو من غير  
جنسه ، وسواء كان من نقد أو عرض ، وسواء كان حالا أو مؤجلا لأن  
الفرض بمنزلة الاصداق ولو تراضيا على صداق عند العقد كذلك صح ،  
ولهذا لو طلقها قبل الدخول يشتر ما فرضاه لأنه كالنسي فى العقد \*

الطريق الثالث أن يدخل بها قبل فرض من الحاكم وقبل تراضيهما  
على شىء فيجب لها به مهر المثل لأن الوطء بلا مهر خاص بالنبي صلى الله  
عليه وسلم ولأن البضع فيه حق الله ، ولهذا الايباج بالاباحة فيصان  
عن صورة الاباحة :

ثم المعتبر مهر مثلها وقت الوطء أم وقت العقد أم أكثر مهرها الثالث  
أن يدخل بها قبل فرض من الحائكم وقبل تراضيهما على شيء فيجب لها به  
مهر المثل لأن الوطء بلا مهر خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم ولأن البضع  
فيه حق الله ، ولهذا الإباح بالاباحة فيصان عن صورة الاباحة .

ثم المعتبر مهر مثلها وقت الوطء أم وقت العقد أم أكثر مهرها من يوم  
العقد الى الوطء ؟ فيه أوجه :

أصحها في المحرر والمنهاج أن الاعتبار بيوم العقد ، وهذا الوجه  
لم يحكه في الروضة بالكلية بل صحح أن الواجب أكثر مهرها من يوم  
العقد الى الوطء ، ونقله الرافعي عن المعتبرين ثم نقل الرافعي في باب  
العق أن الأكثرين على اعتبار يوم العقد ذكره عند شرائه نصيب الشريك  
والله أعلم .

ولو مات أحد الزوجين قبل الفرض والوطء فهل يجب مهر المثل  
أم لا يجب شيء ؟

فيه خلاف : مبنى على حديث بروع بنت وأشق فانها فكحت بلا مهر  
فمات زوجها قبل أن يفرض لها ففرض لها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بمهر نسائها والميراث ، فاختلف الأصحاب في ذلك على طرق فقل أن  
ثبت الحديث وجب المهر والا فقولان ، وقيل أن لم يثبت فلا مهر ، وقيل  
أن ثبت فلا مهر ، وقيل إن ثبت وجب المهر والا فلا يجب ، وقيل قولان  
مطلقاً وهو الأصح ، وبه قطع العراقيون واختلفوا في الأرجح من القولين .

فقال الرافعي : رجح صاحب التقريب والمتولى الوجوب ، ورجح  
العراقيون والامام والبعوى والرويانى أنه لا يجب ، ومقتضاه رجحان  
الثاني وهو أنه لا يجب وصرح بتصحيحه في المحرر وقال النووى في  
المنهاج : الأظهر وجوبه ولفظ الروضة .

قلت : الراجح ترجيحه الوجوب ، والحديث صحيح رواه أبو داود  
والترمذى والنسائى وغيرهم ، وقال الترمذى .

حديث حسن صحيح والاعتبار بما قيل في استاده وقياسا على  
الدخول فان الموت مقرر كالدخول ، ولا وجه للقول الآخر مع صحة  
الحديث والله أعلم •

فان أوجبنا مهر المثل فهل الاعتبار بيوم العقد أم بيوم الموت أم  
بأكثرهما ؟ فيه أوجه ليس في الرافي ولا في الروضة ترجيح والله أعلم •

ولو طلقها قبل الدخول والفرض وجبت لها المتعة ولا تشطير تنزيها  
على الأظهر أنه لا يجب بالعقد شيء فينحط الأمر الى المتعة لمفهوم قوله  
تعالى : « وان طلقتموهن من قبل أن تسوهن وقد فرضتم لهن فريضة  
فنصف ما فرضتم » فخص سبحانه وتعالى التشطير بالمفروض •

واعلم أن مهر المثل هو القدر الذي يرغب به في أمثال المرأة ولكن  
الركن الأعظم النسب ، فيراعى أقرب من ينسب الى من تنتسب اليه هذه  
المرأة كالاخت ويرعى في نساء العصابات قرب الدرجة وإن متن ، وأقربهن  
الاخت للأبوين ثم لاب ثم بنات الاخوة للأبوين ثم العمات كذلك ثم بنات  
الاعمام فان تعذر نساء العصابات اعتبر بذوات الارحام كالجدات والخالات  
ويقدم القربى فالقربى من الجهات •

وكذا تقدم القربى فالقربى من الجهة الواحدة ، وقد يتعذر ذلك اما  
بفقدن أو لأنهن لم يشكن أو للجهل بمقدار مهورهن •

وحينئذ فالاعتبارات بمثلها من الأجنبية ، وتعتبر العربية بعربية  
مثلها والأمة بأمة مثلها وينظر الى شرف سيدها وعده ، ويعتبر مهر المقعدة  
مثلها ، ويعتبر مع ما ذكرنا نساء البلد فان كل نساء عصاباتا ببلدين هي  
في احدهما اعتبر بعصابات بلدها فان كن كلهن ببلدة أخرى • فالاعتبار  
بهن لا بأجنبيات بلدها •

قلت كذا جزم به الرافي والنووي ، وهو غير خال عن الأشكال •  
وبالمثال يظهر الاشكال •

مثاله امرأة فى قرية من قرى مدينة مهر مثل تلك المرأة فى قريتها مع ظهور الرغبة الفانى ومهر أخواتها فى المدينة مائتان •

فكيف تمهر مع الرغبة بالألفين فان فرض تساوى البلدين فى المهر أو حصل تفاوت سهل الأمر ، والا فلاشكال قوى فينبغى الأخذ به والله أعلم •

واعلم أنه تعتبر المشاركة فى الصفات المرغبة كالعفة والجمال والسن والعقل واليسار والبكارة والعلم والفصاحة وشرف الأهل وسائر الصفات التى تختلف بها الأغراض ومتى اختصت بصفة مرغبة زيد فى مهرها ، وإن كان فيها نقص ليس فى النسوة المعتبرات نقص فى المهر بقدر ما يليق به ولو سامحت واحدة لم تلزم المسامحة والله أعلم • قال :

( وليس لأقل الصداق وأكثره حد ويجوز أنه يتزوجها على منفعة معلومة ) فليس للصداق حد فى القلة ولا فى الكثرة بل كل ما جاز أن يكون ثمنًا من عين أو منفعة جاز جعله صداقا •

وقال أبو ثور يتقدر بخمسة دراهم ، وأبو حنيفة بعشرة دراهم ، وهذا التقدير أن ثبت فيه سنة والا فهو تحكم ، وفى السنة الشريفة ما يدل لما قلنا ، وفى الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام قال : للرجل الذى أراد التزويج « التمس ولو خاتما من حديد » وهو حديث مطول ، وفى آخره « زوجتكها بما معك من القرآن » وفيه دليل للمبالغة فى القلة وجواز جعل المنفعة صداقا •

وفى حديث عامر بن ربيعة أن امرأة من بنى قرازة تزوجت على نعلين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أرضيت من نفسك ومالك بنعلين قالت نعم فأجازه » رواه ابن ماجه والترمذى ، وقال انه حسن ، وفى بعض النسخ حسن صحيح ، وقال ابن عساكر فى كتابه ( الأطراف ) انه صحيح •

قلت وفى الاستدلال على أبى حنيفة به وقفة لجواز أن النعلين كافا  
يعملان عشرة دراهم ، وأحسن من هذا فى الرد قوله صلى الله عليه وسلم  
« أدوا الفلأثق ، قبل وما الفلأثق » قال ما تراضى به الأهلون » وبالقياض  
فيقال انه لا يتقدر لأنه بدل منفعتها فلا يتقدر بالأجرة ، ثم هذا فى المرأة  
الرشيدة وفى سيد الأمة •

أما الولي اذا زوج المحجور عليها فليس له النزول عن مهر مثلها ،  
نعم يستحب أن لا ينقص عن عشرة دراهم للخروج من خلاف أبى حنيفة ،  
ويستحب أن لا يزداد على صداق أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم  
هو خمسمائة درهم •

فإن قلت فهذه أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم لأنه عليه  
الصلاة والسلام أصدقها أربعمائة دينار •

فالجواب أن هذا القدر من فعل النجاشي رضى الله عنه من ماله أكراما  
لسيد الأولين والآخرين صلى الله عليه وسلم لأنه عليه الصلاة والسلام  
أداه وعقد به وفعل ذلك النجاشي رضى الله عنه جريا على أخلاق الملوك  
استعمالا لحسن الصنعة والله أعلم • قال :

( ويسقط بالطلاق قبل الدخول نصف المهر ) •

اعلم أن المرأة تملك الصداق بالعقد الصحيح أو بالفرض لأنه عقد  
يسلك به العوض ، وهو الإلتفاع بالبضع وتوابعه فتملك به العوض كالبيع ،  
وهذا اذا كانت التسمية صحيحة ، والا فتملك مهر المثل ، ثم استقراره  
يحصل بطريقتين : أحدهما الوطء وان كان حراما كالوطء فى الحيض أو  
الاحرام لقوله تعالى « وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم الى بعض »  
وفسر الافضاء بالجماع ، ويحصل ذلك بوطأة واحدة •

الطريق الثانى يستقر بموت أحد الزوجين ولو قبل الدخول لأن  
بالموت انتهى العقد فكان كاستيفاء المعقود عليه كالاجارة ، ويستثنى من



الموت ما اذا قتل السيد أمته المزوجة فان يسقط مهرها على المذهب ؛  
فلو لم يحصل ولء ولا موت وحصلت فرقة قبل الدخول نظر ان كانت  
الفرقة منها بأن فسخت النكاح بعينه أو أرضعت زوجة له أخرى صغيرة  
ونحو ذلك ، أو فسخ النكاح بعينها فيسقط الجميع وان كانت الفرقة  
لا بسبب منها ولا منه تشطر المهر ، وذلك كما اذا طالقها بنفسه أو فوض  
الطلاق اليها ففعلت أو علق طلاقها دخولها الدار ونحوها فلعلت أو خالها  
وبكل فرقة تحصل لا بسبب من المرأة ، واحتج للتشطير بقوله تعالى  
« وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف  
ما فرضتم » •

ووجه ذلك من جهة المعنى بشيئين وكان القياس سقوط جميع المهر  
لأن ارتفاع العقد قبل تسليم المعقود عليه يقتضى سقوط جميع كما فى  
البيع والاجارة •

أحد الشيئين أن الزوجة كالمسلمة الى الزوج نفسها بنفس العقد  
لأن التصرفات التى يملكها الزوج تنفذ من وقت النكاح •

ولا تتوقف على القبض فمن حيث أنه تنفذ تصرفاته استنفذ ببعض  
العوض ، ومن حيث أنه لم يتصل به المقصود سقط بعضه ، الشيء الثانى  
أنا لو حكمنا بسقوط المهر جميعه لاحتجنا الى ايجاب شيء للمتعة فكان  
ابقاء شيء مما هو واجب أولى من اثبات ما لم يجب اذا عرفت هذا  
فمتى يرجع اليه النصف الصحيح أنه يعود اليه بنفس الطلاق لقوله تعالى :  
( فنصف ما فرضتم ) أى فلكم نصف ما فرضتم ، فهو كقوله ( ولكم  
نصف ما ترك أزواجكم ) •

والوجه الثانى أن الفراق يثبت له خيار الرجوع فى النصف ، فان  
شاء تملكه وان شاء تركه كالشفعة •

والثالث لا يرجع الا بقضاء القاضى فعلى الصحيح لو حدثت فى  
الصداق زيادة بعد الطلاق كان له نصفها سواء كانت الزيادة متصلة أو

منفصلة ، وإن حدث في الصداق نقص كأن وجد من الزوجة تعد بأن  
مالبها برد النصف فامتنعت فله النصف مع أرش النقص وإن تلف كل  
الصداق ، والحالة هذه فعليها الضمان ، وإن لم يوجد منها تعد فوجهان :

أحدهما : وهو ظاهر النص ، وبه قال العراقيون والرياني أنها تعزم  
أرش النقص . وإن تلف غرمت البذل ، لأنه مقبوض عن معاوضته فأشبهه  
المبيع في يد المشتري بعد إلا قاله ، وفي الأم نص يشعر بأنه لا ضمان .

وبه قال المرازقة لأنه في يده بلا تعد فأشبهه الوديعة ، ولم يصحح  
في الروضة شيئا كالشرح الكبير لكن رجح الرافعي في الشرح الصغير  
الأول .

فعلى الأول وهو المصحح لو قال الزوج حدث النقص بعد الطلاق  
فعليك الضمان وقالت بل فله فلا ضمان على . فمن المصدق ؟

وجهان أصحهما المرأة . إذ الأصل براءة ذمتها ولو رجع اليه كل  
الصداق بفسخ قتلف في يدها فهو مضمون عليها كالبيع يفسخ بأقالة أورد  
بعب والله أعلم .

وقوله يسقط نصف المهر يعنى في الدين ، فإذا أصدقها ديناً في  
ذمته سقط نصفه بمجرد الطلاق على الصحيح .

وعند الاختيار على الوجه الثاني فلو كان أعطاه الصداق الذي في  
ذمته والمؤدى باق فهل لها أن تدفع قدر النصف من موضع آخر لأن العقد  
لم يتعلق بعينه أم يتعلق حقه فيه لأنه تعين بالدفع فأشبهه الصداق المعين  
ابتداء وجهان أصحهما الثاني والله أعلم .

(مسألة ) إذا وهبت الزوجة الزوج صداقها المعين فظن أن كان بعد  
أن قبضته ، وطلّقها قبل الدخول فهل يرجع عليها قولان الأظهر عند الجمهور  
يرجع بنصف بدله .

اما المثل او القيمة وإن وهبته اياه قبل أن يقبضه فطريقان • قيل لا يرجع قطعا • والمذهب طرد القولين سواء قبضته أم لا ، ولو كان الصداق ديناً فأبرأته منه لم يرجع على المذهب كما لو شهد شاهدان بدين وحكم به حاكم ثم أبرأ المحكوم له المحكوم عليه ثم رجع الشاهدان عن الشهادة فانها لا يغمران للمحكوم عليه شيئاً ، ولو أصدقها ديناً فقبضته ثم وهبته منه ففيه القولان في هبته العين • وقيل يرجع بالشرط قطعا والله أعلم •

(مسألة) خال خال زوجته قبل الدخول على شيء غير الصداق فله المسمى الذي خال عليه ولها نصف الصداق •

وإن خالها على صداقها ، فقد خالها على ماله وعلى مالها لأنه عاد اليه نصف الصداق بالخلع فتحصل البينونة ، وتبطل التسمية في نصيبه ، وفي نصيبها قولاً تفريق الصفقة •

وإن صححنا التسمية فيه ، وهو الأصح أى في نصيبها فللزوجة الخيار إن كان جاهلاً بالتشطير والتفريق ، فإن فسخ رجع عليها بمهر المثل على الأظهر •

وفي قول يبذل المسمى المثل إن كان مثلياً أو القيمة وإن أجاز رجع عليها بنصف مهر المثل على الأظهر ، وعلى القول الآخر بمثل نصف الصداق أو قيمته والله أعلم •



### « فصل في المتعة »

وهي اسم للمال الذي يدفعه الرجل الى امرأته لفراقته اياها والفرقة ضربان فرقة تحصل بالموت فلا توجب متعة بالاجماع • قاله النووي وفرقة تحصل في الحياة كالطلاق ، فإن كان قبل الدخول نظر إن لم يشترط المهر فلها المتعة ، وإن تشتر فلا متعة لها على المشهور ، وإن كان بعد الدخول فلها المتعة على الأظهر وكل فرقة من الزوج لا سبب فيها أو من أجنبي

فكالطلاق مثل ان لاعن أو وطىء أبوه أو أبنة زوجته بشبهة ، ونحو ذلك والخلع كالطلاق على الصحيح •

ولو علق الطلاق بفعالها ففعلت أو لامسها ، ثم طلقها بعد المدة بطلبها نكالالطلاق على الصحيح ، وكل فرقة منها أو بسبب لها فيها لا متعة فيها كفسخها باعساره أو غيبته أو فسخه بعييها ولو اشترى زوجته فلا متعة على الأظهر •

واعلم أن المتعة يستوى فيها المسلم والذمي والحر والعبد والحررة والأمة وهي فى كسب العبد ولسيد الأمة كالمهر •

ويستحب فى المتعة أن لا تنقص عن ثلاثين درهما ، وأما الواجب فان تراضيا بشئ فذاك وان تنازعا قدرها القاضى باجتهاده على الصحيح ، ويعتبر حالهما على الصحيح ، وهو ظاهر نص الشافعى فى المختصر •

ويجوز أن تزداد المتعة على نصف مهرها على الصحيح لاطلاق الآية وهى قوله تعالى ( ومتعهن ) ، وفى قول يشترط أن لا تزداد المتعة على النصف من صداقها وفى آخر أن تنقص عن النصف والله أعلم • قال :



### « الوليمة وحكمها »

والوليمة على العرس مستحبة ، والاجابة اليها وجبة الا من عذر الوليمة طعام العرس ، مشتقة من الولم ، وهو الجمع لأن الزوجين يجتمعان •

قال الشافعى ، والأصحاب : الوليمة تقع على كل دعوة تتخذ لسرور حادث كنكاح أو ختان أو غيرهما • والأشهر استعمالها عند الاطلاق فى النكاح وتقييد فى غيره ، فيقال لدعوة الختان اعذار ، ولدعوة الولادة عقيقة ، ولسلامة المرأة من الطلق خرس ، ولقدوم المسافر ثقيعة ، ولاحداث البناء وكيرة ، ولما يتخذ للمصيبة بلا سبب مأدبة •

قال النووى لم يبين الأصحاب من يصنع وليمة القادم من السفر ،  
وفيه خلاف لأهل اللغة فنقل الأزهري عن الفراء أنه القادم •

وقال صاحب المحكم هو طعام يصنع للقادم وهو الأظهر والله أعلم •  
قلت ذكر الحليمى المسألة ، وقال يستحب للمسافر أن يطعم الناس  
ونقل فيه آثاراً عن الصحابة وغيرهم ، وجزم بذلك ، وهو عكس ما صححه  
النووى والله أعلم •

وهل وليمة العرس واجبة أم لا ؟ قولان أحدهما أنها واجبة لقوله  
صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف وقد تزوج « أو لم ولو بشاه »  
حديث صحيح رواه الشيخان ولأنه عليه الصلاة والسلام ما تركها  
حضراً ولا سافراً •

والأظهر وهو ما جزم به الشيخ أنها مستحبة لقوله صلى الله عليه  
وسلم « ليس فى المال حق سوى الزكاة » ولأنها طعام لا يختص  
بالمحتاجين فأشبهه الأضحية ، وقياساً على سائر الولائم ، والحديث الأول  
محمول على تأكيد الاستحباب ، وقيل أنها فرض كفاية إذا فعلها واحد  
أو اثنان فى ناحية وشاع وظهر سقط عن الباقيين •

وأما سائر الولائم غير وليمة العرس فالمذهب الذى قطع به الجمهور  
أنها مستحبة ، ولا تتأكد تأكيد وليمة العرس •

وفى قول : إن سائر الولائم واجبة وهو قول مخرج • وأقل الوليمة  
للقادر شاة لأنه عليه الصلاة والسلام أولم على زينب بنت جحش رضى  
الله عنها بشاة ؛ وبأى شئ أولم لأنه عليه الصلاة والسلام أولم على صفية  
رضى الله عنها بسويق وتمر •

وأما الإجابة الى الوليمة ؛ فإن كانت وليمة عرس فإن أوجبنا الوليمة  
وجبنا وإن لم فوجبها وجبت أيضاً على الراجح ؛ ورجحه العراقيون  
والرويانى وغيرهم للأحاديث الصحيحة « من دعى الى وليمة فليأتها » •

وفى رواية « من لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله » رواه مسلم • وأما غير وليمة العرس فالمذهب أن الاجابة اليها مستحبة •

ثم اذا أوجبنا الاجابة فهي فرض عين على الراجح ؛ وقيل فرض كفاية • ثم الاجابة حيث أوجبناها أو استجبناها انما تجب أو تستحب بشروط وعنى معنى قول الشيخ الا من عذر •

أحدها يعم بدعوته جميع عشيرته أو جيرانه أو أهل جيرته أو أهل رفته انبيائهم وفقرائهم دون ما اذا خص الأغنياء •

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « شر الطعام الوليمة يمنعها من يأتيها ويدعى اليها من ياباها » رواه مسلم •

الثاني ان يخصه بالدعوة بنفسه أو يبعث اليه شخصا • أما اذا فتح باب داره ؛ وقال ليحضر من أراد ؛ أو قال لشخص احضر واحضر معك من سبت • فلا يجب الاجابة ولا تستحب •

الثالث ان لا يكون احضاره لخوف منه لكونه من الظلمة أو أعوانهم أو كونه قاضى الظلمة أو كونه قاضى الظلمة أو أعوانه ونحو ذلك ؛ وأن لا يطلع فى جساعة أو ليعاونه على ما طلب من باطل بل يكون للتقرب والتودد •

الرابع ان لا يكون هناك من يتأذى به لحضوره لأنه لا يليق به مجالسته فإن كان فهو معذور فى التخلف كأن يدعو السفلة وهو ذو شرف ؛ والسفلة الناس كالسوقة والجلالوزة وهم رسل الظلمة وقضاة الرشا والقنادرية وفقراء الزوايا الذين يأتون ولائم من دب ودرج من المكسة وغيرهم فانهم أرذل الأردال •

ومثل ذلك وأشباهه وهو شئ لا يخفى • ومن ذلك طالب علم يقصد بطالبه معرفة العلم لأجل حفظ الشريعة ويدعو معه طلبة قد ظهر عليهم طلب العلم لأجل الدنيا والترفع على الأقران ونحو ذلك •

فهذا لا يجب عليه الحضور وكذا أمر الصوفى الصادق فى سلوكه  
لا يجب عليه الحضور اذا دعا غيره من صوفية هذا الزمان الذين يأتون  
دعوة كل بر وفاجر ويتعبدون بآيات الله والطرب وما أشبه ذلك •  
وهذه أمور ظاهرة لا تخفى الا على أكمله لا يعرف القمر •

الخامس أن لا يكون هناك منكر كشرب الخمر • والملاهى من زمر  
وغيره • فإن كان نظر ابن كان ممن اذا حضر رفع المنكر فليحضر ابنة  
للدعوة وازالة للمنكر والاحرام حرم عليه الحضور لأنه المنكر  
بالمنكر واقاراره •

وفى وجه يجوز له الحضور فلا يسمع وينكر بقلبه كما لو كان فى  
جواره منكر يضرب فلا يلزمه التحول • وان بلغه الصوت •

قال النووى هذا الوجه غلط ، وهو خطأ ولا ينتز بجلالة صاحب  
التنبية ونحوه ممن ذكره والله أعلم •

فعلى الصحيح لو لم يعلم بالمنكر حتى حضر فهاهم ، وإن لم ينتهوا  
فليخرج فإن قعد حرم عليه القعود على الصحيح ، فإن تعذر عليه الخروج  
بأن كان فى ليل وهو يخاف من الخروج قعد وهو كارهه ولا يستمع ،  
فإن استمع فهو عاص •

وفى الحديث « إن من جلس واستمع الى قينة وهو كارهه لا يستمع ،  
فإن استمع فهو عاص » •

وفى الحديث « إن من جلس واستمع الى قينة صب فى أذنيه الاتك »  
وهو الرصاص المذاب ، ومن المنكر فرش الحرير وصور الحيوانات على  
الجدران والسقوف والثياب الحرير الملبوسة كما يصنعها مخائفة الرجال  
من أبناء الدنيا الملعونون على لسان النبوة من تشبههم بالنساء •

ومن اعتقد حله بعد تعريفه بالتحريم فهو كافر لأنه اعتقد حل ما جاء  
الشرع بتحريمه فيستتاب ، فإن تاب والا ضربت عنقه ، ويجب على من

حضر انكاره على اللابس ولا يسقط عنه الانكار بحضور فقهاء السوء  
فانهم مفسدون للشريعة ولا بقراء الرجس فانهم جهلة أتباع كل فاعق  
لا يهتدون بنور العلم ويسيلون مع كل ريح \*

الشرط السابع أن يدعوه في اليوم الأول فلو أولم ثلاثة أيام  
فلا تعتب في الثاني بلا خلاف ولا يتأكد استحبابها كاليوم الأول ،  
وتكره الاجابة في اليوم الثالث \*

الشرط الثامن أن يدعوه مسلم فان دعاه ذمي فلا تجب الاجابة على  
ما قطع به الجمهور ، لأن مخالطة الذمي مكروهة لنجاسته وتصرفاته  
الفاسدة وغير ذلك ، ولأن في ذلك موادة \*

قال الرافعي هنا وهي مكروهة لكنه جزم في آخر باب الجزية بأن  
موادته حرام \*

قلت وهو الصواب ، وتدل له الآيات الواردة في القرآن في غير  
موضع \* قال الله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم  
أولياء تلقون إليهم بالمودة ) \*

وقال الله تعالى ( لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من  
حاد الله ورسوله ) الآية \*

فقد نفى الله تعالى الوجدان ممن آمن ، فدل على أن من واددهم  
ليس بمؤمن ، وقد عدا بعض العلماء ذلك الى موادة الفلسفة من  
المسلمين ، فحرم مجالسة الفساق على سبيل المؤنسة ، وقد صرح الرافعي  
والنووي بذلك في كتاب الشهادات \*

ولهذا كان سفيان الثوري يطوف بالبيت ، فقدم الرشيد يريد  
الطواف ، فقطع سفيان طوافه وذهب وتلا الآية ( لا تجد قوماً يؤمنون  
بالله واليوم الآخر يوادون ) الآية \*



وكذلك صنع ابن أبي وراذ وتمسك أولئك بعموم اللفظ والله أعلم •

(مسألة) لو اعتذر المدعو الى صاحب الدعوة فرضى بتخلّله زال الوجوب ولو دعاه جساعة أجاب الأسبق ، فان جاءوا معاً أجاب الأقرب رحماً ، ثم الأقرب داراً كالصدقة • والصوم ليس عذراً في تركه إلا بآفة ، فان حضر وكان في صوم فرض مضيق حرم الفطر قطعاً : وكذا ان كان غير مضيق على الراجح وان كان صوم نفل • فان لم يشق على صاحب الدعوة صومه استحب اتمام صومه • وان شق عليه استحب له الفطر •

ثم المفطر هل يجب عليه أن يأكل ولو لقمة ؟ فيه خلاف الصحيح في الروضة هنا تبعاً للرافعي أنه مستحب • لأن المقصود الحضور • وقد وجد •

وكذا صححه النووي في شرح صحيح مسلم في باب الولية • واختار في تصحيح التنبيه وجوب الأكل • وصرح به في شرح مسلم في باب نذر الصوم • فقال الصحيح أنه يلزمه الأكل عندنا والله أعلم •

(مسألة) المرأة اذا دعت النساء فهو كما ذكرنا في الرجال • فان كان رجلاً أو رجلاً • قال في الروضة وجبت الاجابة اذا لم تكن خلوة محرمة •

قال الاسنائي وفي تعبيره بالوجوب نظر من جهة أن شرط الدعوة أن تكون عامة كالعشيرة والاخوان وأهل الصناعة فكيف يجيء الوجوب عند دعوة الرجل الواحد •

وعبارة الرافعي صحيحة فان عبر بتجاب • فصرح في الروضة بالوجوب فحصل الخل انتهى •

قلت : صورة المسألة عند الدعوة العامة والتنصيب على هذا الرجل بعينه فلا خلل والله أعلم • قال :

( مسألة ) والتسوية في القسم بين الزوجات واجبة • ولا يدخل على غير المتسوم لها لغير حاجة ( يعنى يجب على كل واحد من الزوجين معايشة صاحبه بالمعروف • ويجب على كل واحد بذل ما يجب عليه بلا مظل ولا اظهار كراهية بل يؤديه وهو طلق الوجه • والمطل مدافعة الدتق مع القدرة وهو ظلم •

قال الله تعالى ( ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف ) والمراد تماثلها فى وجوب الأداء بالنسبة الى ما يجب عليه •

وقال تعالى ( وعاشروهن بالمعروف ) وجماع المعروف الكف عما يكره • واعفاء صاحب الحق من مؤنة الطلب وتأديته بلا كرامة • قاله الشافعى فاذا كان تحت الشخص زوجتان فأكثر • فلا يجب عليه أن يقسم لهن • لأن البيت حقه فله تركه كسكنى الدار المستأجرة •

والحكمة فى ذلك أن فى داعية الطبع ما يعنى عن الإيجاب • نعم يستحب القسم ولا يفصلهن • لأنه اضرار • وفى وجه ليس له الاعراض عنهن • فاذا أراد أن يبيت عند واحدة وجب عليه القسم • ولا يبدأ بأحدة الا بقرعة أو باذن الباقيات • لأنه العلل • فاذا قسم وجب عليه التسوية • ولها اعتباران • اعتبار بالمكان • واعتبار بالزمان •

أما المكان فيحرم عليه أن يجمع بين زوجتين أو زوجات فى مسكن واحد ولو ليلة واحدة الا برضاهن • لأنه يؤدى الى كثرة المخاصمة والخروج عن الطاعة لما بينهما من الوحشة •

وليس ذلك من المعايشة بالمعروف • ولأن كل واحدة تستحق السكنى فلا يلزمها الاشتراك كما لا يلزمها الاشتراك فى كسوة واحدة يتناولها • وهذا عند اتحاد المرافق • والا فيجوز اذا كان لا تقا بالحل •

واعلم أن الجمع بين الزوجة والسرية أو السرارى فى بيت واحد

حرام كالزوجات ، صرح به الرويانى والله أعلم • وأما الزمان فاعلم أن عماد القسم الليل والنهار تابع له ، لأن الله تعالى جعله سكناً والنهار للتردد فى المصالح ، وهذا حكم غالب الناس •

أما من يعمل ليلاً كالحارس ، فعماد قسمه النهار والليل تبع ، وعماد قسم المسافر وقت نزوله ليلاً كان أو نهاراً كثيراً كان أو قليلاً •

إذا عرفت هذا فمن عماده القسم بالليل يحرم عليه أن يدخل فى نوبة واحدة على أخرى ليلاً سواء كان لغير حاجة أو لحاجة كعبادة وغيرها ، وهذا هو الصحيح •

ونقل المزنى فى المختصر من الشافعى أنه يجوز أن يعودها ليلاً فى نوبة غيرها وهو مقتضى كلام الشيخ •

وقال طائفة الأصحاب أن المزنى بها فى النقل عن الشافعى ، وإنما قال الشافعى فى يوم غيرها ، نعم لو دخل نهاراً لحاجة ، كأخذ حاجة ، أو تعريف خبر ، أو تسليم نفقة ، أو وضع متاع ونحو ذلك ، فلا قضاء على الصحيح • وقيل النهار كالليل • نعم يجوز الدخول فى نوبة الغير للضرورة بلا خلاف •

واختلف فى الضرورة التى تجوز الدخول ليلاً فى نوبة الضرة • فقال ابن الصباغ هى مثل أن تموت أو يكون منزولاً بها فى النزاع •

وقال الشيخ أبو حامد وغيره الضرورة كالمرض الشديد • وقال الغزالي هى كالمرض الشديد • وقال الغزالي هى كالمرض المخوف • وكذا المرض الذى يحتمل كونه مخوفاً فيدخل ليتبين الحال •

وفى وجه لا يدخل حتى يتحقق أنه مخوف • ثم إذا دخل على الضرة للضرورة • فإن مكث ساعة طويلة قضى لصاحبة التوبة مثل ذلك القدر فى نوبة المدخول عليها • وأن لا يكث إلا لحظة يسيرة فلا قضاء • ولو تعدى بالدخول فدخل بلا ضرورة •

ولو كان لحاجة نظر ان طال الزمان قضي • والا فلا يقضى ولكنه  
يعصى • وفي الحديث من رواية أبى هريرة رضى الله عنه : أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال « فسن كان له امرأتان فمال الى احدهما »  
وفى رواية « فلم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وشقه مائل » وفى رواية  
« ساقط » رواه أبو داود والترمذى وغيرهما • وصححه ابن حبان •

وقال الحاكم انه على شرط الشيخين : لكن بالفاظ مختلفة • وإذا  
ساوى بينهن فى الظاهر لم يؤخذ بزيادة ميل قلبه الى بعضهن : ولا تجب  
التسوية فى الجساع لكى تستجب التسوية فيه وفى سائر الاستمتاع ،  
ووجه عدم التسوية فى الجساع بأنه أمر متعلق بالشهوة وهى أمر لا يتأتى  
فى كل وقت اذ لا قدرة له على ذلك •

ولهذا قالت عائشة رضى الله عنها ( كان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقسم فيعدل • ويقول اللهم قسمي فيما أملك • فلا تلمني فيما  
تسلك ولا أملك : يعنى القاب ) رواه غير واحد : وصححه ابن حبان •

وقال الحاكم على شرط مسلم • وقال الترمذى كونه مرسلًا أصح •  
واعلم أن القسم تستحقه المريضة ، والرتقاء ، والقرناء ، والحائض ،  
والنفساء ، والمحرمة ، والمولى عليها ، والمظاهر منها ، والمراهرة ،  
والجنونة التى لا يخاف منها ، لأن المراد الأنس •

واستثنى المتولى المعتدة عن وطء شبهة • لأنه تحرم الخلوة بها •  
وهذا كله عند طاعة الزوجة • أما لو نشزت عن زوجها بأن خرجت من  
منزله أو أراد الدخول عليها فأغلقت الباب ومنعته • أو ادعت أنه طلق  
أو منعته التسكين من نفسها فلا قسم لها كما لا نفقة لها •

وإذا عادت الى الطاعة لم تستحق القضاء • وامتناع المجنونة كامتناع  
العاقلة لكن لا تأثم والله أعلم •

قال : وإذا أراد السفر أقرع بينهن • ويخرج بالتى تخرج لها  
القرعة ( والأصل فى ذلك حديث عائشة رضى الله عنها : أنها قالت :

(كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد السفر أقرع بين نسائه فأيتهن خرج سهمها خرج بها ) رواه الشيخان • فإذا سافر بالقرعة • لم يقضى مدة الذهاب والاياب والاقامة في البلدان • إذا لم ينو الاقامة بها مدة تزيد على مدة المسافرين • ولا امتد مقامه • وسواء كان السفر طويلاً أو قصيراً • لأنه عليه الصلاة والسلام سافر بعائشة رضى الله عنها • ولم ينقل أنه قضى بعد عودته • بل ظهر أنه كان يدور على النوبة • بل روى عن عائشة رضى الله عنها أنه ما كان يقضى ولأن المسافرة تحملت مشاقا بازاء مقام الزوج معها • فلو قضى لتوفر حظ المقيمات •

واعلم أن مدة السفر إنما لا تقضى بشروط : أحدها أن يقرع • فإن لم يقرع قضى للمتخلفات • ويقضى جميع مدة ما بين انشاء السفر الى رجوعه اليهن على الصحيح • الشرط الثانى أن لا يقصد بسفره النقلة • فإن قصد النقلة • فلا يجوز أن يستصحب فيه بعضهن دون بعض بقرعة ولا بغيرها • فلو فعل قضى للمتخلفات على الصحيح • وقيل أن أقرع فلا يقضى مدة السفر • ولا يجوز أن يخلف نساءه • بل ينقلهن بنفسه ، أو بوكيله ، أو يطلقهن لهما فى تخلفهن من الأضرار بهن •

قال الرافعى • كذا أطلقه الغزالى ، وفيما علق عن الامام أن ذلك أدب • وليس بواجب :

الشرط الثالث أن لا يعزم على الاقامة كما تقدم • فلا يقضى مدة السفر ، ما اذا صار مقيماً فينظر ، فإن انتهى الى مقصده الذى نوى ، فإن نوى اقامة أربعة أيام فأكثر أو نواها عند دخوله قضى مدة اقامته •

وفى مدة الرجوع وجهان : الصحيح لا يقضى كمدة الذهاب ، وإن لم ينو الاقامة وأقام •

قال الامام والغزالى أن أقام يوماً لم يقضه ، والأقرب ما ذكره البغوى أن زاد مقامه فى بلد على مقام المسافرين وجب قضاء الزائد ، ولو أقام لشغل ينتظره ففى القضاء خلاف كالخلاف فى الترخص •

قال المتولى ان قلنا يترخص لم يقض ، والا فيقضى ما زاد على مدة المسافرين والمذهب فى الترخص أنه ان كان يتوقع تجيز شغله ساعة بعد ساعة ترخص ثانية عشر يوماً ، وان علم أنه لا ينتجز فى أربعة أيام لم يترخص أصلاً . ولو استصحب واحدة بقرعة ، ثم عزم على الإقامة فى بلد ، وكتب الى الباقيات يستحضرهن •

ففى وجوب القضاء من وقت كتابته وجهان : حكاها البغوى ، ولم يرجح الرافعى والنووى فيهما شيئاً ، ولو كان تحته فسوة وله اماء هل له أن يسافر بأمة بلا قرعة ؟ وجهان • قال الرافعى : القياس الجواز • وقال النووى هو الصحيح والله أعلم •

( مسألة ) ولو وهبت واحدة حقها من القسم للزوج لم يلزمه القبول وله أن يبيت عندها فى نوبتها ، فان رضى بالهبة نظر ان وهبت لمعينة جاز ويبيت عند الموهوبة ليلتين •

ولا يشترط فى هذه الهبة رضا الموهوب لها على الصحيح ، ولو وهبت حقها للزوج فهل له أن يختص واحدة بنوبة الواهبة وجهان : أحدهما نعم ، وبه قطع العراقيون والرويانى وغيره ؛ واليه ميل الأكثرين ؛ ولو وهبت حقها لجميع الضرات أو أسقطت حقها مطلقاً وجبت التسوية فيه بين الباقيات بلا خلاف • وللواهبة الرجوع متى شاءت ويعود حقها فى المستقبل هبة لم تقبض حتى لو رجعت فى أثناء الليل يخرج فيه الرجوع ؛ فلا يقضيه على المذهب • وشبهه الغزالى بما اذا أباحه ثمرة بستانه • ثم رجع فأكل المباح له بعضها قبل العلم بالرجوع •

وفى هذه الصورة طريقتان • فعن الشيخ أبى محمد فى وجوب العزم قولان : كمسألة الوكيل • وعن الصيدلانى القطع بالعزم • ومال اليه الامام لأبن الغرامات يستوى فيها العلم والجهل •

كذا قاله الرافعى والنووى ؛ وقولهم : ان الامام مال الى العزم ممنوع • ففى النهاية الجزم بعدم الجزم ؛ والله أعلم •

( مسألة ) لا يجوز للمرأة تأخذ عن حقها من القسم عوضاً لا من الزوج ولا من الضرة • فإن أخذت لزمها رده لأن الحقوق لا تقبل العوض كحق الشفعة وغيره ولهذا لا يجوز أخذ العوض بالنزول عن الوظائف • وإن جرت عادة المتساهلين من الفقهاء بذلك والله أعلم • قال :

( وإن تزوج جديدة خصها بسبع ليال ان كانت بكرأ وأقام عندها سبعا ، وإن كانت ثيبا بثلاث ) يعنى اذا جدد الشخص نكاح امرأة وعنده زوجتان مثلا قد قسم لهما قطع الدور للجديدة • فإن كانت بكرأ أقام عندها سبعا • ثم قسم واذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثا ثم قسم •

وقال أبو قلابة لو شئت لقلت ان أنسا رضى الله عنه رفعه الى النبى صلى الله عليه وسلم رواه البخارى ومسلم • والمعنى فى ذلك زوال الحشمة بين الزوجين وهذا التخصيص واجب على الزوج على المذهب حتى قال المتولى لو خرج بعض تلك الليالى بعذر قضى عند التمكن • وتجب المولاة بين السبع والثلاث لأن الحشمة لا تزول بالمتفرق • فلو فرق فى الاحتساب بالمتفرق وجهان : ظاهر كلام الجمهور المنع • وإن كانت الجديدة ثيبا له أن يخيرها بين أن يقيم عندها ثلاثا بلا قضاء • وبين أن يقيم عندها سبعا • ويقضى للباقيات كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمر سلمة • فإن اختارت السبع قضى للباقيات السبع • وإن أقام بغير اختيارها لم يقضى الا الأربع الزائدة • هذا هو المذهب الذى قطع به الأصحاب ولو التمسست أربعاً أو خمساً لم يقضى الا ما زاد على الثلاث • ولو طلبت البكر عشراً لم تجز اجابتها فإن أجابها لم يقضى الا ما زاد على السبع والله أعلم •

( مسألة ) وفى الزوج حق الجديدة من الزفاف ثم طلقها ثم راجعها فليس له حق الزفاف لأن الرجعية باقية على النكاح الأول • وقد وفى حقه وإن أبانها ثم جدد نكاحها فقولان : الإظهر أنه يجدد حقها من الزفاف لأنه نكاح جديد والله أعلم • قال :

( وإذا بان نشوز المرأة وعظها : فإن أبت إلا النشوز هجرها ؛  
فإن أقامت عليه ضربها ، ويسقط بالنشوز قسمها ونفقتها ) يعنى إذا ظهر  
من المرأة أمارات النشوز اما بالقول مثل أن اعتادت حسن الكلام ،  
أو كان إذا دعاها أجابت بلبيك ونحوه فتغير ذلك •

واما بالفعل بأن كانت فى حقه طلبة الوجه فأظهرت عيوسة ، أو أبدت  
اعراضاً على خلاف ما ألفه من حسن الملتقى ، وعظها بالكلام بأن يقول  
ما هذا التغيير الذى حدث منك ، وكنت ألفت منك غير ذلك فاتقى الله  
تعالى فإن حقى واجب عليك وبين لها أن النشوز يسقط النفقة  
والكسوة والقسم •

وحجة ذلك قوله تعالى ( واللاتى تخافون نشوزهن فعظوهن )  
ولا يهجرها ولا يضربها لاحتمال أن لا يكون ذلك نشوزا ، ولعلها تبدى  
عذراً أو تتوب ، ويحسن أن يبرها ويستميل قلبها ، فإن أبت إلا النشوز ،  
وظهر ذلك منها بأن دعاها الى فراشه فأبت وضارت بحيث يحتاج فى ردها  
الى الطاعة الى تعب لا امتناع دلالة أو خرجت من منزله ونحو ذلك هجرها  
فى المضجع ولا يهجرها فى الكلام ، وهل هجرانها فى الكلام حرام  
أو مكروه ؟

فيه وجهان عن الامام قال الامام : وعندى أنه لا يحرم الامتناع من  
الكلام أبداً نعم اذا كلم فعليه أن يجيب كجواب السلام وإبتدائه •

قال الرافعى ولمن قال بالتحريم أن يقول لا منع من ترك الكلام  
بلا قصد أما اذا قصد الهجران فحرام كما أن الطيب ونحوه اذا تركه  
الانسان بلا قصد لا يآثم ، ولو قصد بتركه الاحداد آثم ، وحكم عن  
الشافعى أنه لو هجرها بالكلام لم يزد على ثلاثة فإن زاد آثم •

قال ابن الرفعة : ومحل الخلاف فوق الثلاث ، أما الثلاث فلا يحرم  
قطعاً •



قال النووي الصواب الجزم بتحريم الهجران فيما زاد على ثلاثة أيام وعدم التحريم في الثلاث للحديث الصحيح ( لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ) •

قال أصحابنا وغيرهم : هذا في الهجران لغير عذر شرعي فإن كان عذر بأن كان المهجور مذموم لبدعة أو فسق ، أو نحوهما ، أو كان فيه صلاح لدين الهاجر أو المهجور فلا يحرم ، وعلى هذا يحمل ما ثبت من هجر النبي صلى الله عليه وسلم كعب بن مالك وصاحبيه ونهيه عليه الصلاة والسلام الصحابة عن كلامهم ، وكذا ما جاء من هجران السلف بعضهم بعضا كذا ذكره هنا •

وقال في كتاب الايمان : وهجران المسلم حرام فوق ثلاثة أيام • وهذا اذا كان الهجر لحفظ النفس وتمقبات أهل الدنيا ، فأما اذا كان المهجور مبتدعاً أو متجاهراً بالظلم أو الفسق فلا تحرم مهاجرته أبداً ، وكذا اذا كان في المهاجرة مصلحة دينية والله أعلم •

قلت : وأشد الناس فسقاً من المسلمين فقهاء السوء وفقراء الرجس الذين يترددون الى الظلمة طمعاً في منزلتهم مع علمهم بما هم عليه من شرب الخمر ، وأفواح الفجور ، وأخذ المكوس ، وقهر الناس على ما تدعوهم اليه أنفسهم بالإمارة وسفك الدماء ، وقمع من دعاهم الى ما نزلت به الكتب وأرسلت به الرسل فلا يغتر بصنع هؤلاء الأراذل من الفقهاء والفقراء •

ويجب اتباع ما جاء به سيد السابقين واللاحقين صلى الله عليه وسلم وقد حرر بعض فقهاء العصر بحثاً فيمن يتعاطى شيئاً يحصل به اعتقاد حل ما حرم الله لأجل عدم انكاره ذلك لأن به تقام الشريعة ، فقال : من ألقى مصحفاً في القاذورة كفر وإن ادعى الايمان لأن ذلك يدل على استهزائه بالدين ، فهل يكون متعاطي سبب اندراس الشريعة ، أولى بالتكفير أم لا ؟

وجعل هذا أولى لأن مثل ذلك قد يخفى على العوام بخلاف القاء المصحف الذى شرفه الله تعالى ، ولأن السبب المؤدى الى طمس الدين ، وأمانة الحق أدل دليل على خبث الطوية وإن قال ابن سيرته حسنة كما قال رضى الله عنه • وهذا جلى لا شك فيه والله أعلم •

أما اذا تكرر منها الهجران وأخذت عليه فله الهجران والضرب بلا خلاف وهذه هى الطريقة الصحيحة المعتمدة فى المراتب الثلاث ، وفى قول يجوز الهجران والضرب فى المرتبة الأولى وهى عند خوف النشوز وظاهر الآيد يدل على ذلك وهل يجوز فى المرتبة الثانية ، وهى ما اذا ظهر منها النشوز ولم يتكرر : فيه خلاف ، رجح الرافعى فى المحصر المنع وصححه النووى فى المنهاج الجواز واختاره فى الروضة • وقال انه الموافق لظاهر القرآن ، وحيث جاز له الضرب فهو ضرب تأديب وتعزير وينبغى أن لا يكون مدميا ، ولا مبرحا ولا مهلكا ولا على الوجه ، فان فعل وأدى الى تلف وجب الغرم لأنه تبين أنه اتلاف لا اصلاح ، ثم الزوج وإن جاز له الضرب •

قال الأولى له العفو بخلاف الولي فانه لا يترك ضرب التأديب للصبي لأنه مصلحة له وفى الحديث « النهى عن ضرب النساء » وأشار الشافعى فيه الى تأويلين :

أحدهما أنه منسوخ بالآية أو حديث آخر ورد بضربهن ، والثانى حصل النهى على الكراهة أو ترك الأولى •

قال الرافعى : وقد يحمل النهى على الحال الذى لم يوجد فيه السبب المجوز للضرب •

قال النووى : وهذا التأويل الأخير هو المختار فان النسخ لا يصار اليه إلا اذا تعذر الجمع وعلمنا التاريخ والله أعلم •

( مسألة ) ليس من النشوز الشتم وبذاءة اللسان لكنها تأثم بإيذائه ، وتستحق التأديب ، وهل يؤدبها الزوج أم يرفع الأمر الى القاضى !

وجهاً حكاها الرافعي هنا بلا ترجيح ، وبجزم في باب التعزير بأن الزوج يؤدبها وصححه النووي هنا من زيادته فقال : قلت الأصح ، أنه يؤدبها بنفسه لأن في رفعها الى القاضي مشقة ، وعاراً وتكيداً للاستمتاع فيما بعد وتوجيهها للقلوب والله أعلم •

ولو مكنت من الجماع ومنعت من بقية الاستمتاع ، فهل هو نشوز يسقط النفقة فيه وجهاً ؟ ذكرهما الرافعي بلا ترجيح وصحح النووي من زيادته أنها تسقط والله أعلم • قال :

\*\*\*

(( أسئلة وتمارين على كتاب النكاح ))

وما يتعلق به من الأحكام والقضايا

س - ما هو النكاح لغة واصطلاحاً وما الذي يشترط في عقد النكاح •  
س - ما هو حكم النكاح وما الذي يجوز للحر أن يجمعينهم بينهم من النساء •

س - هل يجوز للحر أن ينكح الأمة وما الذي يشترط في ذلك •  
س - ما هي أنواع النظر الى المرأة •  
س - ما هي أركان النكاح وما شرط الولي والشاهدين •  
س - وهل يلي الكافر عقد موليته الكافرة •  
س - وهل يحتاج نكاح الأمة الى عدالة السيد •  
س - ما الذي يشترط في صيغة العقد وما شروط الزوجة وما شروط الزوج •

س - اذكر بيان الأولياء ترتيباً واجباراً •  
س - وما الحكم اذا عدمت العصباء فمن الذي يلي عقد النكاح ، واذا فقد المعتق وعصته فمن الذي يزوج بعد ذلك •  
س - ما حكم تزويج المجنونة البالغة •

- س - ما حكم الخطبة بكسر الخاء •
- س - ما حكم الأجبار على النكاح ومن التى تجبر على النكاح  
ودن أنى لا تجبر •
- س - وما حكم من خلقت من غير بكاره فيما تعامل معاملة البكر  
او التيب •
- س - ما هن المحرمات فى النكاح بالنسب وما هن المحرمات  
بالرضاع •
- س - ما هن المحرمات بالمصاهرة •
- س - لما حرمت الأم بمجرد بالكتابة على البنت وحرمت البنت  
الدخول بالأم •
- س - هل تحرم زوجة الأب بمجرد الكتب أم بالدخول •
- س - ما هو التحريم المؤبد •
- س - ما هو التحريم غير المؤبد •
- س - ما هى العيوب التى ترد بها المرأة أو بواحدة منها •
- س - ما هى العيوب التى ترد بها المرأة ويثبت الخيار للرجل •
- س - وما هى العيوب التى ترد بها الرجل ويثبت للمرأة الخيار •
- س - وهل يثبت للمرأة الخيار بالرجل المجهوب أو العنن •
- س - وهل الفسخ بهذه العيوب يكون على الفور أو التراخى •
- س - ما هو الصداق وما حكم تسميته وهل لأكثره أو لأقله جد •
- س - ما هو مهر المثل وهل يجوز الزواج على منفعة •
- س - ما الذى يجب به نصف المهر •

\*\*\*

## « فصل الخلع »

الخلع جائز على عوض معلوم : والخلع مشتق من الخلع ، وهو النزع . ومنه خلع الثوب ، فإذا فارقها ، فقد خلعها منه .

وهو في الشرع عبارة عن الفرقة على عوض يأخذه الزوج ، وفيه نظر من جهة أنه لو خالعا على ما ثبت لهما عليه من القصاص أو الديون ونحو ذلك فإنه يصح ولا أخذ ، فالأحسن أن يقال : فرقة على عوض راجع إلى الزوج .

وأصل الخلع مجع على جوازه وجاء به القرآن والسنة . قال الله تعالى : « فلا جناح عليهما فيما افتدت به » وعن ابن عباس رضي الله عنهما ، أنه امرأة ثابت بن قيس أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ثابت بن قيس ما اعتب عليه في خلق ولا دين ولكني أكره الكفر في الإسلام ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم أتردين عليه حديثه ؟ قالت نعم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبل الحديقة وطلقها تطليقة رواه البخاري ، ولا فرق في جواز الخلع بين أن يخالع على الصداق أو على بعضه أو على مال آخر سواء كان أقل من الصداق أو أكثر ، ولا فرق بين العين والدين والمنفعة وضابطه أن كل ما جاز أن يكون صداقا جاز أن يكون عوضا في الخلع لعدم قوله تعالى « فلا جناح عليهما فيما افتدت به » ولأنه عقد على بضع فأشبهه النكاح .

ويشترط في عوض الخلع أن يكون معلوما متمولا مع منائر شروط الأعراس كالقدرة على التسليم واستقرار الملك وغير ذلك ، لأن الخلع عقد معاوضة فأشبهه البيع والصداق ، وهذا صحيح في الخلع الصحيح .

أما الخلع الفاسد فلا يشترط العلم به فلو خالعا على مجهول كثوب غير معين أو على حمل هذا الدابة أو خالعا بشرط فاسد كشرط أن لا ينق عليها وهي حامل أو لا سكنى لها أو خالعا بألف إلى أجل مجهول ، ونحو ذلك بانت منه في هذه الصورة بمهر المثل .

أما حصول الفرقة فلائن الخلع اما فسخ أو طلاق ، فإن كان فسخا  
بالتكاح لا يفسد بفساد العوض ، فكذا فسخه اذ الفسخ تحكى العقود .

وان كان طلاقا فالطلاق يحصل بلا عوض وما له حصول بلا عوض  
فيحصل مع فساد العوض كالتكاح بل أولى لقوة الطلاق وسرايته .

وأما الرجوع الى مهر المثل فلائن قضية فساد العوض ارتداد العوض  
الأخر والبضع لا يرتد يرتد بعد حصول الفرقة فوجب رد بدله كما مر في  
فساد السداق ويقاس بما ذكرنا ما يشبهه لأن ما لم يكن ركنا في شيء  
لا يضر الجهل به كالصداق ومن صور ذلك ما لو خالعهما على ما في كفها  
ولم يعلمه فانها تبين منه بمهر المثل أن لم يكن في كفها شيء .

ففي الوسيط أنه يقع الطلاق رجعيا والذي نقله غيره أنه يقع بائنا  
بمهر المثل .

قال الرافعي ويشبه أن يكون الأول فيما إذا كان عالما بالحال  
والثاني فيما إذا ظن أن في كفها شيئا .

قال النووي المعروف الذي يقع به الطلاق بائنا بمهر المثل كما لو  
خالعهما على خمر أو حر أو مغصوب بخلاف ما لو خالعهما على دم فانه يقع  
الطلاق رجعيا ، وفرق بأن الدم لا يقصد بحال فكأنه لم يطمع في شيء ،  
والخلع على الميتة كالخمر لا كالدم لأنها قد تقصد للضرورة والجوارح .

وقال القاضي حسين : يقع في ذكر الخمر والمغصوب رجعيا : لأن  
لذكر ليس بمال فلا يظهر طمعه في شيء .

والصحيح أنه يقع بائنا بمهر المثل وقطع به الأصحاب ، والخلع على  
ما لا يقدر على تسليمه وما لم يتم ملك عليه كالخلع على الخمر ، ولو خالعهما  
على عين فتلفت قبل القبض أو ظهرت أنها مستحقة للغير أو معينة فردها ،  
أو فات منها صفة مشروطة فردها رجع بمهر المثل على الأظهر ، وبقيمة  
للك الشرب سليما على قول ضعيف والله أعلم .

واعلم أنه يشترط أن لا يتخلل بين الإيجاب والقبول كلام أجنبي :  
فإن تخلل كلام كثير بطل الارتباط بينهما ولا يضر اليسير على الصحيح .  
(فرع كثير الوقوع) قالت الزوجة إن طلقته فأنت برىء من صداقي ،  
أو فقد أبرأتك فطلق وقع الطلاق رجعيا ولم يبرأ من الصداق لأن تعليق  
الإبراء لا يصح ، وطلاق الزوج طمعا في البراءة من غير لفظ صحيح في  
الالتزام لا يوجب عوضا .

قال الرافعي وكان لا يبعد أن يقال طلق طمعا في حصول البراءة وهي  
رغبت في الطلاق بالبراءة فيكون ذلك عوضا فاسدا فأشبه ما إذا ذكر  
خبرا ونصوه والله أعلم .

وهذا هو الذي بحثه الرافعي ونقله الخوارزمي ، ونقل في المسألة  
وجهين . بل جزم به القاضي حسين ، ونقله عن الرافعي في آخر الباب  
الخامس من الخلع فقال : ولو قالت إن طلقته أبرأتك من صداقي أو  
فأنت برىء فطلق لا يحصل الإبراء لأن تعليق الإبراء لا يصح لكن عليها  
مهر المثل لأنه لم يطلق مجانا بل بالإبراء وظن صحته والله أعلم .  
قال الأسنوي وما نقله من وجوب مهر المثل وأقره ، المشهور  
خلافه : فلا يجب شيء ويقع رجعيا والله أعلم .

قلت يعضد قول الرافعي مسائل : منها ما احتج به من ذكر الخمر  
والخنزير والحر والمغصوب والميتة ، وعللوا البيئونة بالطمع فيما قد يقصد ،  
وفي مسألتنا البراءة من الصداق مقصودة لا محالة ، ومنها ما تقدم : إنما  
فيما إذا خالعهما على ما في كفه ولا شيء فيه أنها تبين بمهر المثل : لأنه إنما  
طلق طمعا في شيء .

كذا ذكره في الشامل والتممة ، ووجهه النووي واعتمدوا في البيئونة  
على تعليل الطمع ، ومنها لو خالعا بما بقي من صداقها ولم يكن بقي لها  
شيء فهل تبين بمهر المثل ؟

فيه وجهان : فى فتاوى البغوى • وفى فتاوى القفال أنه اذا خالعهما على صداقها وقد أبرأته منه ، فإن جهلت الحال فعليها مهر المثل أم مثل ذلك القدر ؟

قولان : وابن كانت عالمة فإن جرى لفظ الطلاق فهل تبين أو يقع رجعيا ؟ وجهان ، وإن جرى لفظ الخلع : فإن قلنا فى الطلاق يجب المال فهنا أولى ، والا فوجهان : بناء على أن لفظ الخلع يقتضيه أم لا انتهى كلام الفئال ، والصحيح أن مطلق الخلع يقتضى المال •

وقد يجاب بأن هذه الصورة فيها تعليق من جهة الزوج بخلاف مسألة البراءة فإنه لا تعليق فيها من جهته : بل من المرأة والله أعلم • قال :

( وتملك به المرأة نفسها ولا رجعة له عليها ) يعنى : اذا طلق الرجل زوجته على عوض أو خالعه فلا رجعة له سواء كان العوض صحيحا أو فاسدا وسواء قلنا الخلع فسخ أو طلاق لأنها بذلت المال لتملك البضع فلا يملك الزوج ولاية الرجوع اليه كما أن الزوج اذا بذل المال صداقا ليمتلك البضع لا يكون للمرأة ولاية الرجوع الى البضع والله أعلم •

( مسألة ) قال لزوجته خالعتك بدينار على ابن لى عليك رجعة فهل يقع الطلاق رجعيا ولا مال أو يلغو شرط الرجعة : وتجعل البيئونة بمهر المثل ؟ فى ذلك نصوص الشافعى •

قال ابن مسلمة وابن الوكيل فى المسألة قولان : جمهور الأصحاب على القطع بوقوعه رجعيا بلا مال ولو خالعهما ببائة على أنه متى شاء رد المائة وكانت له الرجعة •

نص الشافعى على أنه يفسد الشرط وتحصل البيئونة بمهر المثل ثم قيل بطرد الخلاف فى المسألة الأولى ، وقيل بالجزم بالنصوص لأنه رضى بسقوط الرجعة هنا ، ومتى سقطت لا تعود والله أعلم •



(مسألة) وكل رجل امرأة بطلاق زوجته أو خلعها صح على الأصح ، وقيل لا لأنها لا تستقل ويجوز أن يوكل في الخلع عبداً ، والسفيه والمحجور عليه ، ولا يجوز أن يوكل المحجور عليه في القبض فإن قيل وقبض : ففي التهمة أن المختلعة تبرأ ويكون الزوج مضيقاً لماله ، وإن وكلت المرأة في الاختلاع محجوراً عليه بسفه .

قال البغوي لا يصح ، وإن أذن الولي فلو فعل وقع الطلاق رجياً كاختلاع السفيه ، وهذا على ما ذكره المتولي فيما إذا أطلق . أما إذا أضاف المال إليها فتحصل البينة ويلزمها المال إذ لا ضرر على السفيه والله أعلم . قال :

( ويجوز الخلع في الطهر والحيض ولا يلحق المختلعة طلاق ) يعني : الطلاق في زمن الحيض حرام على ما سيأتي ، ويستثنى من ذلك ما إذا طلقها على عوض وكذا إذا خالعهما ، واحتج لذلك بطلاق قوله تعالى « فلا جناح عليهما فيما افتدت به » وبأن النبي صلى الله عليه وسلم أطلق الأذن لثابت بن قيس في الخلع من غير بحث واستفصال عن حال الزوجة وليس الحيض بأمرنا در الوجود في حق النساء .

قال الشافعي ترك الاستفصال في قضايا الأحوال مع قيام الاحتال ينزل منزلة العموم في المقال ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يستفصل هل هي حائض أم لا ؟ ثم المعنى المجوز للخلع اختلف فيه على وجهين :

أحدهما أن المنع في الحيض إنما كان محافظة على جانبها لتضررها بطول العدة فإذا اختلعت بنفسها فقد رضيت بالتطويل .

والثاني أن بذل المال يشعر بقيام الضرورة أو الحاجة الشديدة إلى الخلاص وفي مثل هذا لا يحسن الأمر بالتأخير ومراقبة الأوقات وتظهير ثمة الخلاف في مسألتين : أحدهما إذا سألت الطلاق ورضيت به .

بلا عوض فى الحيض فهل يكون الطلاق حراما ؟ ان عللنا بالرضا فلا يحرم كرضائها بتطويل العدة والثانى وهو الأصح يحرم لأن الضرورة لم تتحقق لعدم بذل المال .

المسألة الثانية : لو خالع الزوج أجنبية فى الحيض فهل يحرم ؟ وجهان : وجه الجواز أن وجود بذل المال يدل على الضرورة ، والأصح التحريم لأنه لم يوجد منها رضا ولا بذل (وقوله ولا يلحق المختلفة طلاق ) لأنها تبين بالخلع والبائن لا يلحقها طلاق لأنها أجنبية بدليل عدم جواز النظر والخلوة ونحوهما والله أعلم .

( فرع ) قد علمت أن الخلع يصح من الزوجة للنص وكما يصح معها كذلك يصح من الأجنبى اذا قلنا ان الخلع طلاق وهو الأصح ، ووجهه أن للزوجة حقا على الزوج ولها أن تسقطه بعوض فجاز ذلك لغيرها كالدين ، وفى وجه لا يصح فلو قلنا أن الخلع فسخ لم يصح من الأجنبى لأن الفسخ بلا علة لا يفرد به الزوج فلا يصح طلبه والله أعلم . قال :



## باب الطلاق

(مسألة • والطلاق ضربان : صريح وكناية ) : الطلاق فى اللغة هو القيد والاطلاق واهذا يقال ناقة طالق : أى مرسله ترعى حيث شاءت • وهو فى الشرع اسم لحل قيد النكاح ، وهو لفظ جاهلى ورد الشرع بتقريره ، ويقال طلقت المرأة بفتح اللام على الأصح ويجوز ضمها • والأصل فيه الكتاب والسنة واجماع أهل المال مع أهل السنة ، وسنورد ذلك فى محله •

ثم للطلاق أركان • منها اللفظ فلا يقع الطلاق بسجرد النية ولو حرك لسانه بكلمة الطلاق ولم يرفع صورته قدرا يسمع نفسه نقل المزنى فيه قولين :

أحدهما تطلق لأنه أقوى من الكتابة مع النية ، والثانى لا : لأنه ليس بكلام ، ولهذا اشترط فى صلاته أن يسمع نفسه •

قال النووي : الأظهر الثانى لأنه فى حكم النية المجردة بخلاف الكناية فإن فى وقوع الطلاق به حصول الإفهام ولم يحصل هنا والله أعلم • ثم اللفظ : اما صريح ، واما كناية : فالصريح مالا يتوقف وقوع الطلاق به على نية لأنه لذلك وضع أى وضعه الشارع لذلك •

وأما الكناية فهو ما يتوقف على النية وهذا بالاجماع ولا يقع الطلاق فى الكناية بلا نية •

قال : ( فالصريح ثلاثة ألفاظ : الطلاق ، والفراق ، والسراج ولا يفتقر صريح الطلاق الى النية ) :

أما كون الطلاق صريحا : فلأنه قد تكرر فى القرآن واشتهر فى معناه ، وهو حل قيد النكاح فى الجاهلية والاسلام وأطبق عليه معظم الخلق ولم يختلف فيه أحد •

قال الله تعالى : « الطلاق مرتان » ، « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » ، « وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة » ، « يا أيها النبي إذا طلقتم النساء » الى غير ذلك •

وأما الفراق والسراح فلورودهما في الشرع ولتكرارهما في القرآن بسعنى الطلاق • قال الله تعالى « وسرحوهن سراحا جميلا » وقال تعالى : « فتعالين أمتكن وأسرحكن » وقال تعالى : « أو فارقهن بمعروف » وقال تعالى : « وإن يتفرقا يغن الله كلا من سعته » •

وروى أنه عليه الصلاة والسلام سئل عن المطلقة الثالثة فقال « أو تمريح باحسان » رواه الدارقطني ، وصوب إرساله ، لكن ابن القطن صححه •

وفي القديم أن الفراق والسراح كنايةان لأيهما يستعملان في الطلاق وغيره فأشبهها لفظ البائن ، والجديد الصحيح الأول لما ذكرنا •

وأعلم أن لفظ الطلاق مصدر ، والمشتق منه في حكمه في الصراحة فلو قال أنت طالق أو مطلقة أو يا طالق أو يا مطلقة بتشديد اللام وقع الطلاق ، وإن لم ينو لأنه صريح في حل قيد النكاح مشتهر ، بخلاف المشتق من الاطلاق كقوله أنت مطلقة باسكان الطاء أو يا مطلقة فليس بصريح على الصحيح لعدم اشتغاره وإن الاطلاق والتطبيق متقاربان كالاكرام والتكريم وفي قوله أنت طالق أو الطلاق أو طلقة وجهان : أصحهما أنه كناية • ولو قال أنت مفارقة أو فارقتك أو سرحتك وأنت مسرحة طلقت وإن لم ينو كالطلاق والله أعلم •

( مسألة ) لو قال أردت بقولي أنت طالق اطلاقها من الوثاق وليس هناك قرينة وبالفراق المفارقة في المنزل وبالسراح الى منزل أهلها أو قال أردت خطاب غيرها فسبق لساني إليها لم يقبل منه في ظاهر الحكم فلو صرح بذلك فقال أنت طالق من وثاق أو سرحتك الى موضع كذا أو فارقتك في المنزل خرج عن كونه صريحا وصار كناية والله أعلم •

(مسألة) إذا اشتهر في الطلاق لفظ سوى الألفاظ الثلاثة الصريحة، كقول الناس أنت على حرام ففى الحاقه بالصريح أوجه ، أصبحها عند الرافعى أنه يلحق بالصريح حتى يقع الطلاق ، وإن لم ينو لغبة الاستعمال وحصول التفاهم ، ونسبة الى التهذيب ، وفتاوى القفال ، والقاضى حسين والمتأخرين والثانى لا يلتحق بالصرائح قال الرافعى ورجحه المتولى ، ووجهه بأن الصرائح تؤخذ من ورود القرآن بها وتكررها على لسان حملة الشريعة ، والا فلا فرق إذا نظرنا الى مجرد اللغة ، والاستعمال بين الفراق والبيونة •

قال التعوى : الأرجح الذى قطع به العراقيون والمتقدمون أنه كناية مطلقا والله أعلم •

وأما البلاد التى لم يشتهر فيها هذا اللفظ للطلاق فهو كناية فى حق أهلها بلا خلاف ، ولو قال أنت حرام ولم يقل على قال البغوى هو كناية بلا خلاف والله أعلم • قال :

(والكناية كل لفظ احتمل الطلاق وغيره ، ويفتقر الى النية) : هذا هو الضرب الثانى من الطلاق وهو الكناية ويقع الطلاق بها مع النية بالإجماع ، وروى ابن عسر رضى الله عنه ، قال لرجل قال لزوجته جلك على غار بك : أئشدك برب هذه البنية ، هل أردت الطلاق ؟ فقال الرجل أردت الفراق فقال هو ما أردت ، وعن عائشة رضى الله عنها «إن ابنة الجرن لما دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ودنا منها قالت أعوذ بالله منك ، فقال لقد غدت بعظيم الحقى بأهلك » رواه البخارى •

فإن لم ينو لم يقع الطلاق لأثر عمر لأنه لو كان يقع بلا نية لم يكن للتحليف فائدة ، ولما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى كعب بن مالك ابن يعتزل امرأته ، لما قال لها كعب الحقى بأهلك ، فلما نزلت تويته لم يفرق النبى صلى الله عليه وسلم بينهما ولأن ألفاظ الكناية تحتمل الطلاق وغيره ، فلا يقع ما لم ينو كما أن الإمساك عن الطعام لما احتمل العبادة وغيرها لم ينصرف اليها الا بالبينة •

ثم ألفاظ الكناية كثيرة جدا فتقتصر على ذكر بعضها ، فمنها قوله أنت خلية : أى خالية من الأزواج ، وبرية : أى برئت من الزوج ، وبنة : أى قطعت الوصلة بيننا ، وتبلة من تبتل الرجل ، اذا ترك النكاح وانفرد ، وبائن من البين ، وهو الفراق ويجوز بائه والأفصح بائن كحائض وطاق ، وأنت حرة وأنت واحدة ، واعتدى واستبرىء رحسك وألحقى بأهلك ، وجعلك على غاربك ، وما أشبه ذلك كقوله أخرجى واذهبى وسافرى وتقنعى وتستبرى ويبنى وأبعدى وتجرعى ، وما أشبه ذلك كقوله أنت حرام وأنت على محرمة أو حرمتك •

ثم إن نوى الطلاق بقوله أنت على حرام ونحوها يقع رجعيا ، وإن نوى عددا وقع ما نوى وإن نوى الظهار فهو ظهار ، وإن نوى الطلاق والظهار معا فأوجه أصحها يتخير بين جعله طلاقا أو ظهارا ، وبهذا قال ابن الجداد وأكثر الأصحاب ولا ينفذ الاثنان معا بلا خلاف ، وقيل يكون اطلاقا ، وقيل يكون ظهارا ، قال الاسنوى : وتقرير منع الجمع ممنوع يعنى كونه طلاقا وظهارا ، فانه يجوز استعمال اللفظ حقيقة فيهما كالمشترك أو حقيقة فيهما كالمشترك أو حقيقة فى أحدهما مجازا فى الآخر ، وقد صرح الرافعى بأن الجمع بين الحقيقة والمجاز غير ممتنع ذكره فى كتاب الايمان وإن أطلق قوله أنت على حرام ، ولم ينو الطلاق ولا الظهار •

فقولان : وهذا كله تفريع على ما صححه النووي أن قوله أنت على حرام كناية ، أما على قول الرافعى فانه يكون طلاقا وإن أراد بقوله أنت على حرام تحريم عينها أو ذاتها أو وطئها لزمه كفارة يمين فى الحال ، وكذا إن لم يكن له نية فى الأظهر وإن قال أنت كالميتة والدم ولحم الخنزير ، وقال أردت به الطلاق أو الظهار نفذا ، وإن نوى التحريم لزمه الكفارة وإن أطلق فأنص أنه كالحرام وقال أردت به الطلاق أو الظهار نفذا ، وإن نوى التحريم لزمه الكفارة •

وإن أطلق فأنص أنه كالحرام ، فيكون على الخلاف ، وعلى هذا جرى الامام والذي ذكره البغوى وغيره انه لا شئ عليه ، ولو قال أردت

انها حرام على ، فان جعلناه صريحا وجبت الكفارة والا فلا لأنه ليس للكنية كناية وتبعه على هذا جماعة ، وقال الرافعي ولا يكاد يتحقق هذا التصوير ، ولو قال أردت انها كالميتة في الاستفذار صدق والا شيء عليه والله أعلم •

واعلم ان نية الكنية لا بد ان تقترن باللفظ فلو تقدمت أو تأخرت لم تؤثر ولو نوى في أوله عند قوله أفت أو عكسه كمن نوى عند قوله بأئن ففيه وجهان : الأصح في الشرح الصغير الوقوع في الصورة الأولى وخالف في المحرر فرجح انه لا بد من اقترانها بجميع اللفظ • واختلف كلام الروضة والمنهاج أيضا فرجح فيه اقتران النية بكل اللفظ • وقال في الروضة : ولو اقترنت النية بأول اللفظ دون آخره أو عكسه طلقت في الأصح ، وقال الأسنوي والفتوى أنه يقع في الأولى فيما اذا نوى في أول اللفظ دون الثانية قال الماوردي بعد تصحيحه أنه أشبه بمذهب الشافعي والله أعلم •

( فرع ) قال هذا الطعام أو الثوب أو الشاة حرام على فهو لغو لا يتعلق به كفارة ولا غيرها والله أعلم • قال :

( مسألة • والنساء فيه ضربان : ضرب في طلاقهن سنة وبدعة وهن ذوات الحيض : فالسنة أن يوقع الطلاق في طهر غير مجامع فيه ، والبدعة أن يوقع الطلاق في الحيض أو في طهر جامعها فيه وضرب ليس في طلاقهن سنة ولا بدعة وهن أربع : الصغيرة ، والآيسة والحامل والمختلة التي لم يدخل بها الزوج ) : لم يزل العلماء قديما وحديثا يضعون الطلاق بالسنة والبدعة وفي معناه اصطلاحان :

أحدهما أن السني ما لا يحرم ايقاعه ، والبدعي ما يحرم وعلى هذا فلا قسم سواهما ، والثاني وهو المتداول وعليه جرى الشيخ أن السني طلاق المدخول بها وليست بحامل ولا صغيرة ولا آيسة ، والبدعي طلاق المدخول بها في حيض أو نفاس أو طهر جامعها فيه ولم يتبين حملها ، ويبقى

قسم آخر وهو لا سنة فيه ولا بدعة كطلاق غير المدخول بها والحامل والآيسة والصغيرة كما ذكره الشيخ ، وهو الضرب الثالث •

إذا عرفت هذا فطلاق السنة إن يوقعه في طهر لم يجامعها فيه وهي مدخول بها لأن ابن عمر رضي الله عنهما طلق زوجته وهي حائض ثم تطهر فأنشأ أمسكها وإن شاء طلقها قبل أن يجامع فتلك العدة أمر الله تعالى أن يطلق لها النساء ، وفي رواية قبل أن يمسه ، والأمر المشار إليه قوله تعالى :

« فطلقوهن لعدتهن » أى فى عدتهن لأن اللام تأتى بمعنى فى كما فى قوله تعالى « ونضع الموازين القسط ليوم القيامة » أى فى يوم القيامة . وقيل المراد لوقت يشرعن عقبه فى العدة ، وروى أنه عليه الصلاة والسلام قرأ ( فطلقوهن لقبل عدتهن ) •

قال الامام والظاهر أنه كان يذكره تفسيرا ، فانظم من الآية والخبر أن الطهر الذى لم يجامع فيه محل لطلاق السنة ( وقول الشيخ فالسنة أن يوقع الطلاق فى طهر غير مجامع فيه ) يرد عليه أنه لو وطئها فى آخر الحيض ثم طلق فى الطهر الذى يليه قبل أن يجامع فيه فإنه لا يكون سنة على الأصح •

وأما طلاق البدعة فهو أن يطلقها فى الحيض مختارا وهي من تعتد بالاقراء من غير عوض من جهتها ، أو يطلقها فى طهر جامعها فيه بلا عوض منها وهي ممن يجوز أن تحبل ولم يتحقق حملها ، ودليله حديث ابن عمر . وادعى الامام الاجماع عليه ، والحكمة فى ذلك أن الطلاق فى الحيض بطول عليها العدة لأن بقية الحيض لا يحسب من العدة وفيه اضرار بها •

وأما الطلاق فى الطهر الذى جامعها فيه فلائنه ربما يعقبه ندم عند ظهور الحمل فإن الانسان قد يطلق الحائل دون الحامل وإذا ندم فقد لا يتيسر التدارك فيتضرر الولد والله أعلم •

\*\*\*



## « طلاق الحر وطلاق العبد »

قال • ويملك الحر ثلاث تطليقات والعبد تطليقتين ، يملك الحر على زوجته حرة كانت أو أمة ثلاث تطليقات لما روى أنس رضى الله عنه قال : جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال انى أسع الله يقول « الطلاق مرتان » فأين الثالث ، فقال عليه الصلاة والسلام « امساك بمعروف أو تسريح بإحسان » صححه ابن القطان وبرهن عليه •

وقال الدارقطني : الصواب ارساله ، وبهذا فسرت عائشة وابن عباس رضى الله عنهم •

وقيل الثالثة فى قوله تعالى « فإن طلقها فلا تحل له من بعد » الآية ولأنه حق خالص للزوج يختلف بالرقعة والحرية ، فكان كعدد الزوجات •

وأما العبد فلا يملك الا تطليقتين لقوله عليه الصلاة والسلام « طلاق العبد اثنتان » وروى الشافعى أن مكاتبا لأم سلمة طلق حرة طلقين وأراد الرجعة فسأل عثمان ومعه زيد بن ثابت رضى الله عنهما فابتدأه وقالاً حرمت عليك ، ولا فرق بين القن والمدير والمكاتب •

وكذا المبعوض ، ومتى طلق الحر أو العبد جميع ما يملك لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره ويطأها ويفارقها وتنقض عدها والله أعلم • قال :

\*\*\*

## « الاستثناء فى الطلاق »

( ويصح الاستثناء فى الطلاق اذا وصله به ) الاستثناء صحيح معهود . وفى الكتاب والسنة موجود ثم تارة يقع فى العدد وتارة يقع بلفظ المشيئة ، فان وقع فى العدد فله شرطان :

احدهما أن يكون متصل باللفظ ، فان انفصل فهو باطل وسكته التنفس والعى لا يمنعان الاتصال •

قال امام الحرمين والاتصال المشروط هنا أبلغ من اشتراطه بين الايجاب والقبول لأنه يحتل بين كلامى الشخصين ما لا يحتل بين كلام شخص واحد ، ولهذا لا ينقطع التخلل بين الايجاب والقبول بتخلل كلام يسير على الأصح ، وينقطع الاستثناء بعد تمام المستثنى منه فاستثنى حكم بصحة الاستثناء •

وإنهما وادعى الفارس الاجماع عليه لا يصح الاستثناء حتى يتصل بأول الكلام •

قال النووى الأصح وجه ثالث ، وهو صحة الاستثناء بشرط وجود النية قبل فراغ اليمين ، وإن لم يقارن أولها والله أعلم •

ثم ما ذكرناه من اتصال اللفظ ، واقتراح القصد بأول الكلام يجرى فى الاستثناء بالا وأخواتها ، وسواء فى ذلك التعليق بالمشيئة وسائر التعليقات •

الشرط الثانى أنه لا يكون الاستثناء مستغرقا ، فان استغرق فهو باطل ويقع الجميع ، والله أعلم •

مثاله قال لزوجته أنت طالق ثلاثا الا واحدة أو اثنتين متصلا مع النية المعبرة لم يقع المستثنى فان قال الا ثلاثا وقع الثلاث للاستغراق والله أعلم •

أما إذا كان الاستثناء بالمشيئة بأن قال : أنت طالق إن شاء الله ،  
فينظر ، إن سبقت إن شاء الله على لسانه لتعوده لها كما هو الأدب  
أو قصد التبرك بذكر الله تعالى أو قصد الإشارة إلى أن الأمور كلها  
بمشيئة الله ، أو لم يقصد تعليقاً محققاً لم يؤثر ذلك ووقع الطلاق ،  
وإن قصد التعليق حقيقة لم تطلق على المذهب لأمرين :

أحدهما وهو طريق المتكلمين أنه يقتضى مشيئة جديدة ، ومشيئة  
الله تعالى قديمة ، فإن تعذرت الصفة لم تطلق •

والثاني وهو طريق الفقهاء أنا لم تتحقق وجود المشيئة فلم تطلق  
لأن الأصل بقاء النكاح كما لو علق بمشيئة زيد فمات ولم تعلم مشيئته  
فانها لا تطلق •

وفى الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال « من أعتق أو طلق  
واستثنى فله ثياه » بالقياس على غيره من الشروط كما لو قال أنت طالق  
إن شاء أبوك أو أمك أو شئت ونحو ذلك ، ولا فرق في الاستثناء بين  
أن يقول أنت طالق إن شاء الله أو إن شاء الله فأنت طالق أو متى شاء  
الله أو إذا شاء الله •

وكذا لو قال إن شاء الله أنت طالق ، وفى هذه المصيغة وجه أنه  
يقع ، ولو قال أنت طالق إن شاء الله بفتح الهمزة ، حكى فى أصل الروضة  
هنا ثلاثة أوجه :

فقال : ولو قال أنت طالق إن شاء الله بفتح الهمزة وقع فى الحال ،  
وفى وجه لا يقع •

وفى ثالث يفرق بين عارف النحو وغيره ، واختاره الرويانى ومقتضاه  
وقوع الطلاق على الصحيح ، لكنه صحيح من زيادته خلاف ذلك ،  
ذكره قبيل الفصل المعقود للتعليق بالحمل •

فقال هناك فى أصل الروضة بأن الشرطية بكسر الهمزة ، فإن فتحت

صارت للتعليق ، فإذا قال أنت طالق أن لم أطلقك بفتح الهمزة طلقت  
نى الحال الا إنه يكون الرجل ممن لا يعرف اللغة ولا يميز بين انه وأن .  
وقال قصدت التعليق فيصدق ، وقال الرافعى وهذا أشبه ،  
وقال النووى من زيادته : أن من لم يعرف اللغة لا يقع عليه مطلقاً ويحمل  
على التعليق قال وهو الأصح ، وبه قطع الأكثرون والله أعلم .  
انتهى ملخصاً .

ولو قال أنت طالق إن لم يشأ الله ، أو اذا لم يشأ الله لم تطلق على  
الصحيح الذى قطع به الجمهور ، ولو قال أنت طالق الا أن يشاء الله  
تعالى فوجهان :

أصحهما فى أصل الروضة لا يقع الطلاق كما لو قال أنت طالق إن  
شاء الله . والثانى يقع الطلاق .

وبه قال العراقيون لأنه أوقع الطلاق وجعل المخلص منه مشيئة الله  
وهى غير معلومة ، فلا يحصل الخلاص كما لو قال أنت طالق الا أن يشاء  
زيد ولم يعلم بمشيئته فانه يقع الطلاق .

والقائلون بالصحيح يقولون : إن هذا تعليق بعدم المشيئة وهى  
غير معلومة كما أنه التعليق بالمشيئة وهى غير معلومة ، وأيضاً فمعناه حصر  
الوقوع فى حال عدم مشيئة الوقوع وهو تعليق على استحيل لأن الوقوع  
بخلاف الله محال .

والتعليق على المستحيل لا يقع به طلاق كما لو قال أنت طالق إن  
صعدت السماء .

وهذا ما صححه الامام الغزالى وغيرهما وجرى عليه القفال ،  
ونقله عن نص الشافعى .

قال الرافعى وهو أقوى ، ولهذا صححه النووى فى أصل الروضة :  
يعنى عدم الوقوع ، والله أعلم .

( مسألة ) قال أنت طالق إن شاء الله ، ولم يقصد تبركا ولا تعليقا ، بل أطلق فهل يقع الطلاق أم لا ؟

وهذه الحالة وهي حالة الاطلاق لم يذكرها الرافعي ولا النووي .  
قال الاسنوى : وحكمه أنه لا يقع والله أعلم .

( فائدة ) اذا فرعنا على المذهب أن قوله : إن شاء الله لا يقع معه الطلاق بشروطه كذلك أيضا الاستثناء يمنع انعقاد التعليق كقوله : أنت طالق ان دخلت الدار ، ونحوه إن شاء الله .

ويمنع أيضا العتق كقوله : أنت حر. إن شاء الله ، ويمنع انعقاد النذر واليسين ، ويمنع صحة البيع وسائر التصرفات والله أعلم . قال :

\* \* \*

### « حكم الطلاق المعلق وأنواعه »

( ويصح تعليقه بالصفة والشرط ) كما يصح تنجيز الطلاق وكذلك يصح تعليقه واستأنس الأصحاب لذلك بقوله عليه الصلاة والسلام « المؤمنون عند شروطهم » وقاسوه على العتق ، فإن العتق ورد بالتدبير ، وهو تعليق عتق بالموت ، والطلاق والعتاق يتقاربان في كثير من الأحكام . والمعنى في ذلك أن المرأة تخالف الزوج في بعض مقاصده ، ويكره طلاقها لكونه الطلاق أبغض المباحات إلى الله ، ولكنه يرجو موافقتها بعلق طلاقها يفعل ما يكرهه أو ترك ما يريده ، فإن تركت ما يكرهه أو فعلت ما يريده فذاك والا فهي مختارة للطلاق .

كذا قاله الرافعي ، وفيه منازعة من جهة أن المعنى الذي ذكره يقتضي وجود التعليق عند وجوده لا عند عدمه ، ولا قائل بالفرق .

وأيضاً فالقياس على العتق ممنوع فإنه ضده لأن العتق محبوب إلى الله سبحانه وتعالى ، فناسب أن يوضع فيه بالتعليق ، والطلاق مبغوض إلى الرب ، فلا يناسب ذلك .

ولهذا روى أنه عليه الصلاة والسلام قال لمعاذ بن جبل رضى الله عنه « ما خلق الله عز وجل على وجه الأرض أبغض إليه من الطلاق » فإذا عرفت هذا فاعلم أنه التعليق بالصفة والشرط باب متسع جداً ، فنقتصر على بعض الأمثلة ليدل ما ذكرناه على ما لم نذكره إذ هذا الكتاب لا يليق به الاتساع .

وقبل ذكر الأمثلة يعلم أن الطلاق إذا علق على شرط لم يجز الرجوع في التعليق وسواء علقه بشرط معلوم الحصول أو محتملة لا يقع الطلاق إلا بوجود الشرط ، ولا يحرم الوطء قبل وجود الشرط ووقوع الطلاق ولو شك في وجود الصفة أو الشرط المعلق عليهما لم يقع الطلاق إذ الأصل عدم ذلك ولو علق الطلاق بصفة ثم قال عجلت تلك الطلقة المعلقة لا يتعجل على الصحيح .

فمن الأمثلة ما إذا قال لزوجته عند التخاصم أو غيره أفت طالق لأن شئت ، فيشترط مشيئتها في مجلس التجاوب : يعنى التخاصب فإن أشرت لم تطلق وإن قالت شئت على الفور طلقت •

ووجه اشتراط الفور بشيئين : أحدهما أن هذا التعليق استدعاء رغبة جواب منها فينزل منزلة القبول في العقود •

والثانى أن يتضمن تخييرها وتمليكها البضع ، فكأن كما لو قال طلقى نفسك ، ولو قال لها طلقى نفسك فهو تفويض الطلاق اليها وهو تمليك الطلاق على الجديد فيشترط لوقوع الطلاق تطليقها على الفور •

وكذا لو قال : طلقى نفسك على كذا : يعنى على مائة ونحوها ، فيشترط الفور وتبين منه ويلزمها المسمى ، فلو أشرت وطلقت لم يقع ، هذا إذا كانت الزوجة مكلفة راضية ، أما لو كانت مجنونة أو صغيرة غير مميزة لم تطلق ، فإن كانت مميزة فوجهان :

صحح النووي أنها لا تطلق أيضا ، ولو كانت غير راضية في الباطن طلقت في الظاهر ، وهل تطلق باطنا ؟

وجهان : أحدهما لا يقع ، وبه قال غير واحد كما لو علق على حيضها ، فقال حضت وهى كاذبة ، فاقه لا يقع باطنا •

والأصح فى المحرر والمنهاج والتهذيب ، وبه قال القفال وغيره أنه يقع لأن التعليق فى الحقيقة بلفظ المشيئة •

وقد وجبت لا بسا فى الباطن ، ولو شئت بقلبها ولم تنطق بلسانها

قال الامام : الذى يجب القطع به أنها لا تطلق ظاهرا ولا باطنا لأن الكلام الجبرى على النفس ليس جوابا •

وأبدى الرافعى فى الوقوع تردداً ، وحكى فى الروضة فى ذلك وجهين ولو قالت شئت فكذبها ، فإن قلنا أن المعلق عليه اللفظ ؛ فالقول قوله •

وابن قلنا ما فى نفس الأمر فالقول قولها : حكاة مجلى •

ولو علق الطلاق بمشيئتها إلا على مخاطبته لها ، فقال زوجتى طالق إن شاءت لم تشترط المشيئة على الفور على الأصح سواء كانت حاضرة أم غائبة •

ولو قال الأجنبى إن شئت فزوجتى طالق ، فالأصح أنه لا يشترط مشيئته على الفور إذ لا تمليك له ، ولو قال إن شئت وشاء فلان فأنت طالق اشترط مشيئتها على الفور وفى مشيئته فلان وجهان الصحيح لا يشترط الفور وإذا علق مشيئتها فأراد أن يرجع قبل مشيئتها لم يكن كسائر التعليقات •

ثم هذا كله إذا علق بقوله أنت طالق إن شئت ، أما إذا قال أنت طالق متى شئت ، طلقت متى شئت ، وإن فارقت المجلس ، لأنه تعليق على صفة لا تقتضى فوراً • ولو قال أنت طالق إن شئت أنا فمتى شاء وقع الطلاق • ولو قال أنت طالق كيف شئت •

قال البغوى • وأبو زيد • والقفال تطلق • شاءت أم لم تشأ • وقال الشيخ أبو على لا تطلق حتى توجد مشيئته فى المجلس • مشيئة أنه تطلق • وأن لا تطلق قال البغوى وكذا الحكم إذا قال على أى وجه شئت كذا قلله الرافعى هنا •

• ثم أعاد ذلك فى باب العتق قبيل الولاء • واقتضى نقله هناك رجحان اشتراط المشيئة والله أعلم •

ومنها إذا قال أنت طالق • إلا أن يشاء أبوك أن لا تطلقى فلا يقع طلاق كما لو قال إلا أن لا يدخل أبوك الدار • فاتها لا تطلق إذا دخل • ولو قال أنت طالق لولا أبوك لم تطلق على الصحيح •



ومنها له زوجتان فقال من أخبرتنى منكما بكذا فهى طالق • فلفظ الخبر يقع على الصدق والكذب • ولا يختص بالخبر الأول • فإن أخبرناه صادقين أو كاذبتين معا • أو على الترتيب طلقنا معا • وسواء قال من أخبرتنى منكما بقدم زيد ونحوه • أو أخبرتنى أنه زيدا قدم ، أو بأن زيدا قد قدم على الصحيح •

ومنها أت طالق يوم يقدم زيد ، فقدم فهارا طلقت ، ويتبين الوقوع من أول النهار على الصحيح ، وقيل يقع الطلاق عقب القنوم ، فلو مات •

ثم قدم زيد ذلك اليوم ، فعلى الصحيح ماتت مطلقة ، فلا يرثها الزوج إن كان الطلاق بائنا ، وكذا لو مات الزوج بعد الفجر ، فقدم زيد فى يومه لم يرث منه ولو خالها فى أول النهار •

ثم قدم زيد ، فعلى الصحيح الخلع باطل إن كان الطلاق بالعلق بقدم زيد بائنا ، وإن كان رجعياً ، فعلى الخلاف فى خلع الرجعية : والأظهر صحة خلع الرجعية ، لأنها زوجة ، ولو قدم زيد لم تطلق على المذهب الذى قطع به الجمهور والله أعلم •

ومنها إذا قال إن دخلت الدار ، أو كلمت زيدا فأنت طالق • أو أت طالق إن دخلت الدار ، أو كلمت زيدا بطلقت بأيهما وجد • وتنصل اليمين فلا يقع بالصفة الأخرى شئ ، ولو قال إن دخلت الدار ، وإن كلمت زيدا فأنت طالق • فنبخلت وكلمته وقع طلقتان ، وباحدى الصفتين طلقة •

وإن قال إن دخلت وكلمت بلا إذن فأنت طالق ، فلا بد من وجود الدخول والتكليم ويقع طلقة واحدة ، وسواء تقدم الكلام على الدخول أو تأخر على الصحيح •

وقيل يشترط تقدم الدخول ، فلو أتى بشم : بأن قال إن دخلت الدار ، ثم كلمت زيدا فلا بد منهما ، ويشترط تقدم الدخول والله أعلم •

ومنها اذا قال ان اكلت هذا الزبيب فأنت طالق ، فأكلته طلقت ،  
فان تركت واحدة فلا يحث ، ويقاس بهذا أشباهه •

ولو قال ابن اكلت هذا الرغيف فأنت طالق فأكلته الا فتاقا •  
قال القاضى حسين لا يحث كما لو قال ابن اكلت هذه الرمانة فأنت طالق  
فأكلتها الا حبة فإنه لا يحث •

ومنها لو وقع حجر فى الدار ، فقال ابن لم تخبرنى هذه الساعة  
من رماه والا فأنت طالق ، خفى فتاوى القاضى حسين أنها ان قالت رماه  
مخلوق لم تطلق ، وان قالت رماه آدمى طلقت لجواز أن يكون رماه  
الهوى أو هرة ، لأنه وجد سبب الحث وشككتنا فى المباح ، وشبهوه  
بما اذا قال أنت طالق الا أن يشاء زيد اليوم فمضى اليوم ولم تعرف  
مشيئته ، فانه يقع الطلاق على خلاف فيه سبق •

وذكر فى آخر الباب الرابع أنه لو قال أنت طالق ان لم يشأ زيد ،  
أو ان لم يدخل الدار ، أو ان لم يفعل كذا ومات ولم يعلم بوجود الصفة ،  
فالأكثر أن قالوا بالوقوع عند الشك ، لأن الأصل عدم وجود المعلق عليه ،  
وأختار الامام عدم الوقوع •

قال الرافعى وهو أقوى وأقوى • قال النووى الأصح عدم الوقوع  
للك فى المصفة الموجبة للطلاق والله أعلم •

قلت وایضاح ما قاله النووى : أنه وإن كان الأصل عدم مشيئة  
زيد • أو عدم دخول الدار ، الا أنه عارضه أصل النكاح • واحتمال  
وجود مشيئة زيد ودخوله الدار ممكن فضعف أصل عدم الدخول ،  
والمشيئة بهذا الاحتمال ولا كذلك النكاح ، وقياس المصحح هناك عدم  
الوقوع فى مسألة الحجر لاحتمال صدقها فيما أخبرت به ، مع أن الخبر  
يصدق على الصدق والكذب والله أعلم •

ومنها لو قال كل كلمة كلمتين بها ان لم أقل مثلها فأنت طالق ،

فقلت المرأة أنت طالق ثلاثا فطريق الخلاص من ذلك أن يقول أنت تقولين  
أنت طالق ثلاثا ابن شباء والله أعلم •

ومنها لو قيل يا زوج القحبة ، فقال إن كانت امرأتى بهذه الصفة  
فهى طالق نظر إن قصد التخلص من عارها وقع الطلاق ، والا فهو تعليق  
فينظر إن كانت بالصفة المذكورة طلقت والا فلا ، وكذا لو قالت له  
يا خسيس ، فقال إن كنت كما تقولين فأنت طالق نظر إن أراد المكافأة طلقت  
سواء كان خسيسا أم لا ؛ وإن قصد التعليق لم تطلق الا بوجود الخسة •  
وإن أطلق ولم يقصد المكافأة ولا حقيقة اللفظ فهو التعليق • فإن عم  
العرف بالمكافأة كان على الخلاف فى أنه يراعى أو للعرف •

والأصح به قطع المتولى مراعاة اللفظ • فإن العرف لا يكاد ينضب  
فى مثل هذا فأجاب القاضى حسين بمقتضى الوجه الآخر • فإن شك فى  
وجود الصفة • فالأصل أن لا طلاق والله أعلم •

ومنها لو قالت له يا أحمق • فقال إن كنت أحمق فأنت طالق فالأمر  
راجع مع معرفة الأحمق •

قال الرافعى • قال أبو العباس الرويانى : الأحمق من نقصت مرتبة  
أموره وأحواله عن مراتب أمثاله نقصا فانيا بلا سبب ولا مرض •  
وقال النووى • قال صاحب المذهب والتهذيب : الأحمق من يفعل  
الشيء فى غير موضعه مع العلم بقبحه •

وفى التتمة والبيان أنه من يعمل ما يضره مع علمه بقبحه • وفى  
الحاوى الكبير من يضع كلامه فى غير موضعه فيأتى بالحسن فى موضع  
القبیح وعكسه • وقال ثعلب : الأحمق من لا ينتفع بعقله والله أعلم •

ومنها لو قال رجل لزوجته سرقت أو زنت • فقالت لم أفعل ذلك •  
فقال إن كنت سرقت أو زنت فأنت طالق حكم بوقوع الطلاق فى الحال  
بأقراره السابق •

كذا قاله الرافعي والنووي جازمين به وفيه نظر • ومنها لو قال ضربتك فأنت طالق فتطلق اذا حصل الضرب بالنسوط أو الوكز أو اللكز ، ولا يشترط أن لا يكون حائل ، ويشترط الايلام على الأصح ، والعض وقطع الشعر لا يسمى ضرباً فلا يقع به الطلاق •

وتوقف المزنى فى الغض ولو قصد ضرب غيرها فأصابها طلقت ، ولم يقبل قوله ، لأن الضرب تيقن ويحتمل أن يصدق ، قاله البغوى فى فتاويه •

ومنها لو قال ابن رأيت فلاناً فأنت طالق ، فرأته حياً ، أو ميتاً ، أو نائماً طلقت ، ويكفى رؤية شيء من بدنه وإن قل • وقيل يعتبر الوجه ، وإن رأته فى المنام لم تطلق ، وإن رأته فى ماء صاف أو من وراء زجاج شفاف طلقت على الصحيح •

ومنها لو قال ابن كلمت زيدا فأنت طالق فكلمته ولو كان سكران أو مجنوناً طلقت • قال ابن الصباغ يشترط أن يكون السكران بحيث يسمع ويتكلم ، ولو كلمته وهو مغشى عليه ، أو وهو نائم لم تطلق ، وإن كلمته وهى مجنونة • قال ابن الصباغ لا تطلق ، وعن القاضى حسين أنها تطلق •

قال الرافعي والظاهر تخريجه على حث الناس ، وإن كلمته وهى سكرانة طلقت على الأصح ، ولو خففت صوتها بحيث لا يسمع لم تطلق ، وإن وقع فى سمعه شيء فهو المقصود اتفاقاً • لأنه لا يقال كلمته ، ولو فادته من مسافة بعيدة لا يسمع منها الصوت لم تطلق ، فلو حملت الريح كلامها ، ووقع فى سمعه فالمذهب أنها لا تطلق ، وإن كانت المسافة بحيث يسمع لذهول أو شغل طلقت ، فإن لم يسمع لعارض ريح أو لصمم فيه وجهان ، لم يصحح الرافعي ولا النووي هنا شيئاً •

وصحح الرافعي فى الشرح الصغير ، وجزم به فى الشرح الكبير

فى صلاة الجمعة عند اسماع أربعين الا أنه فرض المسألة فى الصم فقط ،  
ونقله فى التتمة عن نص الشافعى •

وأما النووى فاختلف تصحيحه فصحيح فى تصحيح التنبيه أنه لا يقع ،  
وجزم فى صلاة الجمعة بالوقوع والله أعلم •

ومنها لو قال ان سرقت منى شيئاً فأنت طالق ؛ فدفع اليها كيساً  
فأخذت منه شيئاً لا تطلق ؛ لأنه خيانة لا سرقة •

كذا جزم به الرافعى والنووى ؛ وفيه نظر من جهة أنه العامى  
لا يفرق بين السرقة والخيانة ؛ فإذا فسرت السرقة بالخيانة وأخذنا بذلك  
أوقعنا عليه الطلاق عملاً يعرفه واعتقاده والله أعلم •

\* \* \*

### « صور من الطلاق المعلق »

ومنها لو قال المدينون لصاحب الدين : أن أخذت ماله على فامرأتى طالق ، فأخذه صاحب الدين مختاراً طلقت امرأة المدينون سواء كان المدينون مختاراً فى الاعطاء ، أو مكرها ، وسواء أعطى نفسه أو استسلفه صاحب الدين ، قال البغوى وكذا لو أخذه الحاكم ودفعه الى صاحب الدين •

وفى كتب العراقيون لا يقع الطلاق اذا أخذه الحاكم ودفعه اليه ، لأنه اذا أخذه الحاكم برئت ذمة المدينون ، وصار المأخوذ حقا لصاحب الدين ، فلا يبقى له حق عليه ، ولا يصير بأخذه من الحاكم أخذاً حقه من المدينون ؛ ولو قضى حقه أجنبى •

ولو قال ابن أعطيتك حقك فامرأتى طالق فأعطاه باختياره طلقت سواء كانه الآخذ مختاراً فى الآخذ أم لا ، ولا تطلق باعطاء الوكيل والسلطان ؛ لأنه لهم يعطيه ؛ وانما أعطاه غيره •

قلت هذا صحيح حيث أراد أن لا يعطيه بنفسه أو أطلق ؛ أما اذا أراد بالاعطاء عدم الوفاء وبقاء الحق عليه فيجئ باعطاء الوكيل والحاكم ؛ لأنه غلظ على نفسه ؛ لأن صرف اللفظ عن حقيقته الى المعنى المجازى الصحيح مستعمل فيعمل به والله أعلم •

ومنها اذا قال ان كلمتك فأنت طالق ؛ ثم أعاد طلقت ؛ وكذا لو قال اعرفنى ذلك طلقت ؛ لأنه كلمها ؛ ولو قال ان بدأتك بالكلام فأنت طالق ، أو بالسلام فأنت طالق فبدأته لم تطلق وتضل اليمين والله أعلم •

ومنها سئل القاضى حسين عن امرأة صمدت السطح بالفتح ، فقال ان لم تلى المفتاح فأنت طالق فلم تلقه وقرئت به ، فقال لا يقع الطلاق ويصم قوله ان لم تلقه على التأييد كما قال أصحابنا فيمن دخل عليه صديقه ، فقال تغد معى فامتنع ، فقال ان لم تتغد معى فامرأتى طالق فلم

يفعل لا يقع الطلاق ، فلو تغدى بعد ذلك معه ، وإن طال الزمان انحلت  
يمينه ، وإن فوى أن يتغذى معه في الحال فامتنع ، وقع الطلاق •

ورأى البغوى حمل المطلق على الحال لأجل العادة • وسئل القاضى  
أيضا عن رجل ، قال لامرأته إن لم تبيعى هذه الدجاجات فأنت طالق  
فقتلت واحدة منهن طلقت لتعذر بيع الجميع ، وإن ذبحت واحدة وباعتن  
مع المذبوحة لم تطلق •

وسئل عن قال إن قرأت سورة البقرة في صلاة الصبح فأنت طالق  
فقرأتها ، ثم فسدت صلاتها في الركعة الثانية لم تطلق على الصحيح ،  
لأن الصلاة عبادة واحدة يفسد أولها بفساد آخرها والله أعلم •

ومنها لو قال لزوجته إن غسلت ثوبى فأنت طالق ، فغسلته أجنبية ،  
ثم غمسته لزوجته في الماء تنظيفا ، ففى فتاوى القاضى حسين أنها لا تطلق ،  
لأن العرف في مثل هذا يغلب ، والمراد بالعرف الغسل بالصابون والأسنان  
ونحوهما وإزالة الوسخ • وقال غير القاضى إن أراد الغسل من الوسخ  
لم تطلق ، وإن أراد التنظيف فلا حث • وإن أطلق فلا حث ، هذا كلام  
الروضة ، وقوله فلا حث سهو لموافقته لما قبله وصوابه حث •

ومنها لو حلف شخص أنه لا يخرج من البلد حتى يقضى دين فلان  
بالعمل فعمل له ببعض دينه ، وقضى الباقي من موضع آخر ، ثم خرج  
طلقت ، فلو قال أردت أنى لا أخرج حتى أخرج إليه من دينه وأقضى  
حقه قبل قوله في الحكم ، قال البغوى في فتاويه •

ومنها لو قال لزوجته إن خرجت من الدار بغير اذنى فأنت طالق •  
فأخرجها هو فهل يكون اذنا ؟ وجهان القياس المنع ، كذا نقله الرافعى  
عن الرويانى ، وتبعه النووى ومقتضاه وقوع الطلاق والله أعلم •

ومنها أنه لو قال إن لم تخرجى الليلة من دارى فأنت طالق • فخالقها  
مع أجنبى في الليل وحدد نكاحها ولم تخرج لم تطلق ، وأنه لو حلف

لا يخرج من البلد الا معها فخرجاً أو تقدم بخطوات فوجهان : أحدهما  
لا يحنث للعرف • والثاني يحنث ، ولا يحصل اليأس الا بخروجهما معا  
بلا تقدم ، وأنه لو حلف لا يضربها الا بالواجب فشتمته فضربها بالخشب  
طلقت ، لأن الشتم لا يوجب الضرب بالخشب ، وانما تستحق به التعزير ،  
وقيل خلافه •

كذا نقله الرافعي وعن أبي العباس الروياني وأقره ، وقال النووي :  
الأصح أنها لا تطلق في مسألة الضرب ولا في مسألة التقدم بخطوات  
يسيرة والله أعلم •

ولو سرت من زوجها ديناراً فحلف بالطلاق لتردينه ، وكافت قد  
أنفقته لا تطلق حتى يحصل اليأس من رده بالموت • فإن تلف الدينار  
وهما حيان فوقع الطلاق على الخلاف في الحنث بفعل المكروه ، قال  
النووي إن تلف بعد التمكن من الرد طلقت على المذهب والله أعلم •

ومنها أنه لو قال ابن دخلت هذه الدار فانت طالق ، وأشار الى  
موضع من الدار فدخلت غير ذلك الموضع من الدار ، ففي وقوع الطلاق  
وجهان ، قال النووي : أصحهما الوقوع ظاهراً ، لكنه إن أراد ذلك  
الموضع دين فيما بينه وبين الله ، والله أعلم •

ومنها قالت له زوجته هذا ملكك ، فقال ابن كان ملكي فانت طالق ،  
ثم وكل من يبيعه ، فهل يكون ذلك اقراراً بأنه ملكه ؟ وجهان • وكذا  
لو تقدم التوكيل على التعليق • قال النووي المختار في الطالين أنه لا طلاق  
اذ يحتمل أن يكون وكيلاً في التوكيل يبيعه أو كان لغيره وله عليه دين ،  
وتعذر استيفاءه فيبيعه لئتملك ثمنه • أو باعه غصباً • أو باعه بولاية •  
كالوالد • والوصى • والناظر والله أعلم

ومنها لو قال إن لم تصومي غدا فانت طالق فحاضت فوقع الطلاق  
على الخلاف في المكروه •



ومنها لو قال ان لم أأطأك الليلة فأنت طالق فوجدها حائضا : فعن  
المزني أنه سكى عن الشافعي ومالك وأبي حنيفة أنه لا طلاق ، واعترض  
وقال يقع الطلاق لأن المعصية لا تعلق لها باليمين • ولهذا لو حلف ان يعص  
الله فلم يعصه حنث • وقيل ما قاله المزني هو المذهب •

واختاره القفال ، وقيل على قولين كهوات البر بالاكراه ، وكذا ذكر  
الرافعي هذه المسألة هنا عن الروياني وتبعه النووي ثم أعاد الرافعي  
المسألة في الباب السادس من كتاب الايمان في النوع السابع عند الحلف  
على استيفاء الحقوق وجزم بها قاله المزني حكما وتعليقا والله أعلم •

ومنها لو حلف لا يعيد بالمكبان الفلاني وأقام به يوم العيد ولم يخرج  
الى العيد قاله البوشنجي حنث ويحتمل المنع • نقله الرافعي عنه وأقره  
وتبعه النووي •

ومنها لو تخاصم رجل وامرأته على المراودة فقال ان لم تجيئي الى  
الفراش الساعة فأنت طالق : ثم طالبت الخصومة بينهما حتى مضت الساعة  
ثم جاءت الى الفراش قال البوشنجي انها طلقت ، كذا نقله عنه الرافعي  
وأقره ، وتبعه النووي ومنها لو قال لزوجته ان خرجت من الدار فأنت  
طالق والدار بستان بابه مفتوح اليها ، فخرجت الى البستان قال البوشنجي  
الذي يقتضيه المذهب أنه كان بحيث بعد من جملة الدار ومراقبتها لا تطلق  
لا تطلق والا فتطلق ، كذا نقله الشيخان عنه وأقره قال البوشنجي لو حلف  
أنه لا يعرف اسمه حنث على قياس المذهب •

قال البوشنجي ولو قال ان نمت على ثوب لك فأنت طالق فوضع  
رأسه على مرفقة لها لا تطلق كما لو وضع عليها يديه أو رجله  
والله أعلم •

( مسألة ) حلف لا يأكل من طعام فلان فتأهده • قال البوشنجي  
حنث وأقره الرافعي قال النووي هذا مشكل لأن المناهدة في المعنى

المعاوضة وإن لم تكن فى معنى المعاوضة فتخرج على مسألة الضيف  
والله أعلم •

والمناهدة خلط المسافرين فقتهم واشتراكهم فى الأكل المختلط ثم  
أعاد الرافعى المسألة فى آخر كتاب الايمان وفسرها بتفسير هو أعلم  
مما فسرہ النووى وذكر ما ذكره النووى من التخريج على مسألة الضيف  
والله أعلم •

ومنها قال البوشنجى : لو قال ابن دخلت دار فلان ما دام فيها فأفت  
طالق فتحول فلان منها ثم عاد اليها فدخلتها لا تطلق ، وأقره الشيخان  
على ذلك قال البوشنجى : ولو قال ابن أغضبتك فأفت طالق ف ضرب ابنها  
طلقت وإن كان ضرب تأديب •

قلت كذا أطلقه الشيخان ، وينبغى أن يقال ابن أمرته بضربه أو لم  
تأمره وادعت أنها لم تغضب لم يقع لعدم وجود الصفة إذ لا يلزم من  
الضرب الغضب والله أعلم •

ومنها لو قال ابن أكلت من الذى تطبخه فهى طالق فوضعت القدر  
على الكافون وأوقد غيرها لم تطلق ، وكذا لو سجر إلتنور غيرها ووضعت  
القدر فيه كما قاله العبادى وأقره الشيخان •

قلت وهو صحيح فيمن عادتها تبأشر الطبخ بنفسها ، وأما ما جرت  
به عادة أصحاب الثروة من أن المرأة لها خادم هى تتولى وضع القدر على  
الكافون والوقيد ، والزوجة تراقبها فى أمر المطبخ فنتيجة الحش إذ يصدق  
عليها أنها طبخت فى عرفهم واستعمالهم ، ولهذا لم تزل الزوجة تقول عند  
مخاصمتها لم أقصر فى حقك ولم أزل أطبخ له وأغسل عليه فهى عندهم  
عرف شائع يطرد والله أعلم •

ومنها لو قال ابن كان فى بيتى نار فامرأتى طالق وفيه سراج طلقت  
قاله العبادى وأقره الشيخان •

قلت : وفيه نظر ، لأن مقتضى العرف لا يقتضيه ، وهذا عند عدم  
القرينة الدالة على النار المعتادة أما عند وجود القرينة الدالة على ذلك  
كمن جاء بآية لأخذ نار المطبخ ونصوه فالوجه القطع بعدم الوقوع  
والله أعلم . ومنها لو قالت له زوجته لا طاقة لى بالجوع معك فقال :  
ان جعت يوماً فى بيتى فأنت طالق ولم ينو المجازاة فيعتبر حقيقة الصفة  
ولا تطلق بالجوع أيام الصوم . قاله العبادى : وأقره الشيخان .

ومنها لو قال لزوجته ابن لم تكوفى أحسن من القمر ، أو لم يكن  
وجهك أحسن من القمر فأنت طالق . قال القاضى أبو على والقال وغيرهما  
لا تطلق ، واستدلوا بقوله تعالى ( لقد خلقنا الإنسان فى أحسن تقويم )  
قال النووى هذا الحكم والاستشهاد متفق عليه ، وقد نص عليه الشافعى  
قال المروزى ان لم أكن أحسن من القمر فأنت طالق لا تطلق ولو كان  
زنجياً أسود والله أعلم .

ومنها اذا علق طلاقها بحيضها فقالت : حضت وأنكر الزوج صدقت  
بيمينها وكذا الحكم فى كل ما لا يعرف الا منها كقوله ابن أضرمت لى  
بسوءاً فقالت أضرمت فانه يقع الطلاق ولو علق طلاقها بزناها فقالت  
زنت فوجهان :

أحدهما تصديق لأنه خفى تندر معرفته فأشبهه الحيض ، وأصحهما  
عند الامام وآخرين لا تصدق كالتعليق بالدخول يوقف عليها . ولو علق  
بالولادة فادعتها وأنكر وقال هذا الولد مستعار لم تصدق هى على  
الأصح وتطالب بالبينه كسائر الصفات ، ولو علق طلاق غيرها بحيضها  
لم يقبل قولها فيه الا بتصديق الزوج ، ولو قال ابن حضت فأنت وضرتك  
طالقتان فقالت : حضت وكذبها طلقت ولم تطلق ضرتها على الصحيح .

ويشترط فى التعليق بالحيض أن تحيض ثم تطهر ، وحينئذ يقع  
الطلاق ابن قال ابن حضت حيضة : فلو قال ابن حضت وأطلق فالمذهب أنه  
يقع برؤية الدم فان اقطع قبل يوم وليلة ولم يعد الى خمسة عشر يوماً  
تهيئاً أنه يقع والله أعلم .

ومنها في فتاوى القفال لو قال ان كنت حاملا فأنت طالق فقالت  
أنا حامل فابن صدقها الزوج حكم بوقوع الطلاق في الحامل وابن كذبا  
لم تطلق حتى تلد فإن لمسها النساء فقال أربع منهن فصاعدا أنها حامل  
لم تطلق لأن الطلاق لا يقع يقول النسوة ، ولو علق الطلاق بالولادة  
فشهد أربع نسوة بها لم يقيم الطلاق وإن ثبت النسب والميراث لأنها  
مع توابع الولادة وضرورتها بخلاف الطلاق والله أعلم •

ومنها لو قال إن لم أطلقك فأنت طالق لم يقع الطلاق حتى يحصل  
اليأس من التطليق ، وفي معنى ذلك التعليق بنفى دخول الدار أو الضرب  
وسائر الأفعال بخلاف ما إذا لم أطلقك فأنت طالق فانها تطلق إذا مضى  
زمان يمكن أن تطلق فيه ولم تطلق •

وهذا هو المذهب في أن وإذا وهو المنصوص ، والفرق بين أن وإذا :  
أن إن حرف يدل على مجرد الاشتراط فلا أشعار له بالزمان بخلاف إذا  
فانها ظرف زمان ، وقيل فيهما قولان • ولو قال متى لم أطلقك أو مهما  
أو أي حين أو كلما لم أفعّل أو تفعل كذا فأنت طالق فمضى زمن الفعل  
ولم تفعل طلقت على المذهب كلفظة إذا •

واعلم أن لفظة إن المكسورة إذا فتحت صارت للتعليل ، فلو قال أن  
لم أطلقك فأنت طالق بفتح ان طلقت في الحال قال الرافعي الأشبه أنه  
يقع في الحال إلا أن يكون ممن لا يعرف اللغة ، وقال قصدت التعليق  
فيقبل منه ويصدق قال النووي يكون ذلك للتعليق مطلقا إذا كان ميلا  
يفرق بين إن وأن ، وهو الأصح ، وبه قطع المحققون وما قاله النووي :  
نقله الرافعي عن الشيخ أبي حامد قال النووي والنبغوي •

واعلم أن قول العاصمي أنت طالق أن دخلت الدار بفتح أن كذلك ،  
وكذا قوله أنت طالق إذا دخلت الدار وإن كانت للتعليل لأنه فرق بين  
إذا وإذا والله أعلم •

(ولا يقع الطلاق قبل النكاح) : شرط وقوع الطلاق الولائية على

المحل كالزوجية فلا يصح طلاق غير الزوج سواء كان بالتخيير كقوله  
لأجنبية أنت طالق أو بالتعليق كقوله لأجنبية ان تزوجتك فأنت طالق  
أو ان تزوجت فلانة فهي طالق •

وحجة ذلك قوله صلى الله عليه وسلم « لا طلاق الا فيما يملك »  
رواه غير واحد ، وقال الحاكم صحيح الاسناد ، وقال الترمذى أنه حسن ،  
وأحسن شيء روى فى الباب •

وسألت البخارى : أى شيء أصح فى الطلاق قبل النكاح فقال :  
حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده •

وروى « لا طلاق الا بعد النكاح » وبالقياص على ما لو قال لأجنبية  
ان دخلت الدار فأنت طالق ثم تزوجها ثم دخلت الدار فانها لا تطلق  
بالاتفاق ، ولنا قول فى المعلق أنه يقع ، والمذهب أنه لا يقع والله أعلم •

\*\*\*

## « أصناف من لا يقع طلاقهم »

« وأربعة لا يقع طلاقهم : الصبي ، والمجنون ، والنائم ، والمكره » :  
أما الثلاثة الأول فلقوله صلى الله عليه وسلم : « رفع القلم عن ثلاث :  
عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى  
يعقل » أخرجه أبو داود والترمذي ، وقال حسن ، وأما المكره فلقوله صلى  
الله عليه وسلم : « لا طلاق ولا عتاق في غلاق » رواه أبو داود وابن ماجه  
والحاكم ، وقال أنه على شرط مسلم . ولفظ ابن ماجه والحاكم « اغلاق »  
بالإلف وهو المحفوظ ، والإغلاق الإكراه قاله أبو عبيد والقتيبي ، وفي  
حديث ابن عباس رضى الله عنهما أنه عليه الصلاة والسلام قال :

« وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » رواه  
ابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم ، وقال أنه على شرط الشيخين .  
وأعلم أن المبرسم والمغمى عليه كالنائم ، وأما السكران فيقع طلاقه على  
المذهب لأنه مكلف ، وحجته قوله تعالى :

« لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون » ولأن  
عليها رضى الله عنه رأى إيجاب حد المفترى عليه لهذيانه ، ووافقه الصحابة  
رضى الله عنهم على ذلك :

فدل على أن لكلامه حكما كالصاحي ولأنه كالصاحي في قضاء صلاته  
ومن سكره ، فكذا في وقوع الطلاق ، وهل يقع طلاقه باطنا ؟ وجهان ،  
ومن شرب دواء أزال عقله لغير حاجة حكمه حكم السكران لاشتراكهم  
في التعدي بالشرب .

وأعلم أن المكره على تعليق الطلاق لا يصح منه التعليق كما يمنع  
الإكراه تنجيز الطلاق ولا بد من معرفة شروط الإكراه لأنها قد تلبس على  
كثير من الفقهاء فضلا عن المتفقهة ، وكثيرا ما يقع في التناوى ما يقول  
العلماء في شخص أكره على طلاق زوجته الإكراه الشرعى فهل يقع طلاقه .

فيقول المفتي اذا أكره الشرعى لا يقع ، وهذا الجواب وإن كان يقال أنه خطأ باعتبار عدم استفسار السائل ، وقد كان بعض مشايخنا يفتى بمثل ذلك فاتفق أنه استفسر السائل فى ولعة فأبان عن معنى الاكراه الشرعى عنده فوجده باعتبار عرف ذلك السائل ، وكانت الصورة أن شخصا حلف بالطلاق لا يشرب الخمر فمر على أمير كبير وهو يشرب الخمر فحلف الأمير بالطلاق عليه ليشرب معه فشرّب واعتقد أن ذلك اكراه ، فبعد أن كتب له لا يقع الطلاق أخذ الفتوى منه وأفتاه بالوقوع وكان بعد ذلك اذا كتب على فتوى يذكر شروط الاكراه ولا يقتصر على قوله اذا أكره الاكراه الشرعى لا يقع •

اذا عرفت هذا فيشترط فى الاكراه كون المكره بكسر الراء غالبا قادرا على تحقيق ما هدد به المكره بفتح الراء وقدرته هذه اما بولاية أو تغلب أو فوط هجوم ويشترط فى كون المكره مغلوبا عاجزا عن الدفع بهرب أو مقاومة أو استغاثة بغيره •

ويشترط أيضا أن يغلب على ظنه بأنه إن ائتمنع مما أكرهه عليه أن يوقع به المكره والصحيح أنه لا يشترط تنجيز ما توعد به بل يكفى التوعيد •

نعم لا يحصل الاكراه بالتخويف بعقوبة آجلة كقوله لأقتلنك غدا • ويشترط أيضا ألا يظهر ما يدل على اختيار المكره بفتح الراء فإن ظهر خلافه وقع الطلاق كما اذا أكرهه أن يطلق زوجته ثلاثا فطلق واحدة فانه يقع • وكذا عكسه •

وكذا ان أكرهه على أن يطلق تصريح الطلاق فطلق بالكناية أو يصرح آخر وبالعكس أو أكرهه على تنجيز الطلاق فطلقه أو بالعكس فلا عبرة بالاكراه فى هذه الصور ويقع الطلاق لظهور اختياره •

وأعلم أن الناسى والجاهل لا يقع طلاقه على الراجح لحديث ( رفع القلم عن أمتي ) والمختار أنه علم فيعمل بعمومه الا فيما ذل الدليل على تخصيصه كغرامة المتلفات والله أعلم •

مسألة إذا تلفظ بالطلاق ثم قال كنت مكرها وأنكرت المرأة لا يقبل قوله إلا أنا يكون مذبوسا أو كان هناك قرينة أخرى فيقبل ولا يحل لأحد أن يشتد عليه في مثل ذلك بمطلق الطلاق ومن شهد بذلك فهو شاهد زور آثم قلبه ولسانه وشهادته مكتوبة في صحيفته الخيشية ويسأل عنها والله بصير بما شهد \*

( فرع ) طلق إحدى زوجتي بعينها ثم نسيها حرم عليه الاستمتاع بكل منهما حتى يتذكر فلو بادرت واحدة وقالت أنا المطلقة فلا يقنع منه بقوله نسيته أو لا أدري ، بل يطالب بيمين جازمة أنه لم يطلقها ، فإن نكل حلفت وقضى باليمين المردودة ولو طلق مبهما بأن قال أحدا كما طالق ولم يقصد واحدة بعينها طلقت واحدة على الإبهام ويعنيها وهو باختياره والله أعلم \*

( فرع ) قال لزوجته المدخول بها أنت طالق أنت طالق : نظر إن سكنت بين الطلقتين سكتة فوق سكتة التنفس ونحوه وقع الثلاث فإني قال أردت التأكيد لم يقبل ظاهرا ، ويدين وإن لم يسكت وقصد التأكيد قبل ولم يقع الا طلقة وإن قصد الاستئناف وقع الثلاث ، وكذا إن أطلق على الأظهر جريا على ظاهر اللفظ لأن التأسيس فيه أولى من التأكيد والله أعلم \*

( فرع ) لو قال شخص لزوجته أنت طالق ثلاثا وقع الثلاث ، ولو قال أنت طالق ونوى اثنتين أو ثلاثا وقلاما نوى ، ويدل لذلك حديث ركائة في تحليف النبي صلى الله عليه وسلم له آله ما أردت الا واحدة فلو كانت الثلاث واحدة لما كان للتحليف فائدة ، والحديث مسلم في غير المدخول بها لأنها تبين بالأولى والله أعلم . قال :

\*\*\*



## « فصل فى عدد الطلاقات »

( مسألة \* واذا طلق امرأته واحدة أو اثنتين فله مراجعتها ما لم تنقض عدتها ، فإن انقضت عدتها كأن له نكاحها وتكون معه على ما بقى من عدد الطلاق ) : الرجعة بفتح الراء على الأفصح وكسرهما لغة ، وهى فى الشرع عبارة عن الرد الى النكاح بعد طلاق غير بائن على وجه مخصوص .

والأصل فيها الكتاب والسنة واجماع الأمة قال الله تعالى ( وبمولتهن أحق بردهن ) الآية : قال امام الحرمين : والرد الرجعة باجماع المفسرين ، وقال عليه الصلاة والسلام فى قصة ابن عمر رضى الله عنهما « مرة فليراجعها » وعن عمر رضى الله عنه « أئذ النبى صلى الله عليه وسلم طلق حفصة ثم راجعها » رواه أبو داود والسنائى وابن ماجه ، وقال الحاكم صحيح على شرط الشيخين : فإذا طلق الحر امرأته واحدة أو طلقتهين أو العبد طائفة بعد الدخول بلا عوض فله مراجعتها قبل أن تنقضى العدة لما تقدم من الأدلة ، وتصح الرجعة بالعجمية على الصحيح سواء أحسن العرية أم لا .

ولا يشترط فيها الاشهاد على الصحيح ولا يقبل التعليق فلو قال راجعتك ان شئت فقال شئت لم تصح .  
ويشترط أن تكون المرتجة معينة فلو طلق احدى زوجتيه مبهما ثم قال راجعت المطلقة لم يصح على الأصح .

ولا يشترط رضا الزوجة فى ذلك ، نعم يشترط أن تكون الرجعة بالقول الصريح للقادر لأن الرجعة استباحة بضع مقصود فلم تصح بغير القول كالنكاح وقد تصح بالوطء والقبلة والمباشرة بشهوة .

وصيغة الرجعة أن يقول راجعتك أو ارتجعتك أو رجعتك ، وهذه الثلاث صريحة ويستحب أن يضيف الى النكاح أو الزوجية أو نفسه : ولا يشترط ذلك نعم لابد من اضافة هذه الألفاظ الى مظهر أو مضمحل كقوله راجعت فلانة أو راجعتك .

أما مجرد راجعت فلا يكفي ، ولو قال رددتها فالأصح أنه صريح ،  
فعلى هذا يشترط أن يقول إلى فكاحى على الصحيح ، ولو قال أمسكتك  
فهل هو كناية أم صريح ؟ فيه خلاف :

صحح الرافعى فى المحرر أنه صحيح ، ونقله عنه فى الروضة ،  
وسكت عليه قال الاسنوى : الصواب أنه كناية فقد قال فى البحر أن  
الثامعى نص عليه فى عامة كتبه . ولو قال تزوجتك أو فكحتك فهل هو  
كناية أم صريح ؟ فيه خلاف : الأصح فى أصل الروضة أنه كناية .

واعلم أن صرائح الرجعة محصورة ، فالرجعة التى تحصل بإباحته  
أولى ، ثم شرط صحة الرجعة بقاؤها فى العدة وكونها قابلة للجل فلو  
ارتقت أو هو فراجعها فى العدة لم تصح الرجعة لأن المحل غير حلال فى  
هذه الحالة كما لا يصح فكاحها فلو اقتضت عدتها فأتت الرجعة بحصول  
البيونة ثم إن جلد فكاحها قبل أن تنكح زوجاً آخر أو بعده وقبل الاصابة  
أو بعد الاصابة عادت إليه بما بقى من عدد الطلاق ، ولا يهدم الزوج  
الثانى ما وقع من الطلاق .

واحتج الأصحاب بما روى عن عمر رضى الله عنه أنه سئل عن طلق  
امرأته طلقين واقتضت عدتها فتزوجت غيره وفارقها ثم تزوجها الأول  
فقال : هى عنده بما بقى من الطلاق ، وروى ذلك عن على وزيد ومعاذ  
وعبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهم أجمعين ، وبه قال عبيدة  
السلمانى وسعيد بن المسيب والحسين البصرى رضى الله عنهم ، والأخذ بالطلقة  
والطقتين لا يؤثران فى التحريم المحجوز الى زوج آخر ، فالنكاح الثانى  
والدخول فيه لا يهدمها كوطء السيد الأمة المطلقة والله أعلم . قال :

\*\*\*

### (( حكم من طلق زوجته ثلاثا ))

قال ( فان طلقها ثلاثا فلا تحل له الا بعد وجود خمسة أشياء :  
انقضاء عدتها فيه وتزوجها بغيره ودخوله بها ، وبنيتها ، وانقضاء عدتها  
منه ) يعنى اذا طلق الحر امرأته ثلاثا أو العبد طلقين سواء كان قبل  
السخول أو بعده ، سواء كان الطلاق فى نكاح واحد أو أكثر سواء كان  
الطلاق الثلاث بلفظ واحد أو أكثر حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره  
ويطأها فى الفرج ويطلقها وتتقضى عدتها لقوله تعالى ( فان طلقها )  
أى ثلاثة ( فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ) •

واعلم أن النكاح جاء بمعنى العقد فى قوله تعالى ( ولا تنكحوا  
ما نكح آبائكم ) وبمعنى الوطء فى قوله تعالى ( الزانى لا ينكح  
الا زانية ) وترجمت هنا ارادة الوطء بورود السنة قالت عائشة رضى  
الله عنها ( جاءت امرأة رفاعه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت :  
انى كنت عند رفاعه فطلبنى فبت طلاقى فتزوجت بعده بعبد الرحمن بن  
الزبير بفتح الزاى ، وابن ما معه مثل هدية الثوب ، فقال عبد الرحمن  
كذبت يا رسول الله ، والله انى لأعركها عرك الأديم ، فتبسم رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وقال تريدان أن ترجعى الى رفاعه لا حتى تذوقى  
عسيلته ويذوق عسيلتك ) وأراد به الوطء ، وسميت عسيلة تشبيها  
بالعسل ، ولأنها لو لم نجعل الاصابة شرطاً لكان التزويج لأجل الإحلال ،  
لا للاستمتاع والنكاح انما يراد للاستمتاع لا للإحلال والله أعلم •

\* \* \*

### (( العدة وأنواعها ))

العدة تكون بالحمل أو الافراء أو الأشهر • فاذا ادعت المعتدة  
بالأشهر انقضاء عدتها فأنكر الزوج صدق بيمينه لأنه اختلاف فى وقت  
طلاقه ، وأما عدة الحامل فتتقضى بوضع الحمل التام المدة حيا كان  
أو ميتا أو ناقص الأعضاء وبانقضاء ما ظهر فيه صورة الأدمى فإن لم  
يظهر فقولان •

فاذا ادعت وضع حمل أو سقط أو مضغة اذا اكتفينا بها صدقت يمينها ، وقيل لابد من بينة ، وأما المعتدة بالاقراء فان طلقت في الطهر حسبت بقية الطهر قرءا ، وابن طلقت في الحيض اشترط مضى ثلاثة أطهار كاملة ثم ان لم يكن لها عادة في الحيض مستقيمة بأن لم تكن حاضت ثم طراً حيضها أو كان لها عادة مطردة صدقت يمينها اذا ادعت انقضاء الاقراء لمدة الامكان : فان فكلت عن اليمين حلف الزوج وكان له الرجعة وان كان لها عادة مستقيمة صدقت في انقضائها على وفق العادة وهل تصدق فيما دونها مع الامكان ؟ وجهان : أصحهما عند الأكثرين تصدق يمينها لأن العادة قد تتغير والله أعلم •

(فروع) طلق زوجته ثلاثا ثم غاب عنها ، ثم حضر أو لم يحضر وادعت أنها تزوجت بزوج آخر أحلها أو كان قد مضى زمن يمكن فيه صدقها ولم يقع في قلبه صدقها كره له أن يتزوجها للاحتياط ولا يحرم لاحتمال صدقها والتعذر البينة على الوطء وانقضت العدة ، قال الامام وكيف لا والأجنبية تنكح اعتماداً على قولها أنها خلية عن الموانع ، وهل يجب على الزوج البحث عن الحال ؟ قال الروياني يجب عليه في زماننا هذا • وقال أبو اسحاق يستحب والله أعلم • قال :

\*\*\*

### « فصل في الإيلاء »

واذا آلى الشخص أن لا يظأ زوجته مطلقاً أو مدة تزيد على أربعة أشهر فهو مول ) : فالإيلاء هو في اللغة الحلف ، وفي الشرع الحلف عن الامتناع من وطء الزوجة مطلقاً أو أكثر ، وكان طلاقاً في الجاهلية فغير الشارع صلى الله عليه وسلم حكمه •

والأصل فيه قوله تعالى ( للذين يؤولون من نسائهم تربص أربعة أشهر فان فاء وافان الله غفور رحيم ) وقال أنس رضي الله عنه « آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه شهراً ، وكافت انفكت رجله الشريفة فأقام

فى مشربة له تسعاً وعشرين يوماً ، ثم نزل فقالوا يا رسول الله انك آليت شهراً فقال الشهر تسع وعشرون يوماً « رواه البخارى ، وهل يختص المحلف بالله أم لا ؟

قولان : الجديد الأظهر لا يختص كما هو ظاهر الاطلاق لاطلاق الآية ، فعلى هذا لو قال ان وطأتك فعلى صوم أو صلاة أو حج أو فعبدى حر أو ان وطأتك فأنت طالق أو فضررتك طالق ونحو ذلك كان موليا ثم شرط اعتقاده بهذه الالتزامات أن يلزمه شىء لو وطىء بعد أربعة أشهر فلو كانت اليمين تنحل قبل مجاوزته أربعة أشهر لم تعتقد .

فلو قال ان وطأتك فعلى أن أصلى هذا الشهر أو صومه أو أصوم الشهر الفلانى وهو ينقضى قبل مجاوزة أربعة أشهر من حين اليمين لم ينعقد الايلاء ، ولو قال ان وطأتك فعلى أن أطلقك فليس يمول لأنه لا يلزمه بالوطء شىء والله أعلم . قال :

( ويوجب لها ان سأل ذلك أربعة أشهر ثم يخير بين التكفير والطلاق فان امتنع طلق عليه القاضى ) يعنى اذا صح الايلاء ضربت المدة وهى أربعة أشهر بنص القرآن العظيم ، سواء كانا حرين أو رقيقين أو أحدهما حر والآخر رقيق لظاهر الآية ، ولأنها مدة شرعت لأمر جلى ، وهى قلة الصبر عن الزوج فلم تختلف بالرق والحرية كمدة العنة ، وكسن الخيض ، وليس المراد بضرب المدة أنها تقتصر الى من يضرها بالعنة بل المراد أن يمهل أربعة أشهر من غير حاكم لأنها ثابتة بالنص والاجماع نعم ان كان المولى عنها رجعية فالمدة تضرب من الرجعية ، وهذا لأجل هو حق للزوج كالأجل فى حق المديون فاذا انقضت المدة والزوج حاضر وطالبت المرأة بالفينة ولا مانع .

والفينة الجماع ، وسمى به من فاء اذا رجع لأنه امتنع ثم رجع فان جامع وأدنى هذا الجماع أن يغيب الحشفة فى الفرج ، فقد وافاها حقها لأن سائر الأحكام تتعلق بالحشفة لأن الالتقاء لا يكون غالباً الا به ،

ثم لا فرق بين أن يطأها في حالة يباح له الوطء أم لا ؟ مع قيام الزوجية  
ولا فرق بين أن يكون اختياراً أو اكراهاً على الصحيح •

وبذلك تحصل الفیئة ويرتفع الإيلاء ولو وطئها وهو مجنون فالنص  
لحصول الفیئة لأن وطأه كوطء العاقل في التحليل وتقرير المهر وسائر  
الأحكام ، وفي وجه لا تحصل فيطالب عقب أفاقته •

واعلم أن الصحيح أنه إذا وطئ وهو مكره أو مجنون لا تنحل  
اليسين وإن حصلت الفیئة وبطل حقها من المطالبة فإذا وطئها سواء كان  
في المدة أو بعدها سواء كان بعد التضييق أو قبله فإن كانت اليمين بالله  
لزمه كفارة على الأظهر للأخبار الدالة على ذلك والآية •

وقيل لا كفارة لقوله تعالى ﴿ فإن فاعوا ﴾ الآية ، وأجاب القائلون  
بالأظهر بأن المغفرة والرحمة ، إنما ينصرفان إلى ما يعصى به ، والفیئة  
الموجبة للكفارة مندوب إليها ، فإن لم يف طوب بالطلاق لما روى عن  
سهل بن أبي صالح عن أبيه ، قالت « سألت اثني عشر نفساً من الصحابة  
عن الرجل يولى ، فقالوا كلهم ليس عليه شيء حتى تمضي عليه أربعة أشهر  
فيوقف » فإن فاء ، والا طلق فإن لم يطلق فقولان :

أحدهما يجبر عليه بالحبس والتضييق بما يليق بحاله لينفء أو يطلق  
ولا يطلق الحاكم لقوله تعالى ﴿ وإن عزموا الطلاق ﴾ فأضافه إلى الأزواج  
ولأنه مخير بين شيئين الفیئة أو الطلاق فإذا امتنع لم يقم القاضي مقامه  
كمّن أسلم على أكثر من أربع نسوة •

والثاني يطلق القاضي عليه وهو الأصح ، لأنه حق لمعين تدخله النيابة  
فينوب عنه الحاكم كالدين ويفارق اختبار الأربع لأنه لم يتعين واحدة  
منهن ، وإذا طلق القاضي فافما يطلق واحدة رجعية فلو طلق الحاكم ثم  
بان أن الزوج وطئ قبل الطلاق تبين أنه لم يقع وكذا لو بان أنه طلق  
قبله لم يقع طلاق الحاكم ولو وقع طلاق الحاكم أولاً وقع على الأصح

وقيل ان جهل الزوج طلاق الحاكم لم يقع ( وقوله ان سألت ) يؤخذ منه أنها اذا لم تسأل لا يطالب الزوج بشيء وهو كذلك كالمدين لا يطالب بشيء ما لم يطلبه ربه ، ثم اذا لم تسأل لا يسقط حقها بالتأخير حتى لو تركت حقها ، ورضيت به ثم بدالها فلها العود الى المطالبة لأن الضرورة متجدد ، وتختص المطالبة بالزوجة فليس لولي المراهقة والمجنونة المطالبة نعم يحسن من الحاكم أن يقول له اتق الله بالفيئة أو الطلاق ، وانما يضيق عليه اذا بلغت أو أفاقت وطلبت ، وكذا ليس للسيد المطالبة لأن الاستمتاع حق الأمة ( وقول الشيخ ثم يخير بين التكفير والطلاق ) يفيد شيئين :

أحدهما أن المطالبة تكون بالفيئة ، وهو الوطء ، أو بالطلاق وليس لها أن توجه الطلب نحو أحدهما بل يجب أن تكون المطالبة مترددة بين الأمرين وهو كذلك جزم به الرافعي والنووي ، الشيء الثاني أنه اذا رغب في الفيئة فلا يطاق حتى يكفر اذ الوطء قبل التكفير لا يجوز فعبر بالتكفير ليفيد ذلك والله أعلم •

كذلك لو قال والله لا أجامعك ثم أعاد ذلك مرتين فصاعدا ، وقال أردت التأكيد قبل وكافت يميناً واحدة سواء طال الفصل أم لا ، وسواء اتحد المجلس أو تعدد على الصحيح ، وإن قال أردت الاستئناف تعددت اليمين ، وإن أطلق فقولان : قال المتولي إن اتحد المجلس فالأظهر الحمل على التأكيد وإن تعدد فعلى الاستئناف لبعد التأكيد مع اختلاف المجلس فإن لم يحكم بالتعدد لم يجب بالوطء إلا كفارة وإن حكمنا بالتعدد تخلص من اليمين بوطة واحدة ، وفي تعدد الكفارة قولان : الأظهر عند الجمهور أنه لا يجب إلا كفارة واحدة ، وقيل تعدد بتعدد الإيمان والله أعلم •



### « أسئلة وتمهينات »

- س — ما هي الخطبة ومن تجوز خطبتين من النساء ومن لا تجوز .
- س — ما معنى الاجبار في النكاح . ومن يجوز اجبارها . ومن له حق الاجبار .
- س — ما شروط الاجبار وما الدليل عليه .
- س — عرف القسم والنشوز واذكر حكمهما والدليل عليه .
- س — ما حكم الدخول على غير المقسوم لها . وما الحكم اذا اراد السفر .
- س — ما الذي تختص به الزوجة الجديدة بكراً أو ثيباً . وما الدليل عليه .
- س — ما الذي يفعله الرجل اذا خاف نشوز الزوجة . وما الدليل على ذلك .

\* \* \*

### « الخلع »

- س — ما الخلع وما أثره وما الدليل عليه وما حكمة مشروعيته وما أركانه وما حكمه عند فساد العوض : وما يترتب على الخلع الصحيح وما حكم طلاق المختلعة وهل يجوز الخلع في الطهر .

\* \* \*

### « الطلاق »

- س — ما هو الطلاق وما حكمة مشروعيته وما الدليل عليه .
- س — والى كم قسم ينقسم الطلاق .
- س — والى كم قسم ينقسم الطلاق الصريح .
- س — وما شروط وقوعه . وما هي ألفاظ الطلاق الصريح .
- س — وما ألفاظ الكناية وما الذي يشترط في لفظ الكفاية .
- س — وما الطلاق السني والبدعي وما الدليل على ذلك وما الذي يملكه الزوج من عدد الطلاقات . ومن الذي لا يقع طلاقه .



- س - وما أركان الطلاق وهل يحتاج صريح الطلاق الى نية •  
س - وما هي الأحكام التي تعتري الطلاق : وما الطلاق الذي ليس  
بلىعى ولا سنى •  
س - وما الحكم اذا طلقها ثلاثا •

\*\*\*

#### ( الاستثناء فى الطلاق )

- س - ما حكم الاستثناء فى الطلاق • وما شروطه • وهل يصح  
تعليق الطلاق بالصفة •  
س - وما شروط المطلق وما حكم طلاق المكره وما شرط الإكراه •

\*\*\*

#### ( الرجعة )

- س - تعريفها لغة واصطلاحاً • وما الدليل عليها من الكتاب والسنة •  
س - وما أركانها • وما شروطها • وما الذى يتوقف عليه حل  
المطلقة وما شرط المرتجع •

\*\*\*

#### ( الإيلاء )

- س - ما هو الإيلاء لغة وشرعاً • وما أركانه وما الدليل عليه •  
س - وهل يؤجل اذا طلبت الزوجة ذلك •

\*\*\*

### ( فى باب الظهار )

الظهار : ( الظهار هو أن يقول الرجل لزوجته أنت على كظهر أمى فإذا قال ذلك ولم يتبعه بالطلاق صار عائداً ولزمته الكفارة ) : والظهار مشتق من الظهر ، لأنه موضع الركوب والمرأة مركوب الزوج ، وقيل أنه مأخوذ من العلو .

قال الله تعالى : ( فما استطاعوا أن يظهروه ) أن يعلوه فكأنه قال علو عليك كعلواى على أمى ، وكان طلاقاً فى الجاهلية ثم قلل الشارع صلى الله عليه وسلم إلى حكمه إلى تحريمها بعد العود ووجوب الكفارة ، وبقي محله وهى الزوجة ، والظهار حرام بالاجتماع لقوله تعالى ( وانهم ليتولون منكراً من القول وزوراً ) بخلاف قوله أنت على حرام فإنه مكروه وإن كان إخباراً بما لم يكن لأن فى الظهار الكفارة العظمى ، وهى إنما تجب فى المحرم كالقتل والفطر بجماع فى رمضان وفى لفظ التحريم كفارة يمين واليمين والحنث ليسا بمحرمين .

ثم صورة الظهار الأصلية كما ذكره الشيخ أن يقول أنت على كظهر أمى وهى صريحة فى الظهار .

وفى معناها سائر الصلوات كقوله أنت معى أو عندى أو منى أولى كظهر أمى وكذا لو ترك الصلوة فقال أنت كظهر أمى ولم يقل على ، وعن الداركى أنه إن ترك الصلوة كان كفاية لاحتمال أن يريد أنت محرمة على غيرى .

والمصحيح الأول كما أن قوله أنت طالق صريح ولم يقل ومتى أتى بصريح الظهار ، وقال أردت غيره لم يقبل منه على الصحيح كما لو أتى بصريح الطلاق واحصى غيره لا يقبل ، ولو قال جمعتك أو قفسك أو ذاك أو جسمك أو بدئك وكذا قوله أنت كبدين أمى أو جسمها أو ذاتها ، فهو كظهر أمى وإن شبهها ببعض أجزاء الأم فظن أن كان ذلك العضو مما لا يذكر فى معرض الإكرام والأعزاز كالبدن والفرج ، والصدر واليد

والرجل والشعر فقولان : الأظهر أنه ظهار لأنه تشبيهه بعضو محرم فأشبهه  
الظهار وإن كان ما يذكر في معرض الاعزاز والاكرام كقوله أنت على  
كعين أمي فإن أراد الكرامة فليس بظهار وإن أراد الظهار فظهار على  
الأظهر وإن أطلق قوجهان :

والأصح أنه لا يكون ظهاراً ، ولو قال كروح أمي فكقوله كعين  
أمي ، ولو قال كرأس أمي ، فهل هو كيد أمي وبه قطع العراقيون ، وهو  
الأظهر في المنهاج أو كعين أمي وهي طريقة المراززة فيجىء الخلاف  
والتفصيل : قال الرافعي وهو الأقرب ولو قال أنت على كأمي أو مثل  
أمي فإن أراد الظهار فظهار وإن أراد الكرامة فلا وإن أطلق فليس بظهار  
على الأصح وبه قطع كثيرون إذ الأصل عدمه •

واعلم أن تشبيه الزوجة بالجدة سواء كانت من قبل الأب أو الأم  
يكون ظهاراً ، قطع به الجمهور لأنهن أمهات ولدتهن ولأنهن يشاركن الأم  
في العتق وسقوط القصاص ووجوب النفقة ، وقيل فيه خلاف كالتشبيه  
بالبنات ولو شبهها بالمحرمات من النسب كالبنات والأخوات والعمات  
والخالات وبنات الأخ والأخت ففيه خلاف ، المذهب أنه ظهار •

وأما المحرمات بالنسب كالمحرمات بالرضاع والمصاهرة ففيهن خلاف  
منتشر ، المذهب منه أن شبهها بمن لم تزل محرمة عليه منهن فهو ظهار  
والأفلا ولو شبهها بمن لا تحرم عليه أبداً كأجنبية ومطلقة ومعتقة وأخت  
امراته ونحو ذلك فليس بظهار قطعاً سواء طراً ما يؤيد التحريم بأن نكح  
بنت الأجنبية أو طلى أمها وطاً محرماً أو لم يطراً ، ولو شبه بملاعة فليس  
بظهار لأن تحريمها وإن كان مؤيداً إلا أنه ليس للمحرمة ولا للوصلة ،  
ولو شبهها بظهر أبيه أو ابنه أو غلامه فليس بظهار والله أعلم •

فاذا صح الظهار ترتب عليه حكمان : أحدهما تحريم الوطء إلى أن  
يكفر ولا يحرم سائر الاستمتاع على الأظهر عند الجمهور •

الحكم الثاني وجوب الكفارة بالعود ، والعود هو أن يسكنها في  
الكتاب زمن يسكنه أن يطلتها فيه ولم تطلق لأن تشبيها بالأم يقتضى  
أن يسكنها زوجة ، فإذا أمسكها زوجة ، فقد عاد فيما قال •

ولهذا يقال فلان قال قولاً عاد فيه ، فإذا وجد ذلك وجبت الكفارة  
للزوجة الكريمة عاد لما قال فكان من حقه أنه إذا قال أنت عنى كظهر أمي  
أن يقول عقبه أنت طالق ونحو ذلك مما تحصل به الفرقة والله أعلم •

( والكفارة عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب ، فإن لم يجد فصيام  
شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكين كل مسكين مد ،  
ولا يسئل ولو غيرها حتى يكفر ) : فكفارة الظهار كفارة ترتيب بنص القرآن  
العليه قال الله تعالى :

( والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة  
من قبل أن يتماسا ) الى قوله ( فإطعام ستين مسكيناً ) وبمثل ذلك أمر  
رسول الله صلى الله عليه وسلم سلمة بن صخر البياض لما ظاهر من  
امراته ، وخصال الكفارة ثلاثة : الأولى العتق ، ولا بد في الكفارة من  
النية للحديث المشهور ، ولأن الكفارة حق مالى وجب تطهيراً ، فيجب فيه  
النية كالزكاة وتكفى نية الكفارة •

ويشترط في الرقبة المجزئة عن الكفارة أربعة شروط : الاسلام  
ولفظ الايمان أولى لأنه نص القرآن العظيم ، والسلامة من العيوب المضرة  
بالعمل ، وكمال الأرق ، والخلو من العوض •

( وقول الشيخ سليمة ) أى من العيوب التى تضر بالعمل ضرراً  
بيننا ، لأن المقصود تكميل حالة الفراغ للعبادة •

ولا يجزئ مريض لا يرجى زوال مرضه فإن رجا أجراً ، ولو اعتق  
من وجب عليه القتل قال الفقهاء إن اعتقه قبل أن يقدم للقتل أجراً ،

وان قدم فهو كمریض لا یرجی ، ولا یجزىء مقطوع احدی الرجلین  
ولا مقطوع أنمله من ابهام الید ویجوز مقطوع أنمله ، ولا یجوز أنملین  
من السبابة أو الوسطی ویجزىء مقطوع الخنصر من ید والبصر من  
أخرى ، ولا یجزىء مقطوعهما من ید ویجزىء مقطوع جمیع أصابع  
الرجلین علی الصحیح •

ویجزىء قصیر الخلق الذی یقدر علی العمل والكسب ویجزىء الشیخ  
ابن قدر علی العمل علی الأصح ، ویجزىء الأعرج الا أن یشدیدا  
یشح متابعة المشی ویجزىء الأعور دون الأعمی والمراد عور لا یضعف عینه  
بالعمل قاله الشافعی ویجزىء الأصم الأخرس ان فهم الاشارة والا فلا ،  
ویجزىء الخنصر والمحبوب والأمة الرتقاء والقرناء ومنقود الأستان وولد  
الزنا وضعیف البطش والصغیر والله فاقد وبصیر والله أعلم :

وأما کمال الرق فلا بد منه فلا تجزی أم الولد وكذا المكاتب  
كتابة صحیحة •

ولو أعتق من تختم قتله فی المحاربة أجزأ قاله القاضی حسین •  
وأما الخلو عن العوض فلا بد منه فلو أعتق عبداً علی أن یرد  
علیه دینارا مثلاً لم یجزه عن الکفارة علی الصحیح •

الخصلة الثانية من الکفارات الصیام فمن لم یجد الرقة فعليه صیام  
شهرین متتابعین للآية ، ثم عدم الرقة قد یشکل بأن لا یجدها أولاً یجد  
ثنیها أو یجدها بثنی غال أو یجدها وهو محتاج اليها للخدمة أو الى ثنیها  
للنفقة ، أما العادم بالکلیة فللآية ، وأما المحتاج فلأن الحاجة تستغرق  
ما معه ، فصار كالعادم کمن وجد الماء وهو محتاج اليه ، فانه ینتقل  
الى البذل ، فكذلك ههنا ولأن الاجساع فیعقد علی أن المسکن لا یشح  
الاتقال الى الصوم للحاجة والمراد بحاجة الخدمة أن یشکل به مرض  
أو کبر أو زمانة أو ضحامة لا یقدر معها علی خدمة نفسه وكان لا یخدم  
نفسه فی العادة مع الصحة •

فلو كان يخدم نفسه فأوساط الناس لزمه الاعتناق على الراجح  
والمراد بالنفقة قرنه وقوت عياله وكسوتهم وما لا بد منه من الأثاث وكذا  
شراء عبد يحتاج إليه للخدمة والله أعلم •

ويؤخذ من كلام الرافعي والروضة هنا أن الكفارات الواجبة هنا  
بمسبب يترجم تكون على الفور ، وقد ذكر ذلك في مواضع ، وذكر في  
مواضع أخرى أن الكفارات كلها على الفور ، وقد صرح النووي في شرح  
مسلم في حديث كفارة المجامع في نهار رمضان بأنها على التراخي ، وفيه  
من الاختلاف الكثير ما ظهر والله أعلم •

ولو تعمس عليه الاعتناق كفر بالصوم ، وهل الاعتبار باليسار والاعسار  
بوقت الأداء أم بوقت الوجوب أم بأغلب الحالين ؟ فيه أقوال : أظهرها  
أن الاعتبار بوقت الأداء أم بوقت الوجوب أم بأغلب الحاشم لبست  
أن الاعتبار بوقت الأداء لأنها عبادة لها بدل من غير جنسها فاعتبر فيها  
بالة الأداء كالوضوء والتيمم والقيام والعقود في الصلاة •

(مسألة) إذا صار واجبه في الكفارة الصوم وجب أن ينوي من  
الليل لكل يوم ، ولا يجب تعيين جهة الكفارة ولا نية التابع على الأصح ،  
ويجب تتابع الصوم كما هو نص القرآن العظيم ، فلو وطئ المظاهر  
نوى الليل قبل تمام الصوم عصي إلا أنه لا يقطع التابع •

أفطر اليوم الآخر لزمه الاستئناف ولو غلبه الجوع فأفطر بطل  
التتابع ، ونسيان النية في بعض الليالي يقطع التابع كتركها عمدا •  
ولو شك بعد فراغه من صوم يوم هل نوى فيه أم لا ؟ لم يلزمه الاستئناف  
على الصحيح ولا أثر للشك بعد فراغ اليوم ، ذكره الروياني ، والمرض  
يطلق التابع على الأنظر لأنه لا ينافي الصوم ، بخلاف الجنون والاعماء  
كالجنون •

الفصل الثالثة الاطعام فمن لم يستطيع الصوم لهزم أو مرض أو مشقة

جديدة أو خاف زيادة المرض فله أن يكفر بالاطعام للآية الكريمة ، رسول  
يشترط في المرض ان لا يرجى زواله ام لا ؟ قال الأكثرون يشترط .  
وقال الامام والغزالي :

ان كان يلوم شهرين في غالب الظن المستفاد من الأطباء او من  
العرف فله العدول الى الاطعام .

فيطعم ستين مسكينا للآية الكريمة لكل مسكين مدا من قوت البلد  
اذا كان ما تجب فيه الزكاة ، والمد رطل وثلاث بالبغدادى ، وهو مد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا يجوز صرف الكفارة الى كافر ،  
ولا الى هاشمى ومطلبى ، ولا الى من تلزمه نفقة كزوجة وقريب ، ولا الى  
عبد ، فلو صرف الى عبد ومسيده بصفة الاستحقاق جاز ان كان باذن  
السيد لأنه صرف الى السيد . ويجوز الصرف الى ولى الصغير والمجنون  
والله أعلم .

( مسألة ) لو عجز عن العتق والصوم ولم يقدر الا على اطعام عشرة  
أو على مد واحد لزمه اخراجه بلا خلاف لأنه لا بدل للاطعام ، فلو عجز  
عن جميع خصال الكفارة استقرت الكفارة فى ذمته على الأظهر ( وقول  
الشيخ : ولا يحل وطؤها حتى يكفر ) للآية ، والله أعلم .

ولو قال لامرأته أنت على كظهر أمى أنت على كظهر أمى أنت على  
كظهر أمى ، فظهر ان كان أراد التأكيد بالثانية ، والثالثة فظهر واعد ،  
فان أمسكها بعد لمرات فهو عائد وعليه كفارة واحدة ، وان أراد بالثانية  
فظهارا آخر تعددت الكفارة على الجديد ، وان أطلق ولم ينو شيئا فهل يتحد  
الظهار أم يتعدد ؟ فيه خلاف والأظهر الاتحاد .

وقد تقدم أن الطلاق اذا كرر لفظه وأطلق يتعدد الطلاق ، والفرق  
بين الظهار والطلاق أن الطلاق أقوى لأنه يزيل الملك بخلاف الظهار ، وبأن  
الطلاق له عدد محصور والزواج مال له ، فاذا كرره كآب الظاهر استئناف

المملوك والظهار ليس بمتعدد في وضعه ولا هو مملوك للزوج ، ولو  
تفاصلت المرات وقصد بكل واحدة ظهارة أو أطلق فكل مرة ظهار برأسه  
والله أعلم • قال :

( مسألة ) وإذا رمى الرجل زوجته بالزنا فعليه حد القذف إلا أن يقيم  
البينة أو يلاعن فيقول عند الحاكم على المنبر في جماعة من المسلمين :  
أشهد بالله أنني لمن الصادقين فيما رميت به زوجتي فإله من الزنا وأن هذا  
الولد من زنا وليس مني أربع مرات ، ويقول في الخامسة بعد أن يعظه  
الحاكم :

وعلى لعنة الله أن كنت من الكاذبين والله أعلم ، واليك باب اللعان •





## « فصل فى اللعان »

اللعان مصدر لاعن ، وهو مشتق من اللعن ، وهو الابداد وسبب المتلاعنان بذلك لما يعقب اللعان من الاثم والأبعاد ، ولأن أحد المتلاعنين كاذب فيكون وقيل لأن كل واحد منهما يبعد عن صاحبه بتأييد التحريم .

وهو فى الشرع عبارة عن كلمات معلومة جعلت حجة لادعاء الى قذف من لطخ فراشه وألحق به العار . واختير لفظ اللعان على الضبط والشهادة لان اللعان لفظة عربية . والشئ يشتهر بالغريب . وقيل لأنّه فى لعان الرجل وهو متقدم .

والأصل فيه قوله تعالى « والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم » الآيات . وسبب نزولها أن هلال بن أمية قذف زوجته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بشريك ابن السمطاء . فقال له النبى صلى الله عليه وسلم « البينة أو حد فى ظهرك » فقال يا رسول الله اذا رأى أحدنا على أمراءته رجلا ينطلق يلتمس البينة فجعل النبى صلى الله عليه وسلم يقول :

البينة أو حد على ظهرك فقال هلال : والذى بعثك بالحق انى لصادق ولينزلن الله ما يبرىء ظهري من الحد » .

فنزلت هذه الآيات وقيل غير ذلك : فاذا قذف الرجل زوجته وجب عليه الحد كما جاء به النص ، وله مخلصان عنه .

اما البينة . أو اللعان كما نص عليه الخبر . ثم متى يتيقن الزوج أنها زنت بأن رآها تزنى جاز له قذفها ، وكذا لو أقرت به عنده ووقع فى قلبه صدقها أو أخبره به ثقة أو شاع أن رجلا زنى بها ورآه خارجا من عندها فى أوقات الريية فلو شاع ولم يره أو رآه ولم يشع لم يجز فى الأصح وقال الامام لو رآه معها تحت شعارها على هيئة منكرة أو رآها معه

مرات كثيرة في محل ريبة كاذبة لاستفاضة مع الرؤية وتبعه الغزالي وغيره .  
ولا يجوز القذف عند عدم ما ذكرنا . وهذا كله اذا لم يكن ولد . قال  
النووي قال أصحابنا . واذا لم يكن ولد فالأولى أن لا يلاعن بل يطلقها  
ان كرهها والله أعلم .

وان كان هناك ولد يتيقن أنه ليس منه وجب عليه نفيه باللعان .  
هكذا قطع به الجمهور حتى ينتفى عنه من ليس منه . مع وجه لا يجب  
النفي . قال البغوي وغيره فان تيقن مع ذلك أنها زنت قذفها ولاعن  
والا فلا وقذفها لجواز أن يكون الولد من زوج قبله أو من وطء شبهة .

قال الأئمة وانما يحصل اليقين اذا لم يطأها أصلا أو وطئها وأت  
به لاكثر من أربع سنين من وقت الوطء أو لأقل من ستة أشهر . فاذا انتهى  
الأمر الى اللعان فيأتي بخمس كلمات كما ذكره الشيخ ، ويكون ذلك بأمر  
الحاكم أو نائبه ويسمى امرأته ان كانت غائبة عن البلد أو المجلس ، ويرفع  
في نسبها حتى تتميز عن غيرها .

وان كانت حاضرة تكفي الإشارة اليها على الصحيح لأن بها يحصل  
التمييز فلا يحتاج مع ذلك الى ذكر النسب والاسم ، وقيل يجمع بين الاسم  
والإشارة ويقول في الخامسة : إن لعنة الله على إن كنت من الكاذبين فيما  
رميتها به من الزنا للنص ، وان كان هناك ولد ذكره في الكلمات الخمس  
لأن كل مرة بمنزلة شهادة ، فيقول : إن هذا الولد أو الحمل من زنا وليس  
مني ، فلو اقتصر على قوله من زنا هل يكفي ؟

قال الأكثرون : لا ، لاحتمال أن يعتقد وطء الشبهة زنا ، فلا ينتفى  
به الولد ، وأصحهما أنه يكفي ، ولو اقتصر على قوله ليس مني لم يكف ،  
ولو أغفل ذكر الولد في بعض الكلمات احتاج الى إعادة اللعان لنفيه .

(وقول الشيخ فيقول عند الحاكم ) هنا لا بد منه في الاعتداد بصحة  
اللعان لأن اللعان يمين فلا بد فيه من أمر الحاكم كسائر الايمان ( وقوله

على المنبر في جماعة من المسلمين ) هذا من الآداب وأقلهم أربعة وليكنوا من أعيان البلد وصلحتهم لأن في ذلك تعظيما للأمر وهو أبلغ في الردع .

( وقوله أشهد ) هذا اللفظ متعين ، فلو بدله بقوله : أحلف بالله أو أقسم بالله ونحوه انى لمن الصادقين ، أو أبدل لفظ اللعن بالإبصار أو أبدل لفظ الغضب باللعن أو عكسه لم يصح على الأصح في جميع ذلك ، وقيل لا يصح قطعا لأنه أخل باللفظ المأمور به فأشبهه الشاهد اذا أخل بلفظ الشهادة .

وإذا بلغ الرجل لفظ اللعن أو المرأة لفظ الغضب استحب للحاكم أن يقول إن هذه الحامسة موجبة للعذاب في الدنيا وعذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة فاتق الله تعالى فاني أخشى عليك أن لم تكن صادقا أن تنوه بلعنة الله تعالى كي يرجع ، ويتلو عليه ( إن الذين يشتركون بهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا أولئك لا خلاق لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب أليم ) .

ومعنى لا خلاق لهم : أى لا نصيب لهم في الآخرة ، فإن أيما إلا اللعان تركهما ، وينبغي للحاكم أن يذكر هذا الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « أيما امرأة ادخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء ولن يدخلها الله الجنة ، وأيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله منه وفوضه على رؤوس الأولين والآخرين » .

وفى رواية « على رؤوس الخلائق يوم القيامة » رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه ، قال :

« ويتعلق بلعانه خسة أحكام : سقوط الحد منه ، ووجوب الحد عليها ، وزوال القرائن ، ونفى الولد والتحريم على الأبد » .

اعلم أن الزوج لا يجبر على اللعان بعد القذف ، بل له الامتناع . وعليه حد القذف كالأجنبي ، وكذا المرأة لا تجبر على اللعان بعد لعانه ، فاذا لاعن الزوج في حقه مقام الشهادة .

ومنها وجوب الحد عليها إذا قذفها بزنا أضافه الى حالة الزوجية ، وكانت مسلمة لقوله تعالى « ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين » •

ومنها حصول الفرقة بينهما ، وهو الذى عبر الشيخ عنه بزوال الفراش ، وهذه الفرقة تحصل ظاهراً وباطناً ، سواء صدقت أم صدق وقيل ابن صدقت لم تحصل باطناً ، والصحيح الأول ، وحجة ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرق بين رجل وامرأته تلاعها فى زمنه عليه الصلاة والسلام ، وألحق الولد بالأم : رواه ابن عمر رضى الله عنهما أخرجه البخارى ومسلم •

ومنها قى الولد عنه لحديث ابن عمر رضى الله عنهما • ومنها التحريم بينهما إذا كانت البينة باللعان على التأييد لأن العجلانى قال بعد اللعان كذبت عليها أن أمسكتها هى طالق ثلاثاً ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا سبيل لك عليها » فنفى السبيل مطلقاً ، فلو لم يكن مؤيداً لبين غايته كما بينها فى المطلقة ثلاثاً •

وروى « المتلاعنان لا يجتمعان أبداً » ولو كان قد أبانها قبل اللعان ، ثم لا عنها فهل تتأبد الحرمة ؟ وجهان أصحهما نعم ، ثم هذه الأحكام تتعلق بسجرد لعان الزوج ولا يتوقف شىء منها على لعانها ، ولا على قضاء القاضى ، ولو أقام بينة بزناها لم تلاعن المرأة لنفع الحد لأن اللعان حجة ضعيفة فلا يقاوم البينة والله أعلم •

« ويسقط الحد عنها بأبن تلاعن ، فتقول أشهد بالله أن فلانا هذا من الكاذبين فيما رمانى به من الزنا أربع مرات ، وتقول فى الخامسة بعد أن يعظها الحاكم : وعلى غضب الله ان كان من الصادقين » يعنى أن المرأة لا تجبر على اللعان لكن لها أن تلاعن لدرء الحد عنها لقوله تعالى « ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين » :

أى زوجها وتشير اليه كما تقدم ان كان حاضرا أو تذكر ما يميز به من اسم ونسب ان لم يكن حاضرا .

وتقول فى الخامسة : ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين للآية ولا تحتاج الى ذكر الولد لأن لعانها لا يؤثر ، ولو تعرضت لا يؤثر ، وقيل تذكره ليتقابل اللعان والله أعلم .

\* \* \*

( أسئلة وتمارين )

( الظهار )

س - ما هو الظهار لغة واصطلاحاً وما صورته وما الدليل عليه .  
س - ما أركان الظهار . وما شرط الصيغة فى الظهار وما شرط المظاهر والمظاهر منها وما شرط المشبه به فى الظهار . وما معنى العود فى الظهار . وما هى الكفارة للظهار . وما شروط الرقبة المجزئة فى الكفارة .

( اللعان )

س - ما هو اللعان لغة واصطلاحاً . وما الدليل عليه وما كفيته .  
وما الذى يسن فى اللعان . وما الذى يبدأ به فى اللعان . وما الذى يترتب على لعان الرجل وما صيغة اللعان من الرجل ومن المرأة .

\* \* \*

## فصل فى العدة

والمعتدة ضربان : متوفى عنها زوجها ، وغير متوفى عنها ، فالمتوفى عنها ان كانت حاملا فعدتها بوضع الحمل ، وإن كانت حائلا ، فعدتها أربعة أشهر وعشرا ، العدة اسم لعدة معدودة تنبص فيها المرأة ليعرف براءة رحمها ، وذلك يحصل بالولادة تارة ، وبالأشهر أو الاقراء أخرى ، ولا شك أن المعتدة على ضربين متوفى عنها زوجها وغيرها •

فالمتوفى عنها زوجها ، تارة تكون حاملا وتارة تكون حائلا ، فإن كانت حاملا فعدتها بوضع الحمل بشروط نذكرها فيما بعد فى عدة الطلاق ولا فرق بين أن يتعجل الوضع أو يتأخر وظاهر الآية وجوب الاعتداد بالعدة وإن كانت حاملا ، لكن ثبت أن سبيعة الأسلمية ولدت بعد وفاة زوجها بنصف شهر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « حلت فانكحى من شئت » أخرجه البخارى وغيره •

وعن عمر رضى الله عنه قال « لو وضعت وزوجها على السرير حلت » ثم لا فرق فى عدة الحمل بين الحرة والأمة ، وإن كانت حائلا أو حاملا بحمل لا يجوز أن يكون منه اعتدت الحرة بأربعة أشهر وعشر لقوله تعالى « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا » فقد أخرجت الحامل منه بدليل فبقى ما عد ذلك على عمومه •

وأما الحامل من غيره فلا يسكن الاعتداد به ، ثم لا فرق فى ذلك بين الصغيرة والكبيرة وذات الاقراء وغيرها ، ولا فرق بين زوجة الصبي والمسحوق وغيرها ، وتعتبر الأشهر بالإهله ما أمكن •

واعلم ان عدة الوفاة تختص بالنكاح الصحيح ، فلو نكحت فاسدا ومات قبل الدخول فلا عدة ، وإن دخل ثم مات أو فرق بينهما اعتدت للدخول فلا عدة ، وإن دخل ثم مات أو فرق بينهما اعتدت للدخول كما تعتد عن الشبهة والله أعلم • قال :

( وغير المتوفى عنها زوجها ، إن كانت حاملا فعدتها بوضع الحمل ، وإن كانت حائلا من ذوات الحيض ، فعدتها بالاقراء وهي الاطهار ، وإن كانت صغيرة أو آيسة فعدتها ثلاثة أشهر ، هذا هو الضرب الثانى ، وهو عدة غير المتوفى عنها زوجها ، ولا شك أنها أصناف :

أما ذات حمل . وأما ذات اقراء ، وأما ذات أشهر : الصنف الأول ذات الحمل وعدتها بوضع الحمل لعموم قوله تعالى ( وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ) لكن للاعتناء بذلك شرطان :

**أحدهما** كون الولد منسوباً الى من العدة منه أما ظاهراً ، وأما احتمالاً كالمنفى والملعان ، فإذا لاعن حاملاً ، ونفى الولد الذى هو حمل انقضت عدتها بوضعه لإمكان كونه منه .

أما إذا لم يمكن كونه منه بأن مات صبى لا ينزل ، وامرأته حامل فلا تنقضى عدتها بوضع الحمل على المذهب ، والخصى الذى يبقى ذكره كالفحل فى لحوق الولد على المذهب فتقضى العدة منه بوضعه سواء فيه عدة الطلاق أو الوفاة ، وأما من جب ذكره وبقي أنثى فيلحقه الولد فتعتمد امرأته عن الوفاة بوضع الحمل ، ولا يلزمها عدة الطلاق لعدم الدخول والله أعلم .

**الشرط الثانى** أن تضع الحمل بتمامه ، فإن كان الحمل توأمين فلا بد من وضعهما ، ولا تنقضى العدة بخروج بعض الولد لو بقي البعض متصلاً كابن أو منفصلاً . وطلق لحقه الطلاق ، ولو مات وورثه ، ثم مئى انفصل الولد بتمامه انقضت العدة حياً كإبن أو ميتاً ، ولا تنقضى بإسقاط العلقه والدم ، وإن سقطت نصفه نظر ابن ظهر فيها شئ من صورة الآدمى كيد . أو أصبع ، أو ظفر أو غيرها فتتنقضى العدة ، وإن لم يظهر شئ من صورة الآدمى لكل أحد :

لكن قال القوابل فيه صورة خفية وهي بينة لنا ، وإن خفيت على

غيرنا فتقبل شهادتين ، ويحكم بانقضاء العدة وسائر الأحكام ، وإن لم تكن بصورة ظاهرة ولا خفية يعرفها القوابل إلا أنهم قلن أنه أصل آدمي ولو بقي لتصوير وخلق فالنص أن العدة تنقضي به وهو المذهب ، وإن كانت لا تجب به غرة على النص ولا يثبت به الاستيلاء ، لأن المراد من العدة براءة الرحم وقد حصلت والأصل براءة الذمة من العدة .

وأمومة الولد إنما تثبت تبعاً للولد ، ولو شكت القوابل في أنه لحم آدمي أم لا لم يثبت شيء من هذه الأحكام بلا خلاف ، ولو اختلف الزوج وهي . فقالت كان السقط الذي وضعته مما تنقضي به العدة ، وأنكر الزوج وضع السقط فالقول قولها يمينها لأنها مأمونة في العدة والله أعلم .

**الفرع الثاني ذات الاقراء والاقرار جمع قرء بفتح القاف ، ويقال بضمها .**

والصحيح أنه حقيقة فيهما ، وقيل أنه حقيقة في الطهر مجاز في الحيض . واختلف في المراد بالطهر هنا . والأظهر أنه المحتوش بدمين ، وقيل أنه مجرد الانتقال من الطهر الى الحيض ، والمذكور في أول الطلاق أنه لو قال للتي لم تحض قط : أنت طالق في كل قرء طلقة تطلق في الحال على ما قاله الأكثرون ، وفيه مخالفة للمذكور هنا . قال الرافعي ويجوز أن يجعل ترجيحهم للوقوع في تلك الصورة لمعنى يخصها لا لرجحان القول بأن الطهر هو الانتقال . وإذا عرفت هذا فلو طلقها . وقد بقي من الطهر بقية حسبت تلك البقية قرءا سواء كان جامعها في تلك البقية أم لا . فإذا حاضت . ثم طهرت . ثم حاضت . ثم طهرت . ثم شرعت في الحيض انقضت عدتها على الأظهر . لأن الظاهر أنه دم حيض .

وقيل لا بد من مضي يوم وليلة : فعلى الأظهر لو انقطع الدم لدون يوم وليلة ولم يعد حتى مضت خمسة عشر يوما تبينا أن العدة لم تنقض . ثم لحظة رؤية الدم أو اليوم والليلة هل هما من نفس العدة أم يتبين بهما



الاقضاء • وليستا من العدة ؟ وجهان : أصحهما الثاني • فان جعلناه من العدة صحت فيه الرجعة ولا يصح نكاحها لأجنبي فيه والا العكس •

**الفرع الثالث من لم تردها :** اما لصغر • او اياس • او بلغت سن الحيض ولم تحض فعدة هؤلاء بالأشهر ، قال الله تعالى :

( واللاتى يؤسن من الحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتى لم يحضن ) يعنى كذلك • قال أبى بن كعب رضى الله عنه أول ما نزل من العدد ( والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ) فارتاب ناس فى عدة الصغار والأيسات فانزل الله تعالى ( واللاتى يؤسن ) الآية •

واختلف فى سن الاياس : فالأشهر انه اثنان وستون سنة • وقيل ستون ، وقيل خمسون ، وقيل تسعون • قال السرخسى وراينا امرأة حاضت لتسعين • وبهم يعتبر اياسها • قيل باياس أقاربها من الأبوين لتقاربهن فى الطبع • ونص عليه الشافعى • ورجحه الرافعى فى المحرر • وقيل نساء عصباتها كسهر المثل • فعلى المرجح لو اختلفن فهل يعتبر أقلهن أو أكثرهن ؟ فيه خلاف •

وقيل يعتبر اياس جميع النساء أى أقصى ايامهن لتحقيق الاياس ؛ وهذا الأصح عند النووي وغيره •

واليه ميل الأكثرين كما قاله الرافعى • قال امام الحرمين ولا يمكننا طواف العالم ؛ وانما المراد بما بلغنا خبره ، وقيل المعتبر سن الاياس غالباً ؛ لا أقصاه ؛ وعلى الوجهين هل المعتبر نساء زماها ، أم نساء أى زمن كان ؟ الذى فى الابانة والتتمة وتعليق القاضى حسين الأول : وغيرهم لم يتعرضوا الى ذلك ؛ وقيل يعتبر اياس نساء بلدها •

( وعدة الأمة كعدة الحرة فى الحمل ، وبالإقراء تعتد بقرءين • وبالشهور عن الوفاة بشهرين وخمس ليال • وعن الطلاق بشهر ونصف ) يعنى الأمة المطلقة ان كانت حاملاً فعدها بوضع الحمل لصوم

قوله تعالى ( وأولات الأحمال أجنهن أن يضعن حملهن ) ولأن الحمل لا يتبعض • فأشبهه قطع السرقة •

وإن كانت من ذوات الإقراء اعتدت بقرعين لقوله صلى الله عليه وسلم ( يطلق العبد طلقين وتعتد الأمة حيضتين ) وهو مخصص لعموم الآية • ولأنها على النصف فى القسم والحد إلا أنه لا يمكن تنصيف القرء فكمل الثانى كما كمل طلاق العبد بشتين • ولأن استبراء الزوجة الحرة بثلاثة أقراء لكسالتها بالحرية والعقد • واستبراء الأمة الموطوءة بالملك بحيضة لنقصانها برقها • فكان استبراء الأمة المنكوحة بينهما لوجود العقد دون الحرية • وإن كانت من ذوات الأشهر ففيها ثلاثة أقوال :

أحدها ثلاثة أشهر لعموم الآية • ولأنه أقل زمن تظهر فيه امارات الحمل من التحرك وكبر البطن • فاذا لم يظهر ذلك علمت البراءة •

والثانى شهران بدلا عن القرعين كما كانت الأشهر الثلاثة للحرة بدلا عن الإقراء •

والثالث شهر ونصف ، لتجرى على الصحة فى التصنيف كعدة الوفاة ، وهذا هو الأصح ، وبه جزم الشيخ •

واعلم أن أم الولد والمكاتبة والمبعدة كالقنة فيما ذكرنا والله أعلم •

\*\*\*

## « فصل فى المعتدة وما يلزمها »

وللمعتدة الرجعية السكنى والنفقة وللبنات السكنى دون النفقة  
الا أن تكون حاملا • فالمعتدات انواع منها الرجعية فلها النفقة  
والسكنى بالاجماع •

وروى الدار فطنى فى حديث ناطلة بنت قيس حين طلقها ثلاثا أنه  
صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها سكنى ولا نفقة وقال انما النفقة والسكنى  
لمن تملك الرجعة وفى رواية ( ولا نفقة لك الا أن تكونى حاملا ) رواه  
أبو داود والذى فى تسلم ( لا نفقة لك ولا سكنى ) وكانت بانئا حائلا  
ولأن الرجعية زوجته بخلاف هذه • والمانع فى الرجعية من جهة الزوج  
لأنه يقدر على ازالته وكما تجب الرجعية النفقة والسكنى تجب لها بقية  
مؤنات الزوجات ومنها البائن •

فالبيونة ان كانت بخلع أو استيفاء ثلاث طلاقات فلها السكنى حاملا  
كانت أو حائلا لقوله تعالى ( اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم )  
وان كانت معتدة عن وفاة ففى استحقاقها السكنى قولان : وأما المطلقة  
وهى ناشزة فلا سكنى لها فى العدة لأنها لا تستحق النفقة ولا السكنى  
فى صلب النكاح فبعد البيونة أولى كذا قاله القاضى حنين ، وقال الامام  
ان طلقت فى مسكن النكاح فعليها ملازمته لحق الشرع فان أطاعت  
استخفت السكنى والله أعلم •

وقوله الا أن تكون حاملا يعنى البائن بخلع أو طلاق ثلاث فلها  
النفقة اذا كانت حاملا وقضية كلام الشيخ أن النفقة لها ، وهو الصحيح ،  
وقيل انه للحمل فعلى الصحيح لا تجب لحامل عن وطء الشبهة ،  
ولا فى النكاح الفاسد •

وكذا أيضا لا تجب النفقة لمعتدة عن وفاة وان كانت حاملا ، فقص  
عليه الشافعى ، وبه قال مالك ، وأبو حنيفة تبعا لابن عباس رضى الله عنهما •  
وقال على وابن مسعود وابن عمر رضى الله عنهم يثيق عليها من  
التركة حتى تضع • وبه قال شريح والنخعى • والشعبى • وحماذ بن  
أبى لیلی • وسفيان والله أعلم • قال :

## فصل فى الاحداد

« وعلى المتوفى عنها زوجها الاحداد وهو الامتناع من الزينة والطيب » : يعنى يجب الاحداد فى عدة الوفاة ، وهو مأخوذ من الحد وهو المنع لأنها تمنع الزينة ونحوها •

والأصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم ( لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ليال الا على زوج أربعة أشهر وعشرا ) •

وفى رواية ( لا تحد امرأة على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر وعشرا فلا تلبس ثوبا مصبوغا الا ثوب عصب ولا تكتحل ولا تمس طيبا الا اذا طهرت فنبذة من قسط أو أظفار ) رواه الشيخان ولا فرق فى وجوب الاحداد بين المسلمة والذمية ولو كان زوجها مسلما ، ولا بين الحرة والأمة ، ولا بين المكلفة وغيرها •

والولى يمنع الصغيرة والمجنونة مما تمتنع منه المكلفة ويؤخذ من كلام الشيخ أن المعتدة عن غير الوفاة أنه لا يجب ، وهو كذلك •

أما الرجعية فلائها زوجة فى الأحكام • نعم نص الشافعى أنه يستحب • وذهب بعض الأصحاب الى أن الأولى أن تتزين بما يدعو الى رجعتها •

وأما المطلقة بخلع أو استيفاء العدد ففيه قولان أصحهما أنه لا يجب الاحداد أيضا لأنها معتدة عن طلاق فأشبهت الرجعية • وأيضا فهي مجفوة بالطلاق فلا تكلف التفجع بخلاف المتوفى عنها زوجها •

وفى المذهب القديم أنه يجب الاحداد لأنها بائن معتدة فأشبهت المتوفى عنها زوجها •

وأما المنسوخ فكأحها بعيب وغيره ففيها وجهان : الأول : القول

فى البائن بالطلاق • وقيل لا يجب قطعاً لأن الفسخ اما لمعنى فيها أو بمباشرتها فلا يليق بها اظهاراً لتفجع هذا فى الاحداد •

\* \* \*

### كيفية الاحداد

وأما كفيته : فهو ترك الزينة بالثياب والطحى والطيب : أما الثياب فلا يحرم جنس القطن والصوف والوبر والشعر • بل يجوز لبس المنسوج منها على ألوانها الخلقية وكذا الكتان والقصب •

وأما الابرسم فلم ينقل فيه نص عن الشافعى وهو عند معظم الأصحاب كالكتان وغيره اذا لم يحدث فيه زينة وقيل يحرم الابرسم • واطلاق جواز لبس الصوف بأنواعه والديقى ونحوه صحيح عن أهل الثروة من المدن وغيرهم أما غير أهل المدن لا سيما المستضعفين من أهل البوادر فينتجه الجزم بتحريم ذلك عليهم •

وقيل إن الطحى من الصفر ونحوه إن كان فى قوم يتزينون به حرم والا فلا ينبغى إن يراعى عادة اللابس ومصل ما يحصل به الزينة غالباً كالاحمر والأصفر فليس لها لبسه •

ولا فرق بين أن يكون لنا أو خشنا ويدخل فى هذا الدياج المنقش والحرير الملون فيحرمان والمصبوغ غزله قبل النسج إن كان للصبغ لا يقصد به الزينة بل للمصيبة أو تحمل الوسخ فلها لبسه وهو أبلغ فى الحلال بل حكى الماوردى وجهاً أنه يلزمها لبس السواد فى الاحداد وإن كان المصبوغ متردداً بين الزينة وغيرها كالأزرق فإن كان براقاً فحرام وإن كان كدرأً وأما المطرز فإن كان كثيراً فحرام وإلا فأوجه قيل وقيل •

وثالثها أن نسج مع الثوب جاز وإن ركب حرم لأنه محض الزينة • وأما الطحى فيحرم عليها لبسه سواء فيه السوار والخلخال والخاتم والذهب والفضة وبهذا قطع الجمهور وقال الامام يجوز لها أن تنضم بالفضة كالرجل وفى اللالىء تردد الامام وبالتحريم قطع الغزالى وهو الأصح •

وأما الطيب فيحرم عليها في بدنها وثوبها ويحرم عليها دهن رأسها ويجوز لها دهن البدن بما ليس فيه رائحة ذكية كالبنفسج وغيره .

وكذا يحرم عليها أكل شيء فيه طيب أو تكتحل بمثل ذلك ويحرم الأسود منه كالإتمد فانه للزينة ولا فرق بين السوداء والبيضاء وفي وجه يجوز للسودان والصحيح الأول للحديث . فاذا احتاجت الى الاكتحال به لرمده وغيره . اكتحلت به ليلا ومسحته نهاراً فان دعت ضرورة الى الاستعمال نهاراً جاز ، ويجوز استعماله في غير العين الا الحاجب فانه زينة .

وأما الكحل الأصفر وهو الصبر فحرام على السوداء وكذا على البيضاء على الأصح لأنه يزين العين ويحسنها ويحرم الخضب بالحناء ونحوه فيما يظهر من البدن كاليدن والرجلين والوجه . وكذا تعجيد الأصداغ . ويجوز للمحدة التزين في الفرش والبسط وأثاث البيت لأن الحداد في البدن لا في الفراش ويجوز لها التنظيف بغسل الرأس . والامتناع ودخول الحمام وتقليم الأظافر وإزالة الأوساخ اذ هي ليست من الزينة في شيء . ويجوز الاحداد على غير الزوج ثلاثة أيام فما دونها للحديث المتقدم وقد صرح بذلك الغزالي .

\*\*\*

### « ما يلزم المعتدة بوفاة الزوج »

اعلم انه يجب على المعتدة ملازمة مسكن العدة فلا يجوز لها أن تخرج منه ولا يجوز اخراجها الا لعذر نص على ذلك القرآن الكريم بقوله تعالى :

« ولا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن » فلو اتفق الزوجان على أن تستقل الى منزل آخر بلا عذر لم يجز وكان للحاكم المنع من ذلك لأن العدة حق الله وقد وجبت في ذلك المنزل فكما لا يجوز ابطال أصل العدة • كذلك لا يجوز ابطال صفتها •

وقوله الا لحاجة يعنى يجوز الخروج لحاجة والحاجة أنواع منها اذا خافت على نفسها أو مالها من هدم أو حرق أو غرق سواء في ذلك عدة الوفاة أو الطلاق وكذلك اذا لم تكن الدار حصينة وخافت اللصوص أو كانت بين فسقه تخاف على نفسها أو كانت تتأذى بالجيران أو من الأحماء تأذياً شديداً ولو كانت بذئنة وتستطيل بلسانها عليهم جازا اخراجها وتتحرى القرب من مسكن العدة •

ومنها اذا احتاجت الى شراء طعام • أو قطن أو بيع غزل ونحوه فليُنظر ان كانت رجعية فهي زوجة فعلية القيام بكفائتها بلا خلوة ولا تخرج الا باذنه قال المتولى الا اذا كانت حاملا وقلنا تستحق النفقة فلا يباح لها الخروج •

ومنها اذا كان المسكن مستعاراً ورجع المعير عليها • أو مستأجراً ومضت المدة وطالب المالك فلا بد من الخروج • ومنها اذا لزمها حق فإن كان يسكن استيفاءه في البيت كالدين فعل فيه وإن لم يكن واحتيج فيه الى الحاكم فان كانت برزة خرجت ثم عادت الى المسكن • وإن كانت مخدرة بعث الحاكم اليها نائباً • أو حضر بنفسه •

ولا تعذر في الخروج لأغراض غير ضرورة كالزيارة والعمارة واستئناء المسال بالتجارة وتعجيل حجة الاسلام • وزيارة بيت المقدس • وقبور الصالحين ونحو ذلك فهي عاصبة بذلك •

ثم يحرم على الزوج مساكنة الزوجة المعتقة في الدار التي تعتمد فيها ومداخلتها لأن ذلك يؤدي إلى الخلوة وخلوته بها كخلوة الأجنبية .  
وكثير من الجهلة لا يرون ذلك حراما ويقول هي مطلقتي وهو يعرف الحال . فإن اعتقد حل ذلك بعد ما عرف كفر والعياذ بالله تعالى فإن تاب والا ضربت عنقه . وكذا حكم الحكاميين الذين يحجبون مع النساء ، لا يحل لهم الخلوة بهن . ولا يقتدى في ذلك بمن يفعله من المتفهمة فإن ذلك حرام حرمه الله ورسوله .

ولو مضت مدة من العدة أو كلها ولم تطلب الزوجة حق السكن سقط ولم يكن ديناً في ذمته نص عليه الشافعي ، ونص على أن نفقة الزوجة لا تسقط بمضي الزمان بل تصير ديناً في ذمته والفرق بين الحالتين أن النفقة تجب بالتمكين وقد وجد والسكنى لصيانة ما به على موجب نظره ولم يتحقق وحكم السكنى في صلب النكاح كما ذكرنا في العدة والله أعلم .





## « باب الرضاع »

الرضاع بكسر الراء وفتحها • ويقال وضع بكسر الضاد يرضع بفتحها وبالعكس والأصل فيه الكتاب والسنة والاجماع • قال تعالى :

(وَأُمَّهَاتِكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتِكُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ) وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) رواه الشيخان : وقد قال الشيخ صاحب متن أبي شجاع في فقه الشافعية إذا أرضعت المرأة لبنها ولداً صار الرضيع ولداً لها بشرطين أحدهما أن يكون له دون حولين : والثاني أن ترضعه خمس رضعات متفرقات وعلى هذا فالرضاعة المحرمة لها أركان •

### منها المرضعة ولها ثلاث شروط :

**الشرط الأول** كونها امرأة فلبن البهيمة لا يتعلق به تحريم فلو شربه صغيران لم يثبت بينهما أخوة وكذا لبن الرجل لا يحرم على الصحيح •

**الشرط الثاني** كونها حية • فلو ارتضع صغير من ميتة • أو حلب له منها لم يتعلق به التحريم كما لا يثبت حكم المصاهرة بوطء الميتة • ولو حلب لبن حية ثم أوجر الصبي بعد موتها حرم على الصحيح ونص عليه الشافعي وذلك لانفصاله منها في الحياة •

**الشرط الثالث** كونها محتملة للولادة فلو ظهر لصغيرة دون تسع سنين لبن لم يحرم ، وإن كانت بنت تسع سنين حرم وإن لم يحكم بالبلوغ لأن احتمال البلوغ قائم والرضاع كالنسب فيكفي فيه الاحتمال • ولا فرق في المرضعة بين كونها متزوجة أم لا ، ولا بين كونها بكر أم لا وقيل لا يحرم لبن البكر والصحيح أنه يحرم نص عليه الشافعي • ومن أركان الرضاع اللبن •

ولا يشترط لثبوت التحريم بقاء اللبن على هيئة حالة انفصاله عن الثدي فلو تغير بحموضة أو انعقاد أو غليان أو صار جينا أو زبد وأطعم منه الصبي حرم لحصول اللبن الى الجوف وحصول التغذية به : وإن خلط بغيره نظر ان كان اللبن غالبا تعلقت الحرمة بالمخلوط .

ويشترط أن يكون اللبن قدراً يسقى منه الولد خمس رضعات على المذهب ومنها أن من الأركان المحل وهي معدة الصبي الحي وما في معنى المعدة فهذه ثلاثة فيود الأول المعدة فلولصول اليها يثبت التحريم سواء ارتضع الطفل أو حلب له أو صب في أنفه فوصل الى جوفه ودماعه حرم على المذهب بخلاف ما اذا احتقن به . أو كان في بطنه جراحة فصب فيها فوصل الى الجوف لم يثبت التحريم على الأظهر ولو ارتضع وتقيأ في الحال ثبت التحريم على الصحيح .

الثاني كثر الصغير دون الحولين . فان بلق سنتين فلا أثم لارتضاعه . ويعتبر ان بالآهله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( لا رضاع الا كان في الحولين ) رواه الدارقطني . وفي رواية الترمذي ( لا يحرم من الرضاع الا ما فتح الأمعاء في الثدي وكان قبل الفطام ) .

التقييد الثالث : حياة الرضيع فلا أثر لوصل الى معدة الصغير الميت ثم شرط الرضاعة المحرمة في رضعات متفرقات مشبعات فلا تكفي المصة الواحدة هذا هو الصحيح الذي عليه العمل وقيل بواحدة وقيل بثلاث وحجة القول الصحيح ما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت « كان فيما أنزل الله تعالى من القرآن : عشر رضعات معلومات يحرمن ، ثم نسخ بخمس معلومات : فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن » وفي رواية ( لا تحرم المصة ولا المصتان ولا الرضعة ولا الرضعتان ) رواه مسلم .

ثم شرط الرضعات أن يكن متفرقات ، والرجوع في الرضعة والرضعتان الى العرف . فمتى تظلل فصل كثير تعددت الرضعات .

فلو رضع ثم قطع اعراضا واشتغل بشيء آخر ثم عاد وارضع فهما رضعتان ولو قطعت المرضعة رضاعة ثم عادت الى الارضاع فهما رضعتان يعنى اذا جلست لرضاعه وتخلل الرضعة حركات وأشياء مخلفة كنعاس وغيره تعد رضعة واحدة •

قال ويصير الرضيع ولدها ( ويصير زوجها أبا له ) ويحرم الموضع التزويج الى من ناسبها ، ويحرم عليها التزويج الى الموضع وولده وأن من كان فى درجته أو أعلى على طبقة منه • والكلام الآن فيمن يحرم بالرضاع ، ولا شك أن قطب ذلك الرضيع والموضع ، وكذلك الفحل الذى له اللبن ثم تنتشر الحرمة منهم الى غيرهم فيحرم على الموضع بفتح الضال أن يتزوج بمن اتسبب الى المرضعة بالنسب أو بالارضاع وولده سفلى ومن اتسبب اليه وإن علا لأن الرضيع وولده وإن سفلى أبناؤها فيحرم الرضاع ما يحرم من النسب •

فيحرم عليها أن يتزوج بالمرضع أو بالرضيع وبولده وإن سفلى لأنها أمهم وإن سفلوا دولن من فى درجته — لأن أخوة الرضيع اذا لم يرضعوا فهم أجنب منها ، وكذا لا يحرم من هو أعلى من فى درجة الرضيع كأعمامه ، والحاصل أن كل ما حرم من النسب حرم بالارضاع للأدلة المتقدمة واستثنى بعضهم مسائل تحرم فى النسب وقد لا تحرم فى الرضاع ، فمنهم من صحح الاستثناء ، ومتهم من منعه ، وعلى كل حال فقد ذكرنا ذلك مفصلا فى ( فصل : والمحرمات بالنسب أربعة عشر ) فراجعها ، والله أعلم •

\*\*\*

## أسئلة وتمارين على باب الطلاق

### والولاية والخلع

- س - ما هي الولاية وما حكمها وما حكم الإجابة اليها .
- س - ما هو القسم وما النشوز وما حكم التسوية بين الزوجات .
- س - ما حكم المسافر في القسم .
- س - وما الحكم إذا تزوج جديدة وبماذا تخص هذه الزوجة .
- س - وما الحكم إذا خاف نشوز الزوجة وبماذا يصنع حينذاك .
- س - وما الذي يسقط بالنشوز وما الحكم إذا منع الزوج زوجته حقها .

- س - ما الخلع لغة وشرعا وما حكم الخلع وما الدليل عليه .
- س - وما أثر الخلع وما لفظه الصريح والكنائية وهل يجوز الخلع في الطهر وهل يلحق المختلعة الطلاق .



### الطلاق

- س - ما هو الطلاق لغة وشرعا وما الدليل عليه وما أركانه وما حكم طلاق المكره وما هي شروط الإكراه .
- س - ما صيغة الطلاق صريحا أو كناية وما ألفاظ الصريح وهل يفتر صريح الطلاق الى نية وما الحكم إذا قال الطلاق لازم لى أو واجب على وما هو طلاق الكناية وما شروط وقوع الطلاق بالكناية وما هو الطلاق السنى والبدى وغيرهما .
- س - ما هي الأحكام التي تعترى الطلاق وما الذي يطلب ممن طلق بدعي .

- س - ما الذي يملكه الزوج من الطلاقات .
- س - ما حكم الاستثناء في الطلاق وما حكم التعليق بالصفة والشرط .

- س - ما هي شروط المطلق .

- س - ما حكم المكره وما الذى يحصل به الاكراه .
- س - ما هى الرجعة وما أركانها وما شرط المرتجع .
- س - وما الحكم اذا طلق الزوج زوجته ثلاثا .
- س - ما الإيلاء وما أركانه وما الحكم اذا مضت المدة ولم يطأها .



### ( فصل فى الظهار )

- س - ما هو الظهار لغة واصطلاحاً وما الدليل عليه وما حكمه وما صيغته .
- س - وما شرط المظاهر وما شرط المظاهر منها وما شرط الشبه به .
- س - ما معنى العود فى الظهار .
- س - ما كفارة الظهار وما الرقبة المجزية فى كفارة الظهار وهل يحل للمظاهر وطء زوجته قبل الكفارة .



### ( فصل فى اللعان )

- س - ما هو اللعان لغة . وشرعاً وما الدليل عليه من الكتاب والسنة .
- س - وما معنى قول النبى صلى الله عليه وسلم لهلال بن أمية حين قذف زوجته بشريك بن سمحاء « البينة أوجد فى ظهرك » .
- س - ما كيفية اللعان : ما هو التغليب فى اللعان بالمكان والزمان .
- س - من الذى يبدأ فى اللعان من الزوجين .
- س - ما الذى يترتب على لعان الرجل لزوجته .



### ( فصل فى العدة )

- س - ما هى العدة ومن المعتدة والى كم قسم تنقسم المعتدة .

- سـ ما الحكم اذا كانت المعتلة عن وفاة حائلا أى غير حامل •  
 سـ ما عدة غير المتوفى عنها •  
 سـ واذا مات الولد فى بطن أمه وتعذر نزوله بدواء أو غير فمتى تنقضى عدتها •  
 سـ ما حكم من انقطع حيضها لغير يأس •  
 سـ ما هو الذى يعتد به فى عدة اليأس •  
 سـ وما عدة المطلقة قبل الدخول بها •  
 سـ ما عدة الأمة ومن فيها رق اذا كان حاملا أو حائلا •  
 سـ ما الذى يجب للمعتلة • وما الذى يجب عليها سواء كانت بائنا • أو رجعية •



#### الإحداد على المتوفى عنها زوجها

- سـ ما هو الإحداد على المتوفى عنها زوجها وما مقدارها وما حكمه وما الدليل عليه وما الذى يجب فيه •  
 سـ ما هى المبتوتة وما هى الأشياء التى تمتنع الزوجة من التزين بها مدة الإحداد •



#### ( فصل فى الاستبراء )

- سـ ما هو الاستبراء لغة وشرعا فى ملك الأمة وما الدليل عليه وما حكمه •

## باب النفقة

( فصل ) ونفقة الأهل واجبة للوالدين والمولودين ، فأما المولدون فتجب نفقتهم بشرطين : الفقر والزمانة ، والفقر والجنون ، وأما المولدون فتجب نفقتهم بشروط : الفقر والصفر ، والفقر والزمانة ، والفقر والجنون ، والنفقة مأخوذة من الانفاق والاخراج ، ويوجبها ثلاثة أسباب : القرابة والملك والزوجية ، أما النسيان الأخيران فيوجبان للمملوك على المالك ، وللزوجة على الزوج ولا عكس •

وأما السبب الأول وهو القرابة فيوجب لكل منهم على الآخر لشمول البعضية والشفقة ولهذا انما تجب لقرابة البعضية وهي الأصول والفروع ، فيجب للوالد على الولد وإن علا ، وللولد على الوالد وإن سفل لصديق الأبوة والبنوة ، ولا فرق في ذلك بين الذكور والإناث ، ولا بين الوارث وغيره ولا فرق بين اتفاق الدين والاختلاف فيه • والدليل على وجوب نفقة المولودين قوله تعالى ( وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ) ويجب على الوالدين بشرط يسار الوالدين •

وفي وجه لا تجب على مسلم نفقة كافر ، والدليل على وجوب الاطلاق على الوالدين قوله تعالى ( وصاحبهما في الدنيا معروفا ) وقوله تعالى ( ووصينا الإنسان بوالديه حسنا ) وقوله صلى الله عليه وسلم « أطيع ما يأكل الرجل من كسبه » وولده من كسبه ، يدل عليه قوله تعالى ( ما أغنى عنه ماله وما كسب ) يعنى ولده •

وقد روى « إن أولادكم هبة من الله وأموالكم لكم إذا احتجتم اليها » والأجداد والجندات ملحقون بالأبوين إن لم يسلخوا في عموم الأبوة كما ألحقوا بهما في العتق وسقوط القصاص وغيرهما لوجود البعضية ، وانما تجب نفقة الوالدين بشروط منها يسار الولد ومن اليسار قدرته على الكسب وفيه خلاف الوالدين بشروط : منها يسار الولد • والموسر من فضل عن قوته وقوت عياله في يومه وليلته ما يصرفه اليهما ،

فإن لم يفضل فلا شيء عليه لأعساره ، ويباع في ثقة القريب ما يباع في الدين من العقار وغيره لأنها حق مالي لا يدل له فأشبه الدين ، ولو كان الولد لا مال له إلا أنه يقدر على الاكتساب ويحصل ما يفضل عن كفايته، فهل يكلف الكسب؟ فيه خلاف: قيل لا كما لا يكلف الكسب لقضاء الديون والصحيح أنه يكلف ، وبه قطع الجمهور لأنه يلزمه إحياء نفسه بالكسب . ومنها : أى من الشروط أن لا يكون لهما مال ، فإن كانا ويكفيهما فلا تجب سواء كانا زمنين أو مجنوفين أو لهما مرض وعمى أم لا لعدم الحاجة . ومنها أن لا يكونا مكتسبين ، فإن كانا مكتسبين لم تجب نفقتهما لأن الاكتساب بمنزلة المال العتيد ، فلو كانا صحيحين إلا أنهما غير مكتسبين، فهل يكلفان الكسب ، فيه قولان :

أصحهما في التنبيه لا تجب للقدرة على الكسب ، والثاني أنهما تجب لقوله تعالى ( وصاحبهما في الدنيا معروفا ) وليس من المصاحبة بالمعروف تكليفهما الكسب ، وهذا هو الصحيح عند الرافعي والنووي، ومنهم من قطع به ، فإن فقدت هذه الشروط وكافا فقيرين زمنين أو مجنوفين أو بهما عجز من مرض أو عمى كما قاله البغوي وجبت نفقتهما لتحقق الحاجة والله أعلم .

وأما الدليل على وجوب نفقة المولودين وإن سفلوا ذكورا كانوا أو إناثا فقوله تعالى ( وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ) وقوله تعالى ( فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن ) وقوله تعالى ( ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق ) الآية .

وفي السنة الشريفة جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن معي دينار فقال ( انفقه على نفسك ) فقال معي آخر قال ( انفقه على ولدك ) وقال عليه الصلاة والسلام لزوجة أبي سفيان في الحديث المشهور ( خذي من ماله ما يكفيك بالمعروف ويكفي بنيك ) وإنما تجب النفقة لهم بشروط :



منها يسار الوالدين كما مر في حق الولد فإن لم يكن لهما مال ولكن كانا ذا كسب لائق بهما ، فهل يجب عليهما أن يكتسبا لنفقة الولد ؟ فيه خلاف الصحيح تجب ، وبه قطع الأكثرون •

والثاني لا تجب ، ومنها أن لا يكون للولد مال ولا كسب ، فإن كان لم تجب لعدم حاجته ، سواء كان الولد زهنا أو مجنونا أو مريضا أو به عى ، فإن كان الولد أو الأولاد فقراء زمنين ، أو فقراء مجانين ، أو فقراء اخفالا لا يتهاى منهم العمل : وجبت نفقتهم للكرات الدالة على ذلك ، ولعجزهم •

وأوجب أبو نور نفقتهم مع اليسار ، فلو كانت الأولاد أصحاء الا أنهم غير مكتسبين بأيديهم ، فهل تجب نفقتهم والحالة هذه ؟ فيه خلاف ، بأن النفقة لو كانت على الوارث للزم الأب ثلثا النفقة ، والأم نلها وليس كذلك والله أعلم •

\* \* \*

## نفقة الرقيق والبهائم

(ونفقة الرقيق والبهائم واجبة بقدر الكفاية ولا يكلف من العمل ما لا يطيق) هذا هو السبب الثاني مما يوجب النفقة وهو ملك اليمين فمن ملك عبداً أو أمة لزمه نفقة رقيقه قوتا وأدما وكسوة وسائر المؤن ، سواء كان قنا أو مديراً أو أم ولد ، وسواء كان صغيراً أو كبيراً ، وسواء كان زمناً أو أعمى أو سليماً ، وسواء كان مرهوناً أو مستأجراً أو غير ذلك لوجود السبب الموجب لذلك وهو ملك اليمين .

وروى أبو هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « للمملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق » رواه مسلم .

وفى رواية . « كفى بالمرء أثماً أن يجلس ضمن يملكه قوته » ولأن السيد يملك كسبه وتصرفه فلزمته مؤنته ، وقد اتفق العلماء على ذلك فيلزمه طعامه ومؤنته بقدر الكفاية ويعتبر في ذلك رغبته وزهاده ولا يكلف من العمل ما لا يطيق ، وإذا استعملته ليلاً أراحته نهارة وبالعكس ، ويربيحه في الصيف في وقت القيلولة وما خفف عنه فله أجره .

ففى الحديث . « ما خففت عن خادمك من عمله كان لك أجر فى موازينك » : رواه ابن جبان فى صحيحه من حديث عمرو بن حريث ، وعلى المملوك ذكراً كان أو أنثى بذل المجهود وترك الكسل والله أعلم .

وكما يجب عليه مؤنة مملوكة ، كذا يجب عليه نفقة داره ، سواء فى ذلك العلف والسقى ، نعم يقوم مقام ذلك أن يخليها لترعى وترد الماء إن كانت ممن ترعى وتكتفى بذلك لخصب الأرض ونحوه ولم يكن مانع من تلج وغيره ، فإن امتنع من ذلك أجبره الحاكم عليه وأثم ، وفى الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام قال : ( عذبت امرأة فى هرة حبستها حتى ماتت ، فدخلت فيها النار ، إلا هى أطعمتها وسقته اذ هى

حبستها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض ) قال والخشاش :  
الحشرات •

ودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم حائط رجل من الأنصار ،  
والحائط البستان ، فاذا فيه جبل فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ذرفت عيناه ، فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم ومسح عليه فسكن ثم قال :  
من رب هذا الجبل ؟ فجاء فتى من الأنصار فقال هو لى يا رسول الله  
صلى الله عليك ، فقال : ألا تتقى الله فى هذه البهيمة التى ملكك الله  
أيها ، فانها تشكو الى أنك فجيعة وقدأبه : رواه الامام أحمد البيهقى  
واسناده فى مسلم واستدركه الحاكم ، وقال هو صحيح الاسناد ،  
وفى رواية أن الجبل حن اليه ، ولأن اللابة ذات روح فأشبهت المملوك ،  
ولا يكلفها من العمل الا ما تطيق كالرقيق والله أعلم •

( ونفقة الزوجة الممكنة من نفسها واجبة وهى مقدرة ، اذا كان  
الزوج مؤسراً فمدان من غالب قوتها ومن الأدم والكسوة ما جرت به  
العادة ، وإن كان معسراً فمد وما يتأدم به المعسرون ويكسوته ، وإن  
كان متوسطاً فمد ونصف ومن الأدم والكسوة الوسط •

قد علمت أن أسباب النفقة ثلاثة : القرابة البعضية ، وملك اليمين  
وقد تقدم ، وهذا هو السبب الثالث ، وهو ملك الزوجية ولا شك فى  
وجوب نفقة الزوجة وقد تظاهرت الأدلة على ذلك من الكتاب والسنة  
واجتماع الأئمة •

قال الله تعالى ( الرجال قوامون على النساء ) والقيم على الغير هو  
المتكلف بأمره • وقال تعالى ( وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن ) والآيات  
فى ذلك كثيرة •

وفى السنة الشريفة أحاديث : منها حديث هند امرأة أبى سفيان  
لما جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وشكت اليه أمرها ، فقال  
عليه الصلاة والسلام ( خذى ما يكفيك وولدىك بالمعروف ) •

وفى حديث جابر الطويل ( فاتقوا الله فى النساء فافكم أخذتموهن بإمانه الله واستحلنم فروجهن بكلمه الله ولكم عليهم ان لا يوطئن فرشكم أحدا تكرهونه فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضربا غير مبرح ولهن عليكم رزقهن ولسوتهن بالمعروف •

وقد تريت فيكم ما لن تصلوا بعده ان اعتصمتم به كتاب الله ( الحديث بطوله ، والاجماع فتعقد على وجوب نفقة الزوجة فى الجملة ، ونفقة الزوجة انواع : منها الطعام وهو الحب المقتات فى البلد غالبا وتختلف الواجب باختلاف حال الزوج فى اليسار والاعسار •

ويستوى فى ذلك المسلمة والندمية والحرمة والآمة لانه عوض ، فعلى المورس مدان وعلى المعسر مد وعلى المتوسط مد ونصف ، والاعتبار بمد النبى صلى الله عليه وسلم وهو مائة وثلاثة وسبعون درهما وثلث درهم على ما صححه الرافعى •

قال النووى وهو تفريع من الرافعى على أن رطل بغداد مائة وثلاثون درهما والمختار أنه مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم والله أعلم •

وذليل التفاوت قوله تعالى ( لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه ) أى ضيق ( فلينفق مما آتاه الله ) •

وأما اعتبار الحب المقتات فى البلد فلأن الله تعالى اوجب النفقة بالمعروف ومن المعروف أن يطعمها مما يأكل أهل البلد •

وأما وجوب الحب دون غيره من الدقيق والخبز فبالقياس على الكفارة وسواء فى ذلك القمح والشعير والتمر ، وكذا الأقط فى أهل البادية الذين يقتاتونه ولنا مقاله ان كان الأغلب من بلدهما أنهم لا يطحنون بأيديهم لم يغرض لهما الا الدقيق ، وإن اعتدت الطحن فلا بأس بغرض الحبيضة •

وقيل لا نظر الى الغالب بل الى ما يليق بمجال الزوج والمذهب الأول ، ويجب لها أجرة الطحن والخبز ، ويجب على الزوج آلات النبلج والشرب ، كالقدرة والجرة والكوز ونحوها ، ويكفى كونها من خرف أو حجر أو خشب .

ومنها : أى من الأنواع الواجبة الكسوة ، وتجب على قدر الكفاية وتختلف بطول المرأة وقصرها وهزلها وسمنها ، وباختلاف البلد فى الحر والبرد ولا يختلف عدد الكسوة بيسار الزوج وبعساره .

ثم رجع فى آخر النكاح القطع بعدم الوجوب ذكره فى أول الباب الحادى عشر من زيادته فقال : قلت الصحيح الجزم من الحرية بأنه لا شئ لها اذا نشرت المرأة .

ولا يشترط فى النشوز الامتناع الكلى : بل لو امتنعت من الوطء وحده أو من بقية الاستمتاع حتى قبله سقطت نفقتها : فلو أحرمت بغير اذنه فله أن يطلها من حجة التطوع قطعا ، وكذا الفرض على الأظهر لأن حقه على الفور ، فان لم يطلها فلها النفقة ما لم تخرج لأنها فى قبضته وهو قادر على تحليلها والاستمتاع بها ، وقيل لا نفقة لأنها ناشز بالإحرام ، ولو صامت فى رمضان فلا تمنع منه ولا تسقط النفقة بحال ، وأما قضاء رمضان فلا تعجل لتعديها بالافطار لم تمنع منه ولا تسقط به النفقة على الأصح وفى جواز الزامها الافطار اذا شرعت فيه وجهان مخرجان من القولين من التحليل من الحج ، فان قلنا لا يجوز ففى سقوط النفقة وجهان : صحح فى زيادة الروضة السقوط ، وأما صوم التطوع فلا تشرع الا بأذنه فان أدب لم تسقط نفقتها ، وإن شرعت فيه بغير اذنه فله قطعه ، فان أفطرت فلها النفقة وإن أبت فلا نفقة على الأصح .

وقيل تجب لأنها فى داره وقبضته : قلت وهو قوى لأنه متمكن من وطنها والاستمتاع بها ، والا فما الفرق بين الصوم والحج إلا أن تفرض الصورة فى امتناعها من التمكين ، وفيه نظر لأن السقوط والحالة هذه انما هو لأجل عدم التمكين ، وحينئذ فلا مدخل للصوم والله أعلم .

قال : ( وإن أعسر بنفقتها فلها الفسخ وكذا إن أعسر بالصداق قبل الدخول ) إذا عجز الزوج عن القيام بمؤانء الزوجية المولطة عليه ، فالذى نص عليه الشافعى قديماً وجديداً أنها بالخيار إن شاءت صبرت وأتفتت بمن مالها أو اقترضت وأتفتت على نفسها ؛ وتفتتها فى ذمتة الى أن يوسر وإن شاءت طلبت فسخ النكاح ؛ وقال فى موضع آخر • وقيل لا خيار لها • وللأصحاب خلاف فى ذلك وبالجلسة فالملذهب أن لها أن تفسخ وبه قال مالك وأحمد رضى الله عنهما روى أنه عليه الصلاة والسلام سئل عن يعسر بنفقة امرأته « يفرق بينهما » رواه الدارقطنى •

( فرع ) لو لم يعطها الموسر إلا نفقة المعسر فلا فسخ ويصير الباقى ديناً عليه والقادر على الكسب إذا امتنع من الاتفاق عليها فهو كالموسر إذا امتنع ، والأصح أنها لا تفسخ إذا منع الموسر النفقة سواء كان حاضراً أو غائباً ، والأعسار بالكسوة كالأعسار بالنفقة • وكذا الأعسار بالمسكن • وهل لها أن تفسخ بالعجز عن الأدم ؟ فيه خلاف والله أعلم •



## « فصل فى الحضانة »

( فصل : فى الحضانة \* وإذا فارق الرجل زوجته وله منها ولد فهى أحق بحضانتها الى سبع سنين ، ثم يخير بين أبويه فأيهما اختار سلم اليه )  
الحضانة بفتح الحاء هى عبارة عن القيام بحفظ من لا يميز ولا يستقل بأمره وترتيبه بما يصلحه ووقايته عما يؤذيه ، وهى نوع ولاية إلا أنها كالأثاث أليق لأنهن أشفق وأهدى الى التربية وأصبر على القيام بها وأشد ملازمة للأطفال ، ومؤنة الحضانة على الأب لأنها من أسباب الكفاية كالنفقة ، فإذا فارق الرجل زوجته فالأم أحق بحضانة الولد منه ، ومن غيره من النساء بالشروط التى تأتى ، واحتج لتقديمها بما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءته امرأة فقالت يا رسول الله أن ابنى هذا • كان بطنى له وعاء ، وثلى له سقاء وحجرى له حواء وإن أباه طلقنى وأراد أن ينزعه منى ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : أفأحق به ما لم تنكحى » رواه أبو داود والحاكم ، وقال صحيح الإسناد •

ثم انما يحكم بالطفل للأم دون الأب اذا كان صغيراً لا يميز ، فإن ميز خير بين الأبوين فيكون عند من اختاره منهما ، وسواء فى ذلك الابن والبنت واحتج للتخير بما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « خير غلاماً بين أبيه وأمه » رواه ابن ماجه والترمذى •

واختلف فى سن التمييز فالذى جزم به هنا فى أصل الروضة أنه فى الغالب ابن سبع سنين أو ثمان سنين تقريباً • وإذا تنازع الاثنا •  
فى الحضانة يقدم الأقرب منهم فالأقرب على قريب الميراث على النص •

واعلم أن بنات الأخوات يقسمن على بنات الإخوة كما تقدم الأخت على الأخ ، والأصح ثبوت الحضانة للأشئ التى ليست بمحرم كبنتى

الغالة والعمة وبنتي الخال والعم فإن كان الولد ذكراً استمرت حضاتته حتى يبلغ حداً يشتهى مثله وتتقدم بنات الخالات على بنات الأخوال وبنات العمات على بنات الأعمام ويقدمن بنات الخوالة على بنات العمومة والله أعلم •



### ( شرائط الحضانة )

( يشترط في الحضانة سبعة : العقل • والحرية • والدين • والعفة • والأمانة والخلو من زوج والاقامة ، فإن اختل شرط سقطت ) : وقد علمت أن الحضانة ولاية وسلطة وأن الأم أولى من الأب وغيره لو فور شفقتها فإذا رغبت في الحضانة فلا بد لاستحقاقها من شروط :

الأول : كونها المطلقة فلا حضانة لمجنونة سواء كان جنونها مطبقاً أو متقطعاً • نعم إن كان يندر ولا تطول مدته كيوم في سنين فلا يبطل الحق به كعرض يطرأ ويذول ، ووجه سقوط حقها بالجنون أنه لا يتأتى منها مع الجنون حفظ الولد وصيافته بل هي في نفسها تحتاج إلى من يكفلها فكيف تكون كافلة لغيرها والله أعلم •

الثاني : الحرية فلا حضانة لرقيقة وإن أذن السيد ، لأن الحضانة نوع ولاية ولا ولاية لرقيق ، ثم إن كان الولد حراً فالحضانة بعد الأم للأب وغيره ، وإن كان رقيقاً فحضنته على السيد ، وهل له نزعها من الأب وتسليمه إلى غيره ؟ وجهان : وهل لها حق الحضانة في ولدها من السيد ؟ وجهان : والله أعلم •

الثالث : كونها مسلمة إن كان الطفل مسلماً بإسلام أبيه فلا حضانة لكافرة على مسلم • لأن لا حظ له في تربيته لأنها تغشه وينشأ على ما كان يألفه منها والأمة ولاية ولا ولاية لكافر على مسلم ، وقيل تحضنه الأم الذمية حتى يميز •



الرابع والخامس : العفة والأمانة ، فلا حضانة لفاسقة لأنها ولاية ولا تأمن أن تخون في حفظه وينشأ على طريقتها • واعلم أنه لا يشترط تحقق العدالة الباطنة بل تكفى العدالة الظاهرة كشهود النكاح •

السادس : كونها فارغة خلية عن النكاح لقوله عليه الصلاة والسلام ( أنت أحق به ما لم تنكحى ) ولأنها مشغولة بالزوج فيتضرر الولد ولا أثر لرضا الزوج بذلك ، فلو تزوجت أم الطفل بعمه ، فهل تبطل حضانتها ؟ وجهان : أصحهما لا تبطل لأن العم صاحب حق في الحضانة وشفقته تحصله على رعاية الطفل فيتعاوننا على كفالته بخلاف الأجنبي •

واعلم أن الخلاف مطرد في حق كل من لها الحضانة ونكحت قريباً للطفل له حق في الحضانة بأن نكحت أمه ابن عم الطفل أو عم أبيه ، وكذا تبقى حضانتها إذا كان زوجها جد الطفل أى أب أبيه لأن له حقاً في الحضانة •

السابع : الإقامة ، وإنما تكون الأم أحق بالطفل إذا كان الأبوين مقيمين في بلد واحد ، فأما إذا أراد أحدهما سفراً يختلف فيه بلدهما فنظر • ان كان سفر حاجة كحج وتجارة وغزو لم يسافر بالولد لما في السفر من الخطر والمشقة بل يكون مع المقيم الى أين يعود المسافر سواء طال مدة السفر أى قصرت •

واعلم أن سائر العصابات من المحارم كالجد والأخ والعم بمنزلة الأب في انتزاع الولد منها ونقله إذا أراد الانتقال احتياطاً للنسب ، وكذا غير المحارم كابن العم ان كان الولد ذكراً ، فإن كانت أمه لم تسلم اليه • قال المتولى الا اذا لم يلق حداً تشتبهى والله أعلم •



## « كتاب الجنایات »

### « أنواع القتل »

( انقتل على ثلاثة أضرب : عمد محض ، وخطأ محض ، وعمد خطأ •  
فالعمد المحض أن يعمد الى ضربه بها يقتل غالباً فيقصد قتله بذلك :  
فيجب القود ) اعلم الجنایات جع جنایة والجنایة مصدر والمصدر لا يشئ  
ولا يجبع الا اذا قصد التنويع والجنایة كذلك لتتويعها الى عمد وخطأ  
كما ذكره الشيخ • فى متن الغاية والتقريب •

فالعمد المحض أن يقصد الفعل والشخص المعين بشئء يقتل غالباً ،  
فقولنا أن يقصد الفعل احترازاً عما اذا لم يقصد الفعل كما اذا زلق فسقط  
على غيره فمات فانه لا يجب القصاص وقولنا أن يقصد الشخص المعين  
احترازاً عما اذا لم يقصد شخصاً معيناً كما اذا رمى الى جماعة ، ولم يقصد  
واحداً بعينه فانه لا يجب القصاص على الراجح وقولنا بشئء ( يقتل غالباً )  
أعم من أن تكون آلة أو غيرها محددة ومثقلة ، فالآلة المحددة كالسكين  
وما فى معناها والمثقلة كالديبوس وما فى معناها وكذا لو حرقه أو غرقه  
أو صلبه أو هدم عليه حائطاً أو سقفاً أو داسه بدابة أو دفنه حياً أو عصر  
خصيته عصرأ شديداً فمات وجب القصاص ، وغير الآلة أنواع ، منها  
لو حبسه ومنعه من الطعام والشراب والطلب حتى مات وجب عليه  
القصاص ، ومنها لو سخر رجلاً فمات •

إذا عرفت هذا فاعلم أن فقتل النفس بغير حق من أكبر الكبائر  
قاله الرازمي والله أعلم • وقال البغوى هو أكبر الكبائر بعد الكفر وكذا  
نص عليه الشافعى والنووى والآيات والأخبار فى التحذير منه كثيره :

منها قوله تعالى : ( ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم ) الآية  
فاظظر الى جزاء من قتل بغير حق جعل جزاؤه جهنم مع التطود والغضب  
والبعد والعذاب الموصوف بالعظمة عافافا الله من ذلك ، وفى صحيح مسلم

( لا يحل قتل امرئ مسلم الا باحدى ثلاث : كفر بعد ايمان ، وزنا بعد احسان ، وقتل نفس بغير حق ظلما وعدوانا ) وفى الخبر ( لقتل مؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا ) رواه الترمذى .

هذا كله فى العمد وقد ذكره الشيخ بقوله ( أن يعمد الى ضربه ) وهو قصد الفعل الى الشخص والهاء فى ضربه عائدة اليه لقصد التنويع والجناية كذلك لتنوعها الى عمد وخطأ كما ذكره الشيخ ، وغير الآلة أنواع :

منها لو حبسه ومنعه من الطعام والشراب والطلب حتى مات وجب القصاص فإن عفا عنه وجبت دية مغلظة فى مال القاتل ( مستحق القود ، وهو القصاص بالخيار بين أن يقتص ويبن أن يعفو ، لقوله صلى الله عليه وسلم ) ثم أتم معشر خزاعة قد قتلتم هذا القتيل من هذيل وأنا والله عاقله فمن قتل بعده قتيلا فأهله بين خيرين : أن أحبوا قتلوا ، وإن أحبوا أخذوا الدية ) أخرجه أبو داود والترمذى وقوله من قتل قتيلا الى آخره خرجه البخارى ، كان القتل عمداً كغلظت من ثلاثة أوجه :

احداها أنها تجب بقتل الحر المسلم مائة من الابل ثم إن كان القتل عمداً تغلظت من ثلاثة أوجه على الجاني ولا تصلحها العاقلة ، والثانى أنها تجب حاله بلا تأجيل ، والثالث أنها تغلظ بالسنة والتثليث فتجب ثلاثون حقة ، وثلاثون جذعة وأربعون خلة ، والخلة الحامل وسواء كان العمد موجبا للقصاص فعفا على الدية كما ذكره الشيخ أم لم يوجب العمد القود كقتل الوالد ولده ، واحتج لما ذكرناه بقوله عليه الصلاة والسلام ( من قتل متعمدا دفع الى أولياء المقتول ، فإن شاءوا قتلوا وإن شاءوا أخذوا الدية وهى ثلاثون حقة وثلاثون جذعة ، وأربعون خلة ، وما صالحوا عليه فهو لهم وذلك لتشديد القتل ) رواه الترمذى .

قال : ( والخطأ المحض هو أن يرمى الى شئ فيصيب رجلا فيقتله ، ولا قود عليه بل تجب دية مخففة على العاقلة مؤجلة ثلاث سنين ) : قد علمت أن الجناية على ثلاثة أضرب ، وقد تقدم الكلام على العمد

والكلام الآن على الخطأ ، وله تفسيران : أحدهما ما ذكره الشيخ بقوله  
أن يرمى الى شيء سواء كان صيداً أو رجلاً أو غيرهما فيصيب رجلاً ؛  
وقيل إن الخطأ هو ما لم يقصد فيه الفعل كمن زلق فوقه على غيره فمات  
ثم الخطأ لا قصاص فيه لقوله تعالى :

( ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله )  
فأوجب الله الدية ولم يتعرض للقصاص ، وفي الخبر أنه عليه الصلاة  
والسلام كتب الى أهل اليمن ( أن في دية النفس مائة من الإبل ثم الدية  
في الخطأ تخفف الى ثلاثة أوجه ، أحداها باعتبار التخصيس فتجب عشرون  
بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون وعشرون حقة  
وعشرون جذعة .

الوجه الثاني كونها على العاقلة فاذا جنى الحر على نفس حر آخر  
خطأً أو عمد خطأ وجبت الدية على عاقلة الجاني .

والأصل في ذلك أن امرأتين من هذيل إقتلتا فرمت أحدهما الأخرى  
بحجر ويروى بعبود فسطاط ، فقتلتها وأسقطت جنيها ، ف قضى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بالدية على عاقلة القاتلة وفي الجنين بغيره عبد أو أمة ،  
وهذه صورة شبه العمد ، واذا جرى التحمل في شبه العمد ففي بدل  
الخطأ أولى .

الوجه الثالث كون الدية في ثلاث سنين ؛ روى ذلك عن عمر وعلى  
وابن عمر وابن عباس رضى الله عنهم . قال الشافعي ولم أعلم مخالفاً أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالدية على العاقلة في ثلاث سنين  
فإن ورد النص بذلك كما ذكره الشافعي فلا كلام ، وإلا فقد ضربها عمر  
وعلى وابن عباس كذلك ولهم ينكر عليهم فكان إجماعاً ولا يقولون ذلك  
إلا توفيقاً . فإن قلت قال ابن النذر ما ذكره الشافعي لا يعلم له أصلاً  
من كتاب الله ولا سنة ، وقال الإمام أحمد لما سئل عن ذلك . قال  
لا أعرف فيه شيئاً . فالجواب أن من عرف حجة على من لا يعرف ،

وكيف يرد قول الشافعي بذلك : وهو أعلم القوم بالانخبار والتاريخ  
بمثل ذلك .

(وعمن الخطأ أن يقصد ضربه بما لا يقتل غالبا فيموت . فلا قود  
عليه بل تجب دية مغلظة على العاقلة مؤجلة ) : قد مر ذكر العمد والخطأ  
وبقى شبه العمد وهو أن يقصد الفعل والشخص معا بما لا يقتل غالبا  
كما اذا ضربه بسوط ، أو عصى ضربة خفيفة ، أو رماه بحجر صغير  
ولم يوال به الضرب ، ولم يشتد الألم بسبب ذلك ، ولم يكن وقت حر  
ولا برد شديدين ، أو لم يكن المضروب ضعيفا أو صغيرا فهو شبه عمد ،  
وجب القصاص ؛ لأنه قصد الفعل والشخص بما يقتل غالبا . والله أعلم .

\* \* \*

## « شرائط وجوب القصاص »

« شرائط وجوب القصاص أربعة : أن يكون القاتل بالغاً عاقلاً وأن لا يكون والداً للمقتول • وأن لا يكون المقتول أخص من القاتل بكفر أو رق » لما ذكر الشيخ رحمه الله الجناية وفروعها باعتبار ما يجب فيها القصاص وما لا يجب شرع الآن في ذكر من يجب عليه القصاص ومن لا يجب ، ولا شك أن القصاص هو المماثلة كما قاله الأزهري • وهو مأخوذ من اقتصاص الآخر وهو تتبعه لأنه تتبع الجناية فيأخذ مثلها • والمثلية تعتبر في الجناية وكما تعتبر في الجفانة كذلك تعتبر المساواة بين القاتل والقاتل •

وليس المراد المساواة في كل خصلة : لأن بعض الخصال لم يعتبرها الشارع قطعا كسنضوا لخلقه مع كبير الضخامة ونحو ذلك كالقوة والضعف وغيرهما • ومدار ذلك على صفات تذكر • فمتى فضل القاتل على المقتول بخصله منها فلا قود فمنها الاسلام والحرية والولادة • فلا يقتل مسلم بكافر • ولا حر بعبد • ولا والد بولد ولنا عودة الى ذلك •

ويشترط مع ذلك كون القاتل مكلفا • فلا يجب القصاص على صبي ولا مجنون • لأن القلم مرفوع عنهما كما مر في الخبر فلا يجب عليهما كما لا قصاص على النائم فيما اذا انقلب على انسان فقتله ولا على البهيمة لعدم التكليف • ولأن القصاص عقوبة • فلا يجب عليهما كالحمد • نعم من زال عقله بسحر كالمسكران • ومن تعدى بسرب دواء مزيل للفعل فهل يجب عليه القصاص وجهان وقوله •

ولا يكون المقتول انقص من القاتل لصفة الكفر • فلا يقتل مسلم بكافر حربيا كان المقتول أو ذميا أو معاهدا لقوله صلى الله عليه وسلم ( لا يقتل مسلم بكافر ) رواه البخاري والله أعلم •

ويشترط كذلك في وجوب القصاص أيضا أن لا يكون المقتول انقص من القاتل بصفة الرق • فلا يقتل حر بعبد • فذا كان أو مدبرا •

أو مكاتباً • أو أم ولد لقوله تعالى ( الحر بالحر والعبد بالعبد ) فظاهره عدم قتل حر بعبد • وعن علي رضي الله عنه قال من السنة ألا تقتل حر بعبد • والأفنه لا يقطع طرفه بطرفه • فأولى ألا يقتل به والله أعلم •

( وتقتل الجماعة بالواحد ) يعني إذا اشترك جماعة في قتل واحد قتلوا به بشرط أن يكون فعل كل واحد لو انفرد لقتل لعموم قوله تعالى ( ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً ) يعني القصاص ، وقتل عمر رضي الله عنه سبعة أو خمسة من أهل صنعاء اليمن بواحد ، وقال لو قوالى عليه أهل صنعاء لقتلتهم به ، وقتل علي رضي الله عنه ثلاثة بواحد ، وقتل الغيرة سبعة بواحد ، وقال ابن عباس رضي الله عنهما إذا قتل جماعة واحداً قتلوا به ولو كانوا مائة ، ولم ينكر عليهم أحد ، فكان ذلك اجتماعاً وأيضاً فالتشفي لا يحصل إلا بقتل الكل ، وكذا الزجر •

قال : ( وكل شخصين جرى القصاص بينهما في النفس يجرى بينهما في الأطراف بعد الشرائط المذكورة اثنان ، الاشتراك في الاسم الخاص ، اليمنى باليمنى واليسرى باليسرى ، وأبى لا يكون بأحد الطرفين شلل ) قد علمت أن القصاص هو المماثلة ، وكما تعتبر في النفس كذلك تعتبر في الأطراف لأن الاعتداء به يقابل بمثله ، فمن لا يقتل بشخص لا يقطع طرفه بطرفه لا تتقاء المماثلة المرعية شرعاً ، وإذا تقرر هذا فلا يقابل طرفه بغير جنسه كاليد بالرجل ونحوه ، وكما لا يقابل العضو بغير جنسه كذلك لا يقابل عند اختلاف المحل ، فلا تقطع اليمنى باليسرى وبالعكس ، وكذا يقية الأعضاء •

ولا يقتص من حى بجز رقة ميت • وكما لا تقطع الصحيحة بالشلل ، كذلك لا تقطع الصحيحة بيد فيها أصبع شلاء • نعم له لقط الأصابع الصحيحة • وأخذ الأرش عن الأشل • وهل تجب حكومة جميع الكف • أو حكومة ما قابل الأصابع الصحيحة التي اقتص منها وتسقط حكومة الأشل الذي أخذ حكومته وجها •

واعلم أنه اذا اتحد الجنس والمحل والمنفعة • فلا اعتبار بالتفاوت •  
فى الصغر والكبر • والطول والقصر • والقوة • والضعف • والضخامة •  
والنحافة • كما يعتبر مسائله النفس فى هذه الأمور • ولهذا انقطع يد  
الصانع بالأخرق • كما يقتل العالم بالجاهل والله أعلم • قال :

(( وكل عضو أخذ من مفصل ففيه القصاص • ولا قصاص فى الجراح  
الا فى الموضحة ) لا شك فى جريان القصاص فى الجراحات فى الجملة •  
قال الله تعالى ( والجروح قصاص ) ثم الجراحة تارة معها إبانة • وتارة  
لا تحصل • فإن حصل معها إبانة • فتارة تكون الإبانة من مفصل •  
وتارة لا تكون • فإن لم تكن من مفصل فلا قصاص لعدم الوثوق  
بالمماثلة • كما لو قطع يده من نصف الكف فلا قصاص فى الكف •  
وله التقاط الأصابع • وله حكومة نصف الكف على الأصبع • ولو قطع  
من نصف الساعد قطع من الكوع وأخذ حكومة نصف الساعد وكذا  
الاقصاص فى كسر العظام لعدم الوثوق بالمماثلة • وإن كانت الإبانة من  
مفصل وجب القصاص بشرط إمكان المماثلة وأمن استيفاء الزيادة ويحصل  
ذلك بأن يكون للعضو مفصل توضع الجديدة عليه • ثم اتصال العضو  
بالعضو قد يكون بمجاورة محضه •

وقد يكون مع دخول عظم فى عظم كالمرفق • والركبة • فمن المفاصل  
الأفامل • والكوع • والركبة • ومفصل القدم • فإذا وقعت الجناية على  
بعضها اقتصر من الجاني لا مكان المماثلة بلا زيادة • ومن المفاصل الفخذ  
والمنكب • فإن أمكن القصاص بلا اجافة اقتصر والا فلا سواء كان  
الجاني أجاف أم لا • لأن الجوائف لا تنضبط ولهذا لا يجرى فيها  
القصاص •

(( وقوله ولا قصاص الا فى الموضحة ) هذا استثناء من الشجاج  
والمنقلة وهى تسعة غير الموضحة فمنها الخارصة وهى التى تشق الجلد  
قليلا نحو الخدش وفيها الحكومة ولا يبلغ بها أرش الموضحة • الثانية



الدامية وهى التى يدمى موضعها من الشق والخدش ولا يقطر فيها دم •  
كذا نص غليه الشافعى وأهل اللغة • وقال أهل اللغة : أن سال فيها  
دم فهى الدامة بالعين المهملة • وفيها حكومة أيضا • الثالثة الباضعة وهى  
التى تقطع اللحم بعد الجلد • وفيها حكومة أيضا • الرابعة المتلاجه وهى  
التى تفوص فى اللحم ولا تبلغ الجلد بين اللحم والعظم وفيها حكومة  
أيضا • الخامسة السمحاق وهى التى تبلغ تلك الجلدة • وتسمى تلك  
الجلدة السمحاق • وفيها حكومة أيضا كالتي قبلها • السادسة الهاشمة  
وهى التى تكسر العظم وفيها خمس من الابل فإن أوضح مع الهشم وجب  
عشرة من الابل السابعة • المنقلة وهى التى تنقل العظم من موضع الى  
موضع • وفيها مع الهشم والايضاح خمسة عشر • الثامنة المأمومة وهى  
التى تبلغ أم الرأس وهى خريطة الدماغ المحيطة به • وفيها ثلث الدية •  
التاسعة الدامغة وهى التى تخرق الخريطة وتصل أم لدماغ ، وفيها ثلث  
الدية • العاشرة الموضحة •

ومحلها بعد السمحاق وهى الجلدة لأن الموضحة تزيلها فيظهر العظم  
فتوضحه وفيها خمس من الابل عند علم وجوب القصاص وقد ذكر  
الشيخ ما يجب فيها من الدية • وفى الجائفة ثلث الدية وهى الجناية التى  
تصل الى الجوف •

\* \* \*

## « فصل فى الدية »

( فصل : فى الدية : والدية على ضررين : فعلة • ومخففه • وفالمعلقة من الابل ثلاثون حقه وثلاثون جذعة وأربعون خلفه ) : فالدية هى المال الواجب بالجناية على الحر سواء كانت فى نفس أو طرف فى الحر المسلم مائة من الابل كذا نص عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فى كتابه الى اليمن • وادعى ابن يونس الاجماع على ذلك • ثم أن كان القتل عمدا سواء أوجب القصاص أم لا كقتل الوالد الولد • أو شبه عمد وجبت الدية اثلاثا • ثلاثون حقه • وثلاثون جذعة وأربعون خلفه فى بطونها أولادها كذا ورد النص به والله أعلم •

قال ( والمخففة مائة من الابل عشرون حقه ، وعشرون جذعة ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون ابن لبون ، وعشرون بنت مخاض ) : لما روى ابن مسعود رضى الله عنه عليه الصلاة والسلام قال : ( دية الخطأ أخماس ) وجمهور الصحابة على تخميسها ، وقد مر أن سليمان بن يسار قال : كانوا يقولون دية الخطأ مائة من الابل • وذكر ما ذكره الشيخ من التخميس والله أعلم •

قال : ( فان أعوزت الابل اتقل الى قيمتها وقيل ينتقل الى ألف دينار ، أو اثني عشر ألف درهم ، وإن غلظت زهده عليها الثلث ) : فحيث وجبت لدية أما على القاتل أو على العاقلة وله ابل وجبت الدية من نوعها • كما تجب الزكاة من نوع النصاب سواء كانت من نوع ابل البلد • أو من فوقها • أو دونها • هذا هو الصحيح المنصوص • وفى وجه : تجب من غالب ابل البلد • وقيل من ابل البلاد أقرب اليهم كزكاة الفطر • فإن لم يكونوا من أهل البلاد فمن غالب ابل القبيلة • فإن لم يكن فمن أقرب القبائل اليهم • فإن أعوزت الابل وجبت قيمتها بالغة ما بلغت على الأظهر : لأن عليه الصلاة والسلام كان يقوم الابل على أهل القرى • فإذا غلت رفع قيمتها • وإذا هانت قصص من قيمتها • ولأن الابل بدل متلف فيرجع الى قيمته عند أعواز أصله هذا هو الجهد •

وفى التقديم تجب ألف دينار على أهل الذهب ، أو اثنا عشر ألف درهم على أهل الورق • لأنه عليه الصلاة والسلام كتب الى أهل اليمن « أن على أهل الذهب ألف دينار ، وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهم » فعلى التقديم يزداد فى التغليظ قدر الثلث أى ثلث الدية لفعل عمر وعثمان رضى الله عنهما • فان تعدد بسبب التغليظ بأن قتل محرما بفتح الراء فى الحرم • ففى التعدد خلاف • الراجح لا تعدد • والله أعلم •

قال : ( وتغلظ دية الخطأ فى ثلاث مواضع اذا قتل فى الحرم • أو فى الأشهر الحرم ، أو قتل ذا رحم ) قد تقدم أن دية الخطأ مخففة من ثلاثة أوجه : كونها مخسرة ، وكونها على العاقلة ، وكونها مؤجلة • وقد يطرأ ما يوجب التغليظ • فاذا قتل خطأ فى حرم مكة دون حرم المدينة • أو فى الأشهر الحرم وهى ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب ، أو قتل ذا رحم ، أى محرم ، دون ما اذا قتل ذا رحم غير محرم •

فانه لا تغليظ فى الأصح ، وكذا بمحرمة الرضاع والمصاهرة لا تغليظ قطعاً ووجبت الدية مغلظة • والدليل على التغليظ بهذه الأسباب أن الصحابة رضى الله تعالى عنهم غلظوا بها •

\*\*\*

#### « دية المرأة »

( ودية المرأة على النصف من دية الرجل ) : لما روى عمرو بن حزم أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « ودية المرأة نصف دية الرجل » ويروى ذلك عن عمر وعثمان وعلى وعن العبادلة رضى الله عنهم ولم يخالفهم أحد مع اشتغاره فصار اجماعاً ، والعبادلة أربعة آباؤهم صحابة : عبد الله ابن عمر ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وعبد الله بن الزبير • وعند ابن الرفعة فى الكفاية هنا العباد له ثلاثة وأسقط عبد الله بن الزبير والله أعلم •

\*\*\*

### (( دية اليهودية ))

(( ودية اليهودى والنصرانى ثلث دية المسلم )) : دية اليهودى والنصرانى دميًا ثابتًا أو مستأمنًا ، أو معاهدًا ثلث دية المسلم ، روى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى أن عمر رضى الله تعالى عنه قضى فى دية اليهودى بأربعة آلاف ، وفى المجوسى ثمانمائة درهم . قال البيهقى : روى عنه ذلك بإسناد صحيح ، ولأنه أقل ما قيل ، والأصل براءة الذمة فيما زاد ، والسامرة والصائبية أن ألحقوا بهم فى الجزية والذبائح والمناكحة فكذلك فى الدية والا فديتهم أن كان لهم أمان دية المجوس ، والله أعلم .

\*\*\*

### (( دية المجوس ))

(( ودية المجوسى ثلثا عشر دية المسلم )) وذلك بشرط أن يكون له أمان لأن عمر رضى الله عنه جعل دية ثمانمائة درهم ، وكذا عثمان رضى الله عنه وابن مسعود وانتشر فى الصحابة بلا فكير فكان أجماعًا ، ومثل هذه التقديرات لا تفعل إلا توقيفا ، ولأن اليهود والنصارى كان لهم كتاب ودين حق بالأجماع وتحل مناكحتهم وذبايحهم ويقرون بالجزية ، وليس للمجوس من هذه الخمسة إلا التقرير بالجزية فكأن ديتهم خمس دية اليهود والنصارى ، وأعلم أن الوثنى كالمجوسى ، وكذا عبدة الشمس والبقر والشجر ، والله أعلم .

(( وتكمل دية النفس فى اليدين والرجلين والألف والأذنين والعينين والجفون الأربعة واللسان والشفقتين ، وذهاب الكلام ، وذهاب البصر ، وذهاب السمع ، وذهاب الشم ، وذهاب العقل ، والذكر ، والأثنيين )) يعنى علم أن دية النفس مائة من الإبل على الجديد ، أو ألف دينار ، أو اثنا عشر ألف درهم على القديم ، وقيل غير ذلك إذا عرفت هذا فالجناية قد تكون على نفس ، وقد تكون على غير نفس كالجوارح .

فيجب في العيزن الدية كذا ورد في كتاب عمرو بن حزم ، ولأنهما  
من أعظم الجوارح نفعاً فكأننا أولى بإيجاب الدية ، وسواء في ذلك  
الصغيرة والكبيرة ، والحادة والكليلة ، والصحيحة والعليلة والعشياء  
والعشياء والحولاء إذا كان النظر سليماً قاله الماوردي .

وتجب في الجفون الأربعة الدية لأنها من تمام الخلقة وفيها حال  
ومنفعة ويخشى على النفس من سرايتها فأشبهت اليدين ، وسواء في ذلك  
البصير والضرير ، وفي كل واحد ربعها ، لأنه قضية التوزيع والله أعلم .

وتجب في اللسان إذا كان سالم الذوق ناطقاً لقوله عليه الصلاة  
والسلام « وفي اللسان الدية » وهو قول أبي بكر وعمر وعلى رضي الله  
عنهم ولا مخالف ولأن فيه جملاً ومنفعة وأى منفعة وسواء في ذلك الصغير  
والكبير والأعرج والألكن والثقل والأرت والألثم وغيره .

قال الروياني : ويحتمل أن يقال بخلافه ، وفي لسان الأخرس حكومة  
مسوءة كان خرسه أصلياً أم عارضا ، هذا إذا لم يذهب الذوق بقطع  
الأخرس . أو كان قد ذهب ذوقه قبله . فأما إذا ذهب ذوقه بقطع لسانه  
ففيه الدية . كذا ذكره في أصل الروضة والله أعلم .

قال : ( وتجب في ذهاب الكلام الدية ) هذا شروع فيما يتعلق  
بموت المنافع . فإذا جنى شخص على لسان فاطق فأذهب كلامه وجبت  
الدية لأنه سلبه أعظم منافع فاشبه البصر . وإن ذهب بعض الكلام وجب  
بقسطه وإنما تؤخذ الدية إذا قال أهل الخبرة لا يعود نطقه . فلو أخذت  
فهم عاد استردت منه . وأعلم أن التوزيع على جميع الحروف على ظاهر  
النص وبه قال الأكثرون ، وهي ثمانية وعشرون حرفاً في اللغة العربية .  
ولو كان شخص لا يعرف الحروف كلها كالأرت والألثم الذي لا يتكلم  
إلا بعشرين حرفاً مثلاً فإذا ذهب كلامه فالصحيح تجب دية كاملة لأنه أذهب  
كلامه فعلى هذا لو ذهب بعض الحروف وزع على ما يحسنه لا على الجميع  
والله أعلم .

وتجب في ذهاب البصر لأنه منفعة العينين والبصر فذهابه كشلال  
اليدين والله أعلم •

ويجب في ذهاب السمع كمال الدية لأن عمر قضي بذلك ولم يخالف  
والأنه من أشرف الحواس فأشبهه البصر • ولو جنى عليه فارتقق داخل  
الأذن ارتقاها لا وصول الى زوال فالأصح وجوب حكومة لبقاء السمع •  
وقيل تجب الدية لفوات السمع والله أعلم •

ويجب في ذهاب الشم كمال الدية لأنه أحد الحواس فأشبهه البصر •  
وقيل فيه حكومة لضعف منفعته والله أعلم •

ويجب في ذهاب العقل كمال الدية لأنه كذلك في كتاب عمرو بن حزم  
رضي الله عنهما يذنب ذلك ولم يخالف • ولأنه من أشرف الحواس فكان أحق  
بكمال الدية من جميع الحواس لأنه لا يقع التمييز بينه وبين البهيمة إلا به •

وأما الأثنيان فوجوب الدية فيهما مع ذكرهما في الخبر الأثنيان من  
تمام الخلقة ومحل التناسل • ولا فرق في ذلك بين العينين والمجبوب والطفل  
والشيخ • والأثنيان هما البيضتان وقد جاء في بعض الروايات « وفي  
البيضتين الدية » وفي أحدهما نصف الدية لأنه قضية التوزيع كاليدين •  
فلو قطعهما فذهب ماؤه لزمه ديتان والله أعلم •

قال : ( وفي كل عضو لا منفعة فيه حكومة ) : أقول وكذا في كسر  
العظام بل في جميع الجنايات التي لا تقدير فيها الآن الشرع لم ينص عليهما  
ولم ينته في شبهها الى النصوص فوجب فيهما حكومة وكذا تجب  
الحكومة في تعويج الرقبة والوجه وتسويده وتصغيره • وما أشبه ذلك  
والله أعلم • قال :

\* \* \*

### « دية العبد »

( ودية العبد قيمته عبداً كان أو أمه ) : إذا قتل شخص ممن يجب عليه الضمان عبداً أو أمة لزمه قيمته بالغة ما بلغت لأنهما مال فأشبهها سائر الأموال المتقومة والله أعلم . قال :

( ودية الجنين المملوك عشر قيمة أمه ذكرها كان أو أنثى ) : لأن الجنين آدمية فيضمن بعشر ما تضمن به الأم كالحرة ، وفي الوقت الذي يعتبر فيه قيمتها وجهان أحدهما حالة الضرب لأن الضرب سبب الإسقاط وهذا هو المصحح في المحرر والمنهاج والشرح الصغير ونص عليه الشافعي وذكره الشيخ في التنبية وأقره النووي ، وقيل تعتبر القيمة أكثر ما كانت من وقت الضرب إلى الإسقاط ، لأن قيمة الأم وقت الجناية وقت سلامة ولا شك أن وقت السلامة تكون القيمة فيه أكثر من غيره ، والله أعلم .

( وقول الشيخ ودية الجنين المملوك ) احترز به عن الجنين الحر فدية الجنين الحر المسلم إذا انفصل ميتاً بالجنابة غرة ، عبداً أو أمة ثبت ذلك من قضائه صلى الله عليه وسلم رواه الشيخان .

( مسألة ) سلم الصبي إلى مباح ليعلمه السباحة فغرق وجبت فيه دية شبه العبد على الصحيح كما لو ضرب المعلم الصبي للتأديب فهلك ، ولو ختن الحجام فأخطأ فأصاب الحشفة وجب الضمان وتحصله العاقلة لأنه قطع ما لم يؤذن له فيه والله أعلم .



## ( فصل فى القسامة )

( فصل • فى القسامة : واذا اقترن بدعوى القتل لوث يقع به صدق فى النفس حلف المدعى خمسين يمينا واستحق الدية فان لم يكن هناك لوث فاليمين على المدعى عليه ) : هذا فصل القسامة وهى الايمان فى الدناء وصورتها أن يوجد قتل بموضع لا يعرف من قتله ولا بينة ويدعى وليه قتله على شخص معين أو جماعة معينين وتوجد قرينة تشعر بصدقه ويقال له اللوث فيحلف على ما يدعيه خمسين يمينا والا يشترط موالاتها على الراجح فاذا حلف، وجبت الدية فى العمد على المقسم عليه ، وفى الخطأ وشبه العمد على العاقلة واللوث طرق : منها أن يوجد قتل فى قبيلة أو حصن أو قرية صغيرة أو محلة منفصلة عن الكبيرة ، وبين القتل وبين أهلها عدوة ظاهرة فهذا اللوث فى حقهم ، ومنها أن يتفرق جماعة عن القتل فى دار دخلها عليهم وهو ضعيف أو لحاجة أو فى مسجد أو بستان أو طريق أو صحراء فهو لوث ، وكذا لو ازدحم قوم على بئر أو مضيق ، ثم تفرقوا عن قتل ، ولا يشترط فى هذا أن يكون بينه وبينهم عدوة •

ومنها لو شهد عدل أن زيدا قتل فلانا فلوث على المذهب سواء تقدمت شهادته على الدعوى أو تأخرت ، ولو شهد عبید ونسوة فإن جاءوا متفرقين فلوث ولو جاءوا دفعة على الراجح ولو شهد من لا يقبل روايته تصيبان وفسقة وذميين ، فالصحيح أنه لوث •

والأصل فى القسامة ما روى سهل بن أبى خيشة قال انطلق عبد الله ابن سؤل ومحبيصة بن مسعود الى خير • وهى يومئذ صلح فتفرقا فأتى محبيصة الى عبد الله بن سهل ومحبيصة بن مسعود الى خير • وهو يتشخط فى دمه قتيلاً فدفنه ثم قدم المدينة فانطلق عبد الرحمن بن سهل وحويضة ومحبيصة ابنا مسعود الى صلى الله عليه وسلم فذهب عبد الرحمن يتكلم فقال « كبر كبر • وهو أحدث القوم فسكت فتكلما قال اتحلون



وتستحقون دم قاتلكم • أو صاحبكم ؟ فقالوا كيف نحلف ولم نشهد ولم نر ؟ قال فنبريكم يهود بخمسين يمينا منهم • فقالوا كيف نأخذ بإيمان قوم كفار ؟ فعقله النبي صلى الله عليه وسلم من عنده « رواه الشيخان •

وهذا الحديث مخصص لعصوم قوله عليه الصلاة والسلام « البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه » مع أن الدارقطني روى « إلا في القسامة » ووجه تقديم المدعى في القسامة أن جانبه قوى باللوث فتحولت اليمين اليه كما لو أقام شاهدا في غير الدم ( وقوله فإن لم يكن هناك لوث فاليمين على المدعى عليه ) جريا على القاعدة • وقوله بدعى القتل احتراز به عن غير القتل فلا قسامة فيما دون النفس من الأطراف والجروح والأموال بل القول فيها قول المدعى عليه يمينه ، وإن كان هناك لوث لأن النص ورد في النفس •

« وعلى قاتل النفس المحرمة كفارة • وهى عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين » يعنى اذا قتل من هو من أهل الضمان سواء كان القاتل مسلما وكافرا وسواء كان حرا أو عبدا وسواء كان صبيا أو مجنونا وسواء كان عامدا أو مخطئا من يحرم قتله لحق الله تعالى وجبت الكفارة وسواء كان المقتول مسلما أو كافرا وسواء كان ذميا أو معاهدا وسواء كان حرا أو عبدا وسواء كان عبده أو عبد غيره وسواء كان عاقلا أو مجنونا وسواء كان صغيرا أو جنيئا • وضابطه أن يكون المقتول آدميا معصوما بإيمان أو أمان فلا تجب الكفارة بقتل حربى ومرتد وقاطع طريق وزان محض ولا يقتل نساء أهل الحرب ولا أولادهم وإن كان قتلهم مجرما لأنّ تحريمهم ليس لحريمهم بل لمصلحة المسلمين لئلا يفوتهم الارتفاق بهم وعن هذا احترزنا بقولنا من يحرم قتله لحق الله • أما وجوب الكفارة فى قتل الخطأ فللاجماع والنص قال الله تعالى « ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة » الآية •

وأما فى العمد • فلما روى واثلة بن الأسقع قال « أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى صاحب لنا قد أوجب يعنى النار بالقتل فقال

رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتقوا عنه « وفي رواية « فليعتق رقبة  
يعتق الله بكل عضو منها عضوا منه من النار » رواه النسائي وأبو داود  
وصححه ابن حبان والحاكم • والقاتل لا يستوجب النار الا في العمد •  
والأبنة قتل آدمي محقوق لحرمة فوجبه فيه الكفارة كالخطأ •

( وقول الشيخ وعلى قاتل النفس ؟ أعم من كونه واحدا أو جماعة فلو  
اشتركت جماعة في قتل واحد لزم كل واحد منهم كفارة صوم رمضان •  
وأعلم أن القول في الرقبة والصيام على ما ذكرنا في الظهار والله أعلم •



### كتاب الحدود

الحدود جمع حد ، وهو في اللغة المنع ، ومنه سمي حد الدار لمنعه  
مشاركة غيره ، وسى البواب حدا لمنعه الداخل والخارج ، وسميت  
الحدود حدودا لمنعها من ارتكاب الفواحش ، وقيل لأن الله تعالى حدها  
وقصرها فلا يزداد عليها ولا ينقص منها • وكانت الحدود في صدر الاسلام  
بالغرامات ثم نسخت بهذه الحدود والله أعلم • قال :

( ازانى على ضريين : محصن وغير محصن ) فالمحصن حده الرجم •  
وغير المحصن حده مائة جلدة وتعريب عام ، فالزنا من الكبائر وموجب للحد  
وهو مقصور وقد يسد • وضابط ما يوجب الحد : هو ايلاج قدر الحشفة  
من الذكر في فرج محرم مشتهى طبعيا لا شبهة فيه • ثم ان كان الزاني  
محصنا فحده الرجم ولا جلد معه • وقال ابن المنذر يجلد ثم يرجم وان  
كان غير محصن الجلد والتعريب ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة لأن  
عسر رضى الله عنه خطب فقال « ان الله تعالى بعث محمدا صلى الله عليه  
وسلم بالحق وأنزل عليه الكتاب • فكان فيما أنزل عليه آية الرجم  
فقرأناها ووعيناها ورجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا وإن خشيت  
أن طال الزمان أن يقول قائل : ما نجد الرجم في كتاب الله تعالى فيضلون

بترك فريضة أنزلها الله تعالى • فالرجم حق على من زنى من الرجال والنساء إذا كان محصنا إذا قامت البينة أو كان حمل أو اعتراف • وأيم الله لولا أن يقول للناس زاد عمر في كتاب الله تعالى لكتبتها » : رواه الشيخان وأبو داود والترمذي والنسائي مختصرا ومطولا •

وكان ذلك بسحضر من الصحابة ولم ينكره أحد • وإن كان غير محصن فإن كان حرا فجلده مائة للآية الكريمة • وهى قوله تعالى « فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » وتغريب عام لقوله عليه الصلاة والسلام « البكر بالبكر جلد مائة ونفى سنة » رواه مسلم والله أعلم •

« وشرائط الإحصان أربعة أشياء : البلوغ والعقل والحرية ووجوب الوطء فى نكاح صحيح » لابد من التمييز بين من حدة الجلد والرجم والإلا أهرق دم بغير حق وترك من لا دم له ثم الإحصان فى اللغة المنع قال الله تعالى « لتحصنكم من أنفسكم » واعلم أنه ورد فى الشرع بمعاني :

منها الإسلام ومنها البلوغ ومنها العقل • وقد قيل كل منها فى قوله تعالى « فإذا أحصن فإن أتبن بفاحشة ومنها أنه يرد بمعنى العفة • ومنها قوله تعالى « والذين يرمون المحصنات » ومنها أنه يرد بمعنى التزويج ومنها أنه يرد بمعنى التزويج ومنها قوله تعالى « والمحصنات من النساء » ومنها قوله تعالى « والمحصنات من النساء » ومنها أنه يرد بمعنى الوطء ومنها قوله تعالى « محصنين غير مسافحين » ويدل على أن المراد هنا هو الوطء من نكاح صحيح ما ثبت فى الصحيحين من قوله عليه الصلاة والسلام « لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله إلا باحدى ثلاث : الثيب الزانى والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة » •

وأجمعوا على أن المراد بالثبوبة هنا هو الوطء فى النكاح الصحيح والمعنى فى ذلك أن الشهرة مركبة فى النفوس فإذا أوطئ فى النكاح فقد أثبت لها حقها • فحقه أن يتمتع عن الحرام وأيضا إذا أصلب امرأته فقد

أكد افتراضها • فلو لطمخ غيره فراشه عظمت وحشته • فاذا لطم هو فراش الغير غلظت جنايته • اذا عرفت هذا فيشترط في المحصن ثلاث صفات :

الأولى : التكليف فلا حد على صبي ولا مجنون امكن يؤدبان بما يزجرهما كسائر المحرمات •

الثانية : الحرية فليس الرقيق والمكاتب وأم الولد والمبغض بمحصن وان وطئ في نكاح صحيح لأن الحرية صفة كمال وشرف ، والشريف يصون نفسه عما يدنس عرضه بخلاف الرقيق فانه مبتذل مهان لا يتحاشى عما يتحاشى منه الحر ، ولهذا قالت هند رضى الله عنها عند البيعة: أو تزنى الحرة •

الثالثة : الوطء في نكاح صحيح ويكفى فيه تغيب الحشفة ، ولا يشترط كونه ممن ينزل ، ويحصل الاحصان وان كان بوطء حرام كالوطء في الحيض والاحرام وعدة الشبهة •

(وقول الشيخ : في نكاح صحيح ) احتراز به عن الفاسد فانه لا يحصل الاحصان بالوطء فيه لأنه حرام فلا يحصل به صفة كمال • وأعلم أنه لا يشترط الاحصان من الجانبين فاذا زنى البكر بمحصنة أو عكسه رجم المحصن منهما وجلد الآخر وغرب والله أعلم •

« والعبد والأمة أحدهما نصف حد الحر » اذا زنى الرقيق جلد خمسين لقوله تعالى « فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب » ولأنه ناقص بالرق فليكن على النصف من الحر كالنكاح والعدة وسواء في ذلك القن والمكاتب وأم الولد ، وفي المبغض خلاف الراجح أنه كالقن ، وهل يغرب العبد نصف سنة ؟ وقال أبو ثور يجلد العبد مائة والله أعلم • قال :

\*\*\*

### ( حكم اللواط )

« وحكم اللواط وإتيان البهائم حكم الزنا » يعنى من لاط أى من أتى ذكره فى دبره وهو من أهل حد الزنا لكونه مكلفا مختارا عالما بالتحريم وهو مسلم أو ذمى أو مرتد ، ففيما ذا يحد به ؟ خلاف الصحيح أن حده حد الزنا فيرجم إن كان محصنا ، ويجلد ويغرب غير المحصن ، لأن الله تعالى سمى ذلك فاحشة فى قوله تعالى « أتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين » وقال تعالى « واللذان يأتياها منكم فأذرهما » الآية .

ثم قال عليه الصلاة والسلام « خنوا عنى الحديث » فدل على أن ذلك حد الفاحشة ، وقال عليه الصلاة والسلام « إذا أتى الرجل فمئهما زانيان » وقيل يقتل مطلقا محصنا كان أو غير محصن لقوله عليه الصلاة والسلام « من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به » وفى رواية « فأرجموا الأعلى والأسفل » رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه ، إلا أنه خولف ، وفى كيفية قتله خلاف ، قيل يقتل بالسيف كالمرتد لأنه السابق الى الفهم من لفظ القتل ، وهذا ما صححه النووى ، وقيل يرجم لأجل الرواية الأخرى ، ولأنه قتل وجب بالوطء فكأن بالرجم كقتل الزانى وقيل يهدم عليه جدار أو يرمى من شاهق حتى يموت أخذا من عذاب قوم لوط ، ولا فرق فى اللواط بين الأجنبية وغيره ولا بين مملوكه ومملوك غيره لأن الدبر لا يباح بحال والله أعلم .

قلت ذهب طائفة من الملحدة الى عدم تحريم الفروج وهم قوم لهم معرفة بالعلوم العقلية تقع منهم مناظرة مع الضعفة من المتفهمة يحتجون بعمومات أدلة فيقطعونهم ، فيظن من لا دراية له بالعلوم الشرعية صحة دعواهم بذلك فيأخذ بقولهم فليحذر ذلك فإن هذه الطائفة من أخبث الخليفة اعتقادا ، فعليهم وعلى أتباعهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين .

وأما إتيان البهائم فحرام قطعا لأنه فاحشة وفيما يجب بفعله ؟ فيه

خلاف : قيل يجد حد الزنا فيفرق فيه بين المحصن ، وغيره لأنه ايلاج فى فرج فأشبهه الايلاج فى فرج المرأة • وهذا ما جزم به الشيخ •

والثانى حده القتل محصنا كان أو غير محصن لقوله عليه الصلاة والسلام « من أتى بهيمة فأقتلوه وأقتلوه معها » رواه أبو داود والترمذى وغيرهما •

وقيل يجب التعزير فقط • وهو الصحيح لقول ابن عباس رضى الله عنهما « ليس على الذى يأتى البهيمة حد » رواه النسائى • وهذا لا يقوله إلا عن توقيف وإذا انتفى الحد ثبت التعزير لأنه أتى معصية لا حد فيها ولا كفارة • ولأنه فرج لا قتل اليه النفس فلا يشتهى طبعاً فلا يحد لأن الحد إنما شرع زجراً لما يشتهى • ألا ترى أن الشخص لا يحد بشرب البول لما ذكرنا •

وهذا القول نص عليه الشافعى وقطع به بعضهم • ولو وليج فى فرج ميتة فلا حد على الرابح لأنه لا يشتهى طبعاً والله أعلم • قال :

(ومن وطئ دون الفرج عزر ولا يحد ولا يبلغ بالتعزير أدنى الحدود) : إذا وطئ أجنبية فيما دون الفرج عزر ولا يحد لما رواه أبو داود عن ابن مسعود رضى الله عنهما • قال « جاء رجل الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال انى عالجت امرأة من أقصى المدينة • فأصبت منها دون أن أمسها فأنا هذا • فأقم على ما شئت فقال عمر سترك الله تعالى لو سترت على نفسك • فلم يرد النبى صلى الله عليه وسلم شيئاً فانطلق الرجل فأتبعه النبى صلى الله عليه وسلم رجلاً فدعاه فتلا عليه « وأقم الصلاة طرفى النهار وزلفاً من الليل إن الحسنات يذهبن السيئات » الآية •

فقال رجل من القوم يا رسول الله أله خاصة أم للناس عامة فقال للناس كافة » وأخرجه مسلم والترمذى وكذا لو وطئ صبياً أو رجلاً فيما دون الفرج والله أعلم •

(وقوله ولا يبلغ به أدنى الحدود ) لقوله عليه الصلاة والسلام  
« لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط الا في حد من حدود الله » رواه  
الشيخان وفي رواية « من ضرب حدا في غير حد فهو من المعتدين »  
والا ستمناه باليد حرام لأنه يفضى الى قطع ويجوز بيد امرأته النسل  
وكذا تساحق ويعزره بذلك لقوله صلى الله عليه وسلم : « اذا اتت المرأة  
المرأة فهما زيتان » •

\* \* \*

## « فصل فى القذف »

( فإذا قذف أحد غيره بائزنا فعليه حد القذف ) فالقذف هو الرمى ومنه ( فاقذف فيه فى الميم ) والمراد به هنا الرمى بائزنا على وجه التعزيز . وهو من الكبائر ويتعلق به الحد بالكتاب والسنة واجماع الأمة قال : وشرائطه ثمانية : ثلاثة فى القاذف : ( أن تكون بالغاً عاقلاً وأن لا يكون والد المقذوف ) يعنى لا يحد الصبى والمجنون إذا قذفاً لحديث « رفع القلم عن ثلاثة » وبالقياض على الزنا والسرقة : قال الرافعى تبعاً للنووى ويعززان إذا كان لهما تمييز وأطلق البندينحى أنه لا شىء عليهما وفى الحادى أنه ان كان الصبى مراهناً يؤذى قذف مثله عزر والا فلا .

ويشترط لوجوب الحد أنه لا يكون القاذف أصلاً كالأب والأم وإن علا لأنه إذا لم يقتل الأصل به فعدم حله بقذفه أولى نعم يعزr لأن القذف أذى . وقال أبو ثور وابن المنذر يحد لظاهر القرآن لكنه يكره له إقامته . ويشترط أيضاً أن يكون القاذف مختاراً فلو أكره على قذف الغير فلا حد للحديث المشهور والله أعلم . قال :

( وخمسة فى المقذوف : أن لا يكون مسلماً بالغاً عاقلاً حراً عفيفاً ) : فشرط وجوب الحد فى القذف أن يكون المقذوف محصناً كما دلت عليه الآية الكريمة فى قوله تعالى ( والذين يحرمون المحصنات ) الآية .

وشروط الإحصان الاسلام . والبلوغ . والعقل . والحرية . والعفة عن الزنا فإذا قذف كافراً أو صغيراً أو مجنوناً أو عبداً أو فاجراً . يعنى زانياً فلا حد لعدم الإحصان . الذى دلت عليه الآية الكريمة نعم يعزr للإيذاء والله أعلم . قال :

( ويحد الحر ثمانين سوطاً والعبد أربعين ) يعنى إذا قذف البالغ العاقل المختار وهو مسلم أو ذمى أو مستأمن أو مرتد محصناً ليس بوالد وجب عليه الحد للنص والاجماع ثم ان كان حراً جلد ثمانين قال الله تعالى ( فاجلدوهم ثمانين جلدة ) وروى أبو داود عن عائشة رضى الله عنها



« قالت لما نزل عذرى قام النبی صلی الله علیه وسلم وتلا القرآن وأمر بالرجلین والمرأة فضربوا ، وهم حسان ومسطح وحمئة » قال الطحاوی ثمانین ثمانین ، ولأن القذف بالزنا أقل من الزنا فكان أقل منه حداً والله أعلم .

وان كان القاذف رقیقاً جلد أربعین سواء كان قنا أو مدبراً أو مكاتباً أو أم ولد أو مبعوضاً لأن أبا بكر وعمر وعلیا رضی الله عنهم ومن بعدهم كانوا لا يضربون الا أربعین ، ولم یخالفهم أحد ، ولأنه حد یتبعض فكان العبد فیہ على النص كحد الزنا .

فان قلت الآية مطلقة . قلت فی الجواب المراد الأحرار بدلیل قوله سبحانه ( ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً ) والعبد لا تقبل شهادته وان لم یقذف والله أعلم . قال :

( ویسقط حد القذف بثلاثة أشياء : اقامة البینة أو عفو المقذوف أو اللعان فی حق الزوجة ) یعنی فاذا قذف الشخص من یجب الحد بقذفه فلاسقاط الحد عنه ثلاث طرق . منها اقامة البینة سواء كان المقذوف زوجة أو أجنبية ، أما غیر الزوجة فلقوله تعالى ( ثم لم یأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانین ) أمرنا بالجلد عند عدم اقامة البینة وأما فی الزوجة فلأن النبی صلی الله علیه وسلم قال لهلال بن أمیة لما قذف زوجته عند النبی صلی الله علیه وسلم بشریک بن السمحاء « البینة أو حد فی ظهرك » کرر ذلك مراراً ثم أنزل الله تعالى آية اللعان ، فصار للزوج طریقان . فی اسقاط حد القذف بالبینة ، واللعان بالنص ، وأما السقوط بالعفو فلأن الحد حق المقذوف ، ولهذا لا یتسوفی الا بأذنه ومطالبته فجاز له العفو عنه فاذا عفا سقط لأنه محض حقه كالقصاص والله أعلم :



## « فصل فى شرب الخمر »

ومن شرب خمرا او شرابا مسكرا حد أربعين ويجوز أن يبلغ به ثمانين على وجه التعزير ) فشرب الخمر من الكبائر وزوال العقل به على وجه المحذور حرام فى جميع الملل : ولا يتعاطاه منهم الا كل فاسق تفسقة المسلمين ، لأن حفظ العقل من الخمس الكلمات الذى اتفق أهل المال على حفظه وقد أمر الله تعالى بأخذنا به فى كتابه العزيز ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « كل مسكر حرام » رواه مسلم وفى البخارى عن أبى مالك أنه سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « ليكون من امتى أقوام يستحلون الحرير والخمر والمعازف » ذكره تعليقا بصيغة الجزم ، وفى غيره عن أبى مالك الأشجعى رضى الله عنه أيضا « ليشربن أناس من امتى الخمر يسمونها بغير اسمها ، وتضرب على رؤوسهم المعازب ، ويخسف الله بهم الأرض ، ويجعل الله منهم القردة والخنازير » والمعازف آلات اللهو قاله الجوهري . قال الأصحاب ، وعصير العنب الذى اشتد ، وقذف بالزبد حرام بالإجماع وسواء فى ذلك قليله وكثيره ، ويفسق شاربه ويلزمه الحد ، ومن استعطه كفر قال النبى صلى الله عليه وسلم « ما أسكر كثيره فقليله حرام » رواه النسائي وأبو داود ، وقال الترمذى أنه حسن ، وفى رواية للنسائي « ففى عن قليل ما أسكر كثيره » وإسناده صحيح . قال المنذرى ، وهو أجود أسانيد الباب : فمن شرب المسكر وهو مسلم بالغ عاقل مختار عالم بأنه مسكر وعالم بتحريمه وجب عليه الحد سواء سكر أم لا ، ثم إن كان حراً جلد أربعين ، لأن عبد الرحمن بن جعفر جلد الوليد بن يدي عثمان وعلى رضى الله عنه بعد حتى بلغ أربعين فقال أمسك .

ثم قال : يجلد النبى صلى الله عليه وسلم أربعين وأبو بكر أربعين وعمر ثمانين والكل سنة وهذا أحب الى رواه مسلم ، وفى مسلم أيضا أنه عليه الصلاة والسلام « جلد شاربا بجريدتين أربعين » فإذا رأى الامام أن يبلغ بالحد ثمانين فى الحر وفى العبد أربعين فعل ، لما روى مسلم

« أن عمر رضى الله عنه جعله ثمانين ، وقال على لعمر رضى الله عنهما : إذا شرب سكر ، وإذا سكر هذى ، وإذا هذى افتوى ، وحده المفترى ثمانون : فأخذ به عمر ولم ينكره أحد وروى أنه عليه الصلاة والسلام « جلد ثمانين » إلا أنه مرسل : فالعمل على اتفاق الصحابة رضى الله عنهم ، وقيل تمنع الزيادة على الأربعين والصحيح الأول : فعليه هل الزائد عن الأربعين إلى الثمانين تعزير أم حد ؟ وجهان : أحدهما أنه تعزير ، لأنه لو كان حدا لما تركه مع أنه يجوز ، وقيل ظلو كاذب تعزيرا لما بلغ أربعين .

فالجواب أنه تعزيرات على جنايات تصدر منه من هذيان واقتراء ونحوهما ، ويجوز أن يبلغ بها الحد ، وفى ذلك اشكال من وجهين : أحدهما إنما يعزr به بشرط تحققه وهو غير معلوم . الثاني أنه لو كان تعزيرات لكأنه يجوز الزيادة على الثمانين وقد منعوا من ذلك ، كذا قاله الرافعى . وأعلم أنه لا يقام الحد حال السكر فإن اقيم عليه فى حال سكره ففى الاعتداد به وجهان جاربان فيما إذا حد فى جنونه والله أعلم .

قال : ( ويجب عليه بأحد أمرين بالسنة أو الاقرار ، ولا يحسد بالتقى والإستكاء ) . الحد عقوبة وإنما يقام على المحدود عنه ثبوته ، وثبوته يحصل بطريقتين : أحدهما اقراره بغير أكراه . الثانية أن يشهد عليه رجلان فصاعدا من أهل الشهادة عليه ، ثم صيغة الاقرار والشهادة أن كانت مفصلة بأن قال شربت الخمر أو قال شربت مما شرب منه غيرى فسكر منه وأنا عالم به مختار فلا كلام وكذا أن فصل الشاهد . فإن قال شربت الخمر .

واقصر على ذلك ، أو أشهد اثنان أنه شرب الخمر من غير تعرض للعلم والاختيار فوجهان :

أحدهما : لا حد لاحتمال جهله بأنه خمر أو أنه أكراه ، وكما لا بد من التفصيل فى الزنا : كذلك هنا ، والصحيح أنه يجب الحد لأن إضافة

الشرب الى الخمر قد أقر بها • والأصل علم الإكراه ، والظاهر من حال الشارب علمه بما شربه فصار كالإقرار بالبيع والطلاق وغيرهما ، والشهادة عليهما لا يشترط التعرض فيها للاختيار والعلم بخلاف الزنا فإنه يطلق على مقدمات الجماع •

وقد جاء في الحديث « العيان يزنان » ( وقوله ولا يحد بالقيء والاستنكاء ) لاحتمال كونه غالطاً أو مكرهاً ولأن غير الخمر يشاركها في رائحتها والأصل براءة الشخص من العقوبة والشارع صلى الله عليه وسلم متشوف الى درء الحدود والله أعلم • قال :

\*\*\*

#### « فصل في حد السارق »

( وتقطع يد السارق بسب شرائط أن يكون بالغاً عاقلاً الخ ) :  
والسرقة بفتح السين وكسر الراء : هى أخذ مال الغير على وجه الخفية وأخراجها من خزنة ، وهى موجبة للقطع بالكتاب والسنة واجماع الأمة •  
قال الله تعالى ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) والأخبار تأتى فى مواضعها ان شاء الله •

ثم للقطع شروط : منها ما هو معتبر فى السارق ، ومنها ما هو معتبر فى المسروق ، أما السارق فيشترط أن يكون بالغاً مختاراً سواء كان مسلماً أو ذمياً أو موقداً فلا قطع على صبي ولا مجنون ولا مكره للحديثين المشهورين ، ولو سرق المعاهد لم يقطع فى الأصح ، ولو سرق مسلم مال معاهد فهل يقطع ؟ فيه قولان مبنيان على قطع المعاهد بسرقة مال المسلم فإن قطع قطع والا فلا والله أعلم • قال :

( وأن يسرق نصاباً قيمته ربع دينار من حرد مثله ) : يشترط فى المال المسروق أن يكون نصاباً وهو ربع دينار من الذهب الخالص المضروب فلا قطع فيما دونه ، واحتج له بما روت عائشة رضى الله عنها

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تقطع يد سارق الا فى ربع دينار فصاعدا » رواه البخارى ومسلم واللفظ له ، والمراد ربع دينار مصكوك ، فلو سرق سبيكة وزنها ربع مثقال ولا تساوى ربع دينار مصكوك لم يقطع على الأصح فى الروضة صححه تبعا لتصحيح امام الحرمين وغيره ، وصحح جماعة أنه يقطع ولو سرق مصوغا يساوى ربع دينار ووزنه أقل لم يقطع فى الأصح •

ويجوز الوجهان فى ربع دينار قراضة لا تساوى ربع دينار مصكوك، ولو سرق شيئا قيمته ربع دينار مصكوك قطع بلا خلاف قاله الامام ، والدينار يعادل اثني عشر درهم وربعه ثلاثة دراهم وهو نصاب السرقة . ولهذا قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم سارقا من مجن قيمته ثلاثة دراهم ، ولا فرق بين أن يعتقد السارق أنه أخذ نصابا أم لا وكان فى نفس الأمر يعدل نصابا •

فلو سرق فلوسا فى ظنه أنها لا تعمل نصابا فكانت دنانير قطع لأنه سرق نصابا وظنه خطأ •

ثم هنا كله اذا كان المسروق مالا ، أما ما ليس بمال كالكلب والسرجين وجلود الميتة ونحوها لم يقطع به لأنها ليست بمال •

وكما يشترط كون المسروق نصابا يشترط كونه محرزا فلا يقطع فيما ليس بمحرز للنص ، ويختلف الحرز باختلاف الأموال لأه صلى الله عليه وسلم فرق فى الحديث بينهما والرجوع فى ذلك الى العرف لأن الحرز لم يرد فيه ضابط من جهة الشرع ولا له فى اللغة ضابط ، واذا كان لا ضابط له شرعا ولغة رجعنا فيه الى العرف كما فى القبض فى البيع والاحياء فى الموات وغيرها •

قال الماوردى فعلى هذا قد يكون الشيء حرزا فى وقت دون وقت لأن الزمان لا يبقى على حال • قال الأصحاب : والاصطبل حرز للدواب وإن كانت غالية الأثمان دون الثياب • قلت وهذا الاطلاق فيه

نظر : لأن في كثير من المدن الاصطبل أحرز من كثير من البيوت ، فينبغي الرجوع الى عرف المحلة والله أعلم •

قلو سرق شخص طعاما في وقت القحط والمجاعة فان كان يوجد نادرا بضمن غان قطع وان كان لا يوجد ولا يقدر عليه فلا قطع وعلى هذا يحمل ما جاء عن عمر رضى الله عنه لا قطع في عام المجاعة والله أعلم •

وقوله : ( لا ملك له فيه ولا شبهة في حال المسروق منه يعنى يشترط لوجوب القطع أن يكون المسروق منطوقا لغير السارق فلا قطع على من سرق مال نفسه من يد غيره كيد المرتين والمستأجر والمستعير والمودع وعامل القراض والتوكيل وكذا الشريك وهو قول الشيخ لا ملك له فيه ، وإذا كان لا قطع في الحال المشترك فلا قطع فيما هو محض ملكه أولى ، ولو سرق ما اشتراه من يد البائع في زمن الخيار أو بعده فلا قطع وإن سرق مالا آخر ، فإذا كان قبل أداء الثمن قطع وإن كان بعده فلا يقطع على الراجح ، ولو سرق شيئا وهبه له بعد القبول وقبل القبض •

فالصحيح أنه لا قطع بخلاف ما لو أوصى له بشيء فسرقه قبل موت الموصى فإنه يقطع ، وإن سرقه بعد موت الموصى وقبل القبول بنى على أن الملك والوصية بماذا يحصل ؟ إن قلنا بالموت لم يقطع والا قطع ، ولو أوصى للفقراء بمال ، فسرقه فقير بعد موته لم يقطع كسرقه مال بيت المال ، وإن سرقه غنى قطع والله أعلم •

ولو أخذنا زيادة على قدر حقه فلا قطع على النصح ، لأنه إذا جاز له الدخول والأخذ لم يبق المال محرزا عنه • ومنها إذ سرق العبد من مال سيده ، لأن له شبهة استحقاق نفقته •

وقال أبو نوري يقطع لعموم الآية الكريمة ، والصحيح الأول ، ولا فرق بين الثمن والمدير وأم الولد والمبعض ، وكذا المكاتب في الأصح ، وكذا عبد مكاتبه • قاله الماوردي • ومنها لو سرق حصير المسجد أو القناديل

التي تسرج فلا قطع ، لأنها معدة لاقتطاع الناس ، بخلاف ما لو سرق باب المسجد وسواريه ونحوهما فإنه يقطع ، وكذا لو سرق ستر الكعبة شرفها الله تعالى وهو محرز بالخياطة فالمذهب أنه يقطع ، وبه قطع الجمهور . وهذه المسألة ، ومسألة بيت المال ملحقة بما ذكر الشيخ لأجل الشبهة ، وبقي صور تركناها خشية الاطالة تعرف مما ذكرناه والله أعلم . قال :

( وتقطع يده اليمنى من الكوع ، فإن سرق ثانياً قطعت رجله اليسرى ، فإن سرق ثالثاً قطعت يده اليسرى ، فإن سرق رابعاً قطعت رجله اليمنى ، فإن سرق بعد ذلك عزز ) اذا ثبتت السرقة المقتضية للقطع وجب شيئان :

أحدهما : رد المال المأخوذ إن كان باقياً ، أو بدله إن كان ناقصاً ، يستوى في ذلك الغنى والفقر .

الثاني : وجوب القطع فتقطع يده اليمنى ، أما وجوب القطع فللآية والآثار وأما كونها اليمنى فللقراءة ابن مسعود رضى الله عنه في قوله تعالى ( فاقطعوا أيماهما ) والقراءة الشاذة كخبر الواحد في وجوب العمل وهي مفسرة للأيدى المذكورة في القراءة المشهورة .

وروى أنه عليه الصلاة والسلام أمر به وفعله الخلفاء الأربعة بعده رضى الله عنهم ، ومن جهة المعنى أن اليمنى أقوى فالبدء فيها أقطع في الردع .

ولا تقطع يد الوالد بسرقة من مال ولده لأنه يستحق النفقة بالبعضية ، وبالعكس فلا قطع ، ولو سرق أحد الزوجين مال الآخر ان لم يكن محذراً فلا قطع والا فثلاثة أوجه ، الراجح القطع لعموم الآية والفرق بينه وبين نفقة الأقارب أنها لأجل أحياء الناس فأشبهه نفسه ونفقة الزوجة معاوضة ، فأشبهه الاجارة ، وقيل مهما لا تقطع لأنها تستحق

فى حالة ويقطع الزوج اذ لا نفقة له فلا شبهة ، وقيل غير ذلك • وتقطع  
من مفصل الكوع لأمره صلى الله عليه وسلم فى قطع سارق رداء  
صفوان ) •

\* \* \*

### « فصل الرضاع »

- س - ما هى الرضاعة لغة وشرعا •
- س - وما هو الأصل فى التحريم بالرضاع •
- س - ما هى أركان الرضاع •
- س - هل تثبت الحرمة بلبس الرجل اذا أرضع طفلا •
- س - اذا رضع طفلان من بهيمة واحدة فهل يثبت به أخوه •
- س - ما شروط الرضاع الذى يثبت به التحريم •

\* \* \*

### « فصل فى النفقة »

- س - ما المراد بالنفقة هنا فى حق الوالدين وما الدليل عليها •
- وهل الأولاد والأجداد والجندات يخلون فى هذا الحق •
- وهل اختلاف الدين يضر فى النفقة كالارث أم لا •
- س - ما شروط النفقة للأصول والفروع •
- س - ما نفقة الرقيق والبهاائم وما الدليل عليها فى حق هذان •
- س - وما نفقة الزوجة وما بحكمها وما قدرها وما الدليل عليها •
- س - وما الحكم اذا أعسر الزوج بنفقتها •

\* \* \*



## « فصل فى الحضانة »

- س — ما هى الحضانة لغة واصطلاحاً •
- س — من الأحق بحضانة الولد وما شروط استحقاق الحضانة •
- س — وبما تسقط الحضانة •
- س — اذا بليت المحضون الرشيد فما الحكم •

\* \* \*

## ( الجنائيات )

- س — لما جمعت الجنائيات وهى مصدر لتتوعها من عمد وخطأ وما شبه عمد •
- س — هل القتل يقطع الأجل أم لا •
- س — ما أنواع القتل •
- س — وهل يمكن أن ينقسم القتل الى الأحكام الخمسة ومتى يكون القتل واجب وحرام ومكروه ومنذوب ومباح •
- س — ما هو قتل العمد وما هو قتل الخطأ وما هو شبه العمد •
- س — ما هو القصاص وما شروط وجوبه •
- س — وهل تقتل الجماعة بالواحد •
- س — ما هو القصاص فى الأطراف وما شروط ذلك •
- س — وما حكم الجروح فى القصاص •
- س — وما هى كفارة القتل وهل الترتيب فى الأنواع واجب أم منذوب وما مقدارها •

\* \* \*

### ( فصل فى الدية )

- س — ما هى الدية وما أنواعها وما مقدارها •
- س — وما هى الدية المغلظة والمخفضة •
- س — وما دية شبه العمد وما الحكم اذا علمت الابل •
- س — ما هى الأسباب فى تعليل دية الخطأ •
- س — وما دية الكتائب وغيره وما أسباب تخفيف الدية •
- س — ما هى دية المجوسى • وما دية المتولد من كتابى ووشى •  
وما دية الأطراف •
- س — وما دية ازالة المنافع • وما دية العبد • وما دية الجنين •

\* \* \*

## « فصل فى قطع الطريق »

( فصل : فى قطع الطريق : وقطاع الطريق على أربعة أوجه ، إن قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ، وإن قتلوا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا ، وإن أخذوا المال ولم يقتلوا تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف فإن خافوا ولم يأخذوا مالا ولم يقتلوا حبسوا وعزروا ) :

يعنى قطاع الطريق سموا بذلك لاقطاع الناس من المرور فيه خوفاً منهم ، وعقوبتهم نص عليها القرآن العظيم • قال الله تعالى ( إنما جزاء الدين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فساداً إن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ) •

فقطاع الطريق طائفة يتربصون فى المكامن المرفقة ، فإذا رأوهم يبرزوا اليهم قاصدين الأموال معتمدين فى ذلك على قوة وقدرة يتغلبون بها ، وفيهم شرعت هذه العقوبات الغليظة •

واعلم أنه لا يشترط فى قطاع الطريق المذكورة ولا العدد ولا كونهم فى غير العمران ، بل لو كان واحداً له فضل قوة يغلب بها الجماعة على النفس والمال مجاهراً بذلك فهو قاطع طريق • فإذا علم الإمام من رجل أو من جماعة يخيفون السبيل وجب عليه المباشرة إلى زجرهم وطلبهم ثم ينظر إن لم يأخذوا المال ولا قتلوا نفساً عزروهم بالحبس وغيره • فإن أخذوا من المال قدر نصاب السرقة قطعت أيديهم اليمنى وأرجلهم اليسرى • فإذا عادوا قطعت أيديهم اليسرى وأرجلهم اليمنى ، وإنما قطعوا من خلاف لئلا يفوت جنس المشقة •

فإن كان المال دونه النصاب فلا قطع على الراجح • وإن قتل قاطع الطريق قتل وهو قتل متحتم •

ولا يجوز تخليته ولا العفو عنه • وليس سبيله سبيل القصاص ، فلعمرة الله على الظالمين ، الذين يتربصون ويصدون عن سبيل الله •

وان جسع قاطع الطريق بين القتل وأخذ المال قتل وصلب : وقيل تقطع يده ورجله ويقتل ويصلب • فإذا صلب ترك مصلوبا ثلاثا على الصحيح المنصوص فإن نزل ودكه نزل • وان لم ينزل ففيه خلاف الراجح أنه لا يبقى • وقيل يترك حتى ينزل صديده • وهو الودك : والصلب يكون على خشبة ونحوها • وقيل يطرح على الأرض حتى يسيل صديده والله أعلم • قال :

(ومن تاب منهم قبل القدرة عليه سقط عنه الحدود وأخذ بالحقوق) يعني قاطع الطريق يجب على الإمام طلبه فإن هرب يتبعه الى أن يظفر به أو يتوب • فإن ظفر به قبل التوبة أقام عليه ما يستوجبه من العقوبة المذكورة • فإن تاب بعد القدرة عليه لم تسقط عنه العقوبات المفهوم الآية الكريمة هذا هو المذهب •

وان تاب قبل القدرة عليه سقط عنه ما يختص بقطع الطريق من العقوبات لقوله تعالى : (الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم) وهذا هو المذهب •

فان كان قد قتل سقط عنه احتتام القتل • وللولى أن يقتص ويعفو •

وإن كان قد قتل وأخذ المال سقط الصلب واحتتام القتل ، وبقي القصاص وضمان المال ، وإن كان قد أخذ المال سقط قطع الرجل ، وكذا قطع اليد على المذهب وأخذ المال ، وهو معنى قول الشيخ (سقط عنه الحدود) : أى احتتامها لأنها حقوق الله تعالى وبقيت حقوق الآدميين من القصاص والمال فانها لا تسقط ان جعلنا الألف واللام فى كلام الشيخ للعهد وان جعلناهما للجنس وكان على قاطع الطريق حدود أخرى كالزنا وشرب الخمر فهل تسقط عنه أيضا فيه قولان : رجح جماعة من العراقيين السقوط ، والأظهر أنها لا تسقط لاطلاق الأدلة والله أعلم • قال :

(فصل : ومن قصد بأذى فى نفسه أو ماله أو حريمه فقتل دفعا

عنه فلا شيء عليه ) من صال على شخص مسلم بغير حق يريد قتله ، جاز للمقصود دفعه عن نفسه إن لم يقدر على هرب أو تحصن بمكان أو غيره ، فإن قدر على ملجأ وجب عليه ذلك لأنه مأمور بتخليص نفسه بالأهون ، وهذا هو الصحيح من اختلاف كثير وقيل له الثبات ومقاتلته فإن لم يقدر على ملجأ فله مقاتلته بشرط أن يأتي بالأخف فالأخف . فإن أمكنه الدفع بالكلام أو الصياح أو الاستغاثة بالناس لم يكن له الضرب . فإن لم يندفع إلا بالضرب فله أن يضربه . ويراعى فيه الترتيب فإن أمكن باليد لم يضربه بالسوط . وإن أمكن بالسوط لم يجوز بالعصا وإن أمكن بجرح لم يقطع عضواً . وإن أمكن بقطع عضو لم يذهب نفسه فإن لم يندفع إلا بالأيدي على نفسه فله ذلك ولا قصاص عليه ولا دية ولا كفارة لقوله تعالى ( ولمن اتصم بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل ) والآية . ولأن الصائل ظالم . والظالم معتد . والمعتدى مباح القتال . ومباح القتال لا يجب ضمانه والله أعلم .

وإن قصد حريمه كزوجته وأخته وولده ونحوه بقتل أو لينال من أحدهم فاحشة كما قاله الماوردي وجب عليه الدفع لتحريم إباحت ذلك لأنه حق غيره ، وقد روى أن امرأة خرجت تحتطب فتبعها رجل يراودها عن نفسها فرمته بفهر فقتلته ، فرفع ذلك لعمر فقال : قتل الله والله لا يودي هذا أبداً ، ولم يخالفه أحد ، فكان إجماعاً ، وقيل في الوجوب الخلاف في الدفع عن نفسه ، والمذهب الأول ، وبه جزم البغوي والمتولي ، وشرطاً في الوجوب : أن لا يخاف على نفسه ، وإليه أشار الإمام والغزالي هل يجب الدفع عن الغير إذا لم يكن من حريمه ؟ فيه طرق للأصحاب أصحها أنه كالدفع عن نفسه فإن كان القاصد كافر وجب الدفع ، وكذا إن كان القاصد بهيمة ، وإن كان مسلماً بالغاً ففيه الخلاف ، وقيل يجب الدفع هنا قطعاً لأن الحق للغير : لكن بشرط أن لا يغلب على ظنه الأصول لأن ذلك من وظيفة الولاية دون الآحاد فعلى هذا في جوازه خلاف والله أعلم . قال :

( وعلى راكب الدابة ضمان ما تتلفه ) اذا كان مع الشخص دابة ضمن ما تتلفه من نفس أو مال سواء أتلقت ليلاً أو نهاراً ، وسواء كان سائقها أو قائدها أو راكبها وسواء أتلقت بيدها أو رجلها أو عضها أو ذنبها لأنها تحت يده وعليه تعهدها ، وسواء كان الذي مع الدابة مالِكها أو أجيراً أو مستأجراً أو مستعيراً أو غاصباً لشمول اليد ، وسواء فى ذلك البهيمة الواحدة أو العدد كالابل المقطورة أو المساقة وفى وجه ان كانت مما تساق كالغنم فساقها لا يضمن ، وإن كانت مما تقاد فساقها ضمن ، والصحيح أنه يضمن فى الحالين ، وبه قطع الجماهير .

واعلم أن ضمان النفس يكون على العاقلة اذا كانت الدية طوعاً وقول الشيخ ( وعلى راكب الدابة يشمل ما اذا كان وحده ، وما اذا كان معه سائق أو قائد وهو كذلك لقوة يده ، ولو كان مع الدابة سائق وقائد فالضمان عليهما نصفين ، ولو كان يسير الدابة فنخصها افساناً فرمحت وأتلقت شيئاً فالضمان على الناحس على الصحيح ، ولو أمسك اللجام فركبت رأسها فهل يضمن ما تتلفه ؟ قولان : ليس فى الروضة والرافعى ترجيح ، ولو انفلتت الدابة من يد صاحبها وأتلقت شيئاً فلا ضمان عليه لخروجها من يده . وقال الامام والدابة النزقة التى لا تنضبط بالكبح والترديد فى معاطف اللجام لا تركب فى الأسواق ومن ركبها فهو مقصر وضامن لما تتلفه والله أعلم .

\*\*\*

## « فصل فى قتال اهل البغى »

( فصل : ويقاقل اهل البغى بثلاث شرائط ، أن يكونوا فى منعه ، وأن يخرجوا عن قبضة الامام وأن يكون لهم تأويل سائق ) البغى : الظلم ، والبغى فى اصطلاح العلماء : هو المخالف للامام العدل الخارج عن طاعته بامتناعه من أداء ما وجب عليه أو غيره بالشروط الآتية قال العلماء :

ويجب قتال البغاة ، ولا يكفرون بالبغى ، وإذا رجع الى الطاعة ترك قتاله وقبلت توبته قال التتوى : وأجمعت الصحابة رضى الله عنهم عن قتال البغاة ، فإذا خرج على الامام طائفة ورامت عزله وامتنعوا من أداء الحقوق فينظر منهم ان وجدت فيهم شروط البغاة أجرى حكمهم عليهم والا فلا . وللبغاة صفات يتميزون بها عن غيرهم من الخارجين على الامام . منها أن يكونوا فى منعه : بأن يكون لهم شوكة وعدد بحيث يحتاج الامام فى ردهم الى الطاعة الى كلفة يبدل مال واعداد رجال أو نصب قتال فان كانوا أفرادا . ويسهل ضبطهم فليسوا ببغاة .

ولا يشترط انفرادهم بموضع من قرية أو صحراء على الراجح عند المحققين قال الرافعى وربما يعتبر خروجهم عن قبضة الامام . وهذا هو الشرط الثانى عند الشيخ .

ومنها أن يكون لهم تأويل يعتقلون بسببه جواز الخروج على الامام أو منع الحق المتوجة عليهم . فلو خرج قوم عن الطاعة ومنعوا الحق بلا تأويل سواء كان حدا أو قصاصا أو مالا أو للادمين عنادا ولم يتعلقوا بتأويل فليس لهم حكم البغاة . وكذا المرتدون . ثم التأويل ان كان بطلانه مقطوعا به فوجهان : افقهما لاطلاق الأكثرين أنه لا يعتبر كتأويل المرتدين وشبهه وإن كان بطلانه مظنونا فهو معتبر . ولهذا قال الشيخ تأويل سائق . ومن الأصحاب من يعبر عن ذلك بتأويل محتمل والكل يرجع الى معنى فمن ذلك تأويل الخارجين عن سيدنا على رضى الله عنه

حيث تمسكوا باعتقادهم أنه لا يعرف قتلة عثمان رضى الله عنه • ويقدر عليهم ولا يقتص منهم لرضاه بقتله ومواطأته إياهم • ومن أمثلة التأويل الحامل على منع الحق ما وقع لمانع الزكاة فى زمن الصديق رضى الله عنه حيث قالوا أمرنا بدفع الزكاة الى من صلاته سكن لنا • وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى :

( خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم ) وصلاة غيره ليست سكناً لهم •

ومنها أن يكون متبوع مطاع اذ لا قوة لمن لا تجتمع كلمتهم على مطاع اذا عرفت هذا فمن له تأويل بلا شوكة أو شوكة بلا تأويل ليس لهم حكم البغاة والله أعلم • قال :

( ولا يقتل أسيرهم ولا يغنم مالهم ولا يذنب على جريحهم ) :  
قد عرفت شروط البغاة والكلام الآن فى تبعية قتالهم وطريقهم طريق دفع الصائل كما مر لأن المقصود ردهم الى الطاعة ودفع شرهم لا القتل •  
فاذا أمكن الأسر فلا قتل واذا أمكن ألا تخاف فلا تذفى •

فإن التحم القتال خرج الأمر عن الضبط فلو أسر واحد منهم أو اتحن بالجراحة أو غيرها فلا يقتل الأسير ولا يذفى على الجرح ، وحجتنا قوله عليه الصلاة والسلام لا ين مسعود رضى الله عنه « يا بن أم عبد ما حكم من بغى من أمتى ؟ قلت والله ورسوله أعلم •

قال لا يتبع مدبرهم ولا يجهز على جريحهم ولا يقتل أسيرهم »  
ودخل الحسين ابن على رضى الله على مروان ، فقال ما رأيت أكرم من أهلك ما الآن ولينا ظهورنا يوم الجمل حتى فانى متاديه ألا لا يتبع مدبر ولا يذفى على جريح ، ولأن المقصود كف شرهم لا قتلهم ، وتمسك الشافعى رضى الله عنه فى ذلك بالآية الكريمة فى قوله تعالى :



( فان بغت احدهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغى حتى تفىء الى أمر الله ) وفسر الفىء فى الولاية بترك القتال • وبالعود الى الطاعة أو الهزيمة ، وقال أيضا أمر الله بقتالهم لا بقتلهم ، وانما يقال قاتلوا لمن يقاتل ويقال للمنهزم اقتلوه : قلت ، وكذا يقال للأسير والمشتجن اذ لا مقاتلة فيهما والله أعلم •

( وقوله لا يغنم ما لهم ) لأنهم مسلمون ولا يصل مال امرئ مسلم الا عن طيب قلب ، والآيات والألف فى ذلك كثيرة والله أعلم • قال :

\*\*\*

### « فصل فى الردة »

قال : ومن أرتد عن الاسلام استتيب ثلاثا ، ( فان تاب والا قتل ولم يغسل ولم يصل عليه ولم يدفن فى مقابر المسلمين ) •

الردة فى اللغة الرجوع عن الشئ الى غيره ومنه قوله تعالى : ( ولا ترتدوا على أديباركم ) وفى الشرع الرجوع عن الاسلام الى الكفر وقطع الاسلام • ويحصل تارة بالقول وتارة بالفعل وتارة بالاعتقاد وكل واحد من هذه الأنواع الثلاثة فيه مسائل لا تكاد تحصر • فتذكر كل نبذة ما يعرف بها غيره : أما القول فكما اذا قال شخص عن عبده لو كان ربى ما عبده فانه يكفر • وكذا لو قال لو كان نبينا ما آمنت به •

وقال عن ولده أو زوجته هو أحب الى من الله أو من رسوله وكذا لو قال مريض بعد أن شفى لقيت فى مرضى هذا ما لو قتلت أبا بكر وعمر لم استوجبه فانه كفر • وذهب طائفة من العلماء الى أنه يتحتم قتله لأنه يتضمن قوله نسبة الله تعالى الى الجور • وقضية هذا التعليل ان يلتحق بهذه الصورة ما فى معناها لأجل تضمن هذه النسبة :

عافانا الله تعالى من ذلك ، وكذا الوادعى أنه أوحى اليه وان لم يدع النبوة أو ادعى أنه يدخل الجنة ويأكل من ثمارها وأنه يعاقب الصور العين

فهو كفر بالاجماع . • ومثل هذا واشباهه كما يقوله زنادقة المتصوفة قاتلهم الله ما أجهلهم واكفرهم وأبلم من اعتقدهم - ولو سب نبيا من الأنبياء أو استخف به . • فانه يكفر بالاجماع ومن صور الاستهزاء ما يصدر من الظلمة عند ضربهم فيستغيث المضروب بسيد الأولين والآخرين رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول خل رسول الله صلى الله عليه وسلم يخلصك . • ونحو ذلك . •

ولو قال شخص أنا نبي . • وقال آخر صدق كفرا . • ولو قال المسلم يا كافر بلا تاويل كفر . • لأنه سمي الاسلام كفر وهذا اللفظ كثير يصدر من الترك فليتقطن لذلك . • ولو قال إن مات أنى تهودت أو تنصرت كفر فى الحال ولو سأله كافر يريد الاسلام أنه يلقنه كلمة التوحيد فأشار عليه بأن يثبت كفر . • وكذا أن لم يلقنه التوحيد كفر . •

ولو أشار على مسلم أن يكفر كفر . • ولو قيل له قلم أظفارك أو قص شواربك فانه سنة ، فقال لا أفعل وإن كان سنة كفر ، قال الراعى عن أصحاب أبي حنيفة وتبعهم ، وقال النوى المختار أنه لا يكفر الا أن يقصد استهزاء . • والله أعلم . •

ولو تقاول شخصان فقال : احدهما لا حول ولا قوة الا بالله فقال الآخر لا حول ولا قوة لا تغنى من جوع كفر ، ولو سمع آذان المؤذن فقال أنه لم يكثرث كفر ولو قال لا أخاف القيامة كفر . • ولو ابتلى بمصائب فقال أخذ مالي وولدى وكذا وكذا وماذا يفعل أيضاً وما بقى ما يفعل كفر ، ولو ضرب غلامه وولده ، فقال له شخص أأست بمسلم ، فقال لا متعمداً كفر ، ولو قال شخص يا يهودى أو يا نصرانى لييك كفر كذا ، نقله الراعى وسكت عليه ، وقال النوى فى هذا فطر إن لم ينو شيئاً والله أعلم . •

ولو قال معلم الصبيان أن اليهود خير من المسلمين بكثير لأنهم يقضون حقوق معلمى جياعاتهم كفر . • كذا نقله الراعى عن أصحاب

أبي حنيفة رضى الله عنه وسكت عليه وتبعه النووى قلت وهذا اللفظ كثير الوقوع من الصنائعية والمتعيشة وفى التكفير بذلك نظر ظاهر اذا أخرج مسلم عن دينه بلفظة لها محمل صحيح لا سيما عند القرينة الدالة على أن المراد أن معاملة هذا أجود من معاملة هذا لا سيما اذا صرح بأن هذا مراده والله أعلم •

ولو عطس السلطان أو نخوه من الجبابرة فقال رجل يرحمك الله فقال آخر لا تقل للسلطان هذا كفر نقله الرافعى عن أصحاب أبي حنيفة وأقرهم، وكذا الذبح للأصنام والسخرىء باسم من أسماء الله تعالى أو بأمره أو قراءة القرآن على ضرب ، فيه اهانة له وكذا لو كان يتعاطى الخمر والزنا ويقدم اسم الله استخفا فانه يكفر •

قال : واختلفوا فيمن وضع قلنسوة المجوس على رأسه والصحيح أنه يكفر ولو شدد على وسطه جبلا فسئل عنه فقال هذا زنا ، فالأكثر على أنه يكفر وسكت الرافعى على ذلك • وقال النووى الصواب أنه لا يكفر اذا لم يكن له نية •

ونقل الرافعى عن أصحاب أبي حنيفة أن الفاسق اذا سقى ولده خمرا فشر أقرباؤه الدراهم والدنانير فانهم يكفرون وسكت الرافعى عليه وقال النووى الصواب أنهم لا يكفرون • ولو فعل فعلا أجمع المسلمون أنه لا يصدر الا من كافر • وإن كان مصرحا بالاسلام مع فعله كالسجود للصليب أو المشى الى الكنائس مع أهلها يريهم من الزناخير وغيرها فانه يكفر • ولو صلى شخص بغير وضوء متعبدا أو فى ثوب نجس او الى غير القبلة هل يكفر ؟ قال النووى مذهبنا ومذهب الجمهور أنه لا يكفر أن لم يستطعه • والله أعلم •

وأما الكفر بالاعتقاد فكثير جدا فحو من اعتقد قدم العالم أو حلول الصانع أو اعتقد نفى ما هو ثابت لله تعالى بالاجماع أو أثبت ما هو منفى عنه بالاجماع كالألوان والاتصال والانفصال كان كافرا • أو استعمل

ما هو حرام بالاجماع • أو حرم حلالا بالاجماع أو اعتقد وجوب ما ليس  
بواجب كفر • أو نفى وجوب شيء مجمع عليه علم من الدين بالضرورة  
كفر كذا ذكره الرافعي والنووي • هذا لكن تنبيه هو ان المجسمة ملتزمون  
بالألوان والاتصال والاتصال وكلام الرافعي في كتاب الشهادات يقتضي  
أن المشهور أنا لا تكفرهم وتبعه النووي على ذلك إلا أن النووي جزم  
في صفة الصلاة من شرح المذهب بتكفير المجسمة •

قلت وهو الصواب الذي لا محيد عنه إذ فيه مخالفة صريح القرآن  
قاتل الله المجسمة والمطلقة ما أجراهم على مخالفة من ( ليس كمثل شيء  
وهو التسميع البصير ) وفي هذه الآية رد على الفرقين والله أعلم •

ومن استحل الخمر • ولحم الخنزير أو الزنا أو اللواط أو أن  
السلطان يطل أو يحرم كثير من الظلمة يعتقد أن السلطان اذا غضب  
على أحد وأنعم على آخر من دونه من ماله أنه يطل له ذلك ويخل  
على الأموال والأبضاع مستحلا باذن السلطان • وكذا من استحل  
المكوس ونحو ذلك مما هو حرام بالاجماع والرضا بالكفر كفر • والعزم  
على الكفر كفر في الحال وكذا لو تردد هل يكفر كفر في الحال • وكذا  
تعليق الكفر بأمر مستقبل كفر في الحال • ولو قال شخص لخطيب أو  
واعظ أريد الاسلام فلقني كلمة الشهادة فقال اقعده حتى أفرغ وألقنك  
كفر في الحال ولو تمنى شخص أن لا يحرم الله الخمر أو لا يحرم المناكحة  
بين الأخ والأخت لا يكفر • بخلاف ما لو تمنى أن لا يحرم الله الظلم  
والزنا وقتل النفس بغير حق فإنه يكفر • والله أعلم •

مسألة قال رجل أمام سيدنا عمر ان هناك رجل كفر بعد اسلامه  
فقتلناه • فقال عمر هلا حبستمونه في بيت ثلاثا : اللهم لم أحضر ولم  
أمرهم ولم أرض اذ بلغني • اللهم اني أبرأ اليك من دمه والصحيح أنه  
يستتاب في الحال لحديث عائشة رضي الله عنها وغيره ولأنه حديد فلم  
يؤخر كسائر الحدود • فإن تاب قبلت توبته لقوله تعالى « قل للذين

كفروا أن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف » ولقوله صلى الله عليه وسلم  
« أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله » وغير ذلك من  
الآيات والأخبار • والاقتل لقوله صلى الله عليه وسلم « لا يحل دم  
امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث » الحديث • وإذا قتل فلا يغسل ولا يصلى  
عليه ولا يدفن مع المسلمين لأنه كافر لا حرمة له والله أعلم • قال :



## « فصل فى عقوبة تارك الصلاة »

( «تارك الصلاة ان تركها غير معتقد لوجوبها فحكمة حكم المرتد ، وان تركها معتقدا لوجوبها فيستتاب ، فان تاب والا قتل حدا ، وحكمه حكم المسلمين ) يعنى اذا امتنع شخص من فعل الصلاة ظر ان كان لكونه منكرا لوجوبها وهو غير معذور لعدم اسلامه ومخالطة المسلمين كفر لأنه حجد أصلا مقطوعا به ، ولا عذر له فيه فقد ضمن جحدته تكذيب الله تعالى ورسوله ، ومن كذبهما فقد كفر ، ويقتل لقوله عليه الصلاة والسلام .» من بدل دينه فاقتلوه » رواه البخارى وحكمه حكم المرتد فيما تقدم ، وان تركها وهو يعتقد وجوبها الا أنه تركها تكاسلا حتى خرج الوقت فهل يكفر ؟

قيل نعم لقوله عليه الصلاة والسلام « بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة » . رواه مسلم وأخذ به خلائق : منهم على بن أبى طالب رضى الله عنه والسيد الجليل عبد الله بن المبارك ، وكذا اسحق بن راهويه ، ورواية عن الامام أحمد والصحيح .

وبه قال الجمهور أنه لا يكفر لقوله عليه الصلاة والسلام .» لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث :

كفر بعد ايمانه ، وزنا بعد احصائه ، وقتل نفس بغير حق » ولقوله عليه الصلاة والسلام .» من شهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وأن عيسى عبد الله وكلمته ألقاها الى مريم وروح منه وأن الجنة حق ، وأن النار حق أدخله الله الجنة على ما كان من عمل » رواه الشيخان .

ولأن الكفر بالاعتقاد ، واعتقاده صحيح ، والحديث الذى استدل به من قال بالتكفير محمول على جاحد الوجوب ، فعل الصحيح يستتاب لأنه ليس بأسوأ حالا من المرتد ، فان تاب ، وتوبته أن يصلى والا قتل بضرب عنقه على المذهب لقوله صلى الله عليه وسلم .» اذا قتلتم فأحسنوا القتلة » .

وقيل يضرب بالخشب الى أن يسوت ، وقيل ينحس بحديدة الى أن  
يصلى أو يموت ، فإذا مات غسل ، وصلى عليه ، ودفن في مقابر  
المسلمين إلا أنه مسلم •

وقيل لا يغسل ، ولا يصلى عليه ، ولا يرفع نعشه ويطمس قبره  
إهانته له بإهماله هذا الفرض الذى هو شعار ظاهر فى الدين والله أعلم •



#### أسئلة وتمارين

س - ما حكم قاطع الطريق وما الدليل عليه وإلى كم قسم ينقسم  
قاطع الطريق ؟

س - وما جزاء كل قسم ومن الذى يضمن ما أتلفته الدابة •

س - من هم أهل البغى وما شروط قتالهم وماذا يفعل بأسرائهم

وأموالهم •

س - ما حكم من ترك الصلاة عمدا عالما بوجوبها •

س - ما حكم من ترك الصلاة كسلا أو جاهلا بوجوبها •

## فهرس

### الصفحة

٣	منهج الصف الثالث الثانوى الأدبى
٣	وأما الصف الثالث العلمى
٥	باب الوصية
١٢	أسئلة وتمريعات على باب الوصية
١٣	كتاب التكايج وما يتصل به من الأحكام والقضايا
١٨	أنواع نظر الرجل الى المرأة
٢٦	شروط عقد النكاح
٣٠	أولى الولاية
٣١	خطبة المعتدة
٣٢	الاجبار على التزويج
٣٥	المحرمات فى النكاح
٣٥	المحرمات بالرضاع
٤١	تسمية المهر
٤٩	فصل فى المتعة
٥٠	الولاية وحكمها
	أسئلة وتمريعات على كتاب النكاح وما يتعلق به من الأحكام
٦٥	والقضايا
٦٧	فصل الخلع
٧٣	باب الطلاق
٧٩	طلاق الحر وطلاق العبد
٨٠	الاستثناء فى الطلاق
٨٤	حكم الطلاق المعلق وأنواعه
٩٢	صور من الطلاق المعلق
١٠٠	أصناف من لا يقع طلاقهم



الصفحة

١٠٣	فصل فى عدد الطلاقات
١٠٥	حكم من طلق زوجته ثلاثا
١٠٥	العدة وأنواعها
١٠٦	فصل فى الإيلاء
١١٠	أسئلة وتمارين
١١٠	الخبث
١١٠	الطلاق
١١١	الاستثناء فى الطلاق
١١١	الرجعية
١١١	الإيلاء
١١٢	فى باب الظهار
١١٩	فصل فى اللعان
١٢٣	أسئلة وتمارين
١٢٤	فصل فى العدة
١٢٩	فصل فى المعتدة وما يلزمها
١٣٠	فصل فى الأحقاد
١٣١	كيفية الأحقاد
١٣٣	ما يلزم المعتدة بوفاة الزوج
١٣٥	باب الرضاع
١٣٨	أسئلة وتمارين على باب الطلاق والوليمة والخلع
١٤١	باب النفقة
١٤٤	نفقة الرقيق والبهائم
١٤٩	فصل فى الحضانة
١٥٠	شرائط الحضانة
١٥٢	كتاب الجنایات « أنواع القتل »
١٥٦	شرائط وجوب القصاص

الصفحة

١٦٠	فصل في الدية
١٦١	دية المرأة
١٦٢	دية اليهودية
١٦٢	دية المجوسى
١٦٥	دية العبد
١٦٦	فصل في القسامة
١٦٨	كتاب الحدود
١٧١	حكم اللواط
١٧٤	فصل في القذف
١٧٦	فصل في شرب الخمر
١٧٨	فصل في حد السارق
١٨٢	أسئلة وتمارين في فصل الرضاع - فصل في النفقة
١٨٣	فصل في الحضاة - الجنايات
١٨٤	فصل في الدية
١٨٥	فصل في قطع الطريق
١٨٩	فصل في قتال أهل النفى
١٩١	فصل في الردة
١٩٦	فصل في عقوبة تارك الصلاة
١٩١	أسئلة وتمارين
١٩٧	الفهرس

---

رقم الايداع بدار الكتب : ١٩٩٣/٥٧٢٠

---

دار التوفيق النعمانية  
للطباعة والجمع الآلى  
الشارع ٣٠ مدينة الموصل  
بجانب جامع الخلاء



